مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ليبيا و إنتشار الأسلحة النووية

الإبتعاد من حافة الهاوية

وين بووِن

ليبيا وإنتشار
الأسلحة النووية

الابتعاد من حافة الهاوية

ليبيا وإنتشار الأسلحة النووية

الابتعاد من حافة الهاوية

وين بوِن

مركز الخليج للأبحاث

مـركز الخـليـج للأبحـاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد إلكتروني: info@grc.ae
موقع الإنترنت: www.grc.ae

Gulf Research Center
187 Oud Metha Tower, 11th Floor,
303 Sheikh Rashid Road,
P. O. Box 80758,
Dubai, United Arab Emirates.
Tel.: +971 4 324 7770
Fax: +971 3 324 7771
E-mail: info@grc.ae
Website: www.grc.ae

نُشر كتاب **ليبيا وانتشار الأسلحة النووية: الابتعاد من حافة الهاوية** (سلسلة أوراق أدلفي ٣٨٠) أصلاً باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠٦ من قبل روتليدج، وهي فرع من مجموعة تايلور وفرانسس، لحساب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. نُشرت الطبعة العربية عام ٢٠٠٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قام مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة وغيرها الواردة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حالة الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة كما هي واردة في صفحة العنوان.

© جميع الحقوق محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٦

© جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨

لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب في نسخته العربية، أو تخزينه لاسترجاعه في ما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت الكترونية أم آلية، أو تصويره أو تسجيله بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب: ٨ ٩٠ ٤٣٢ ٩٩٤٨

"Libya and Nuclear Proliferation: Stepping back from the brink" (Adelphi Paper 380) was originally published in English in 2006 by Routledge, an imprint of the Taylor and Francis Group, for The International Institute for Strategic Studies.

Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center, 2008. This edition translated and re-published by arrangement with The International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this book, the source must be quoted as the original English title with full bibliographic details as given on the title page.

English edition © The International Institute for Strategic Studies 2006

Arabic translation and edition © Gulf Research Center 2008

This work is subject to copyright. All rights reserved. No part of this book may be reprinted or reproduced or utilised in any form or by any electronic, mechanical, or other means, now known or hereafter invented, including photocopying and recording, or in any information storage or retrieval system, without permission in writing from the Gulf Research Center.

ISBN: 9948 432 90 8

”

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بترجمة و نشر هذا الكتاب ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

“

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

المحتويات

المقدمة ١٣

الفصل الأول

دوافع التسلح النووي الليبي ١٩

مقدمة ٢١

أولاً: سياسات القذافي الأمنية والخارجية ٢١

١- الوحدة العربية وزعامة العالم العربي ٢٣

٢- السياسات والأنشطة الليبية المعادية لإسرائيل ٢٥

٣- تدهور العلاقات الأمريكية ـ الليبية ٢٦

٤- المواجهة مع الولايات المتحدة ٢٨

٥- عملية لوكربي والعقوبات الدولية ٣١

ثانياً: دوافع التسلح النووي ٣٢

١- غموض المساعي النووية الليبية ٣٢

٢- أمن النظام الليبي والحفاظ على بقائه ٣٤

٣- النفوذ والشهرة ٣٨

خاتمة ٣٩

الفصل الثاني

السبل التي سلكتها ليبيا لتطوير قدرات نووية ٤١

مقدمة ٤٣

أولاً: التأسيس لبناء برنامج نووي ١٩٦٩ـ ١٩٨١ ..... ٤٥

١- امتناع الدول النووية عن التعاون مع ليبيا ٤٦
٢- الرعاية السوفياتية ٤٩
٣- واردات ليبيا من اليورانيوم ٥١
٤- المرحلة الأولى من العلاقات النووية بين ليبيا وباكستان ٥٢
ثانياً: المشروع الليبي المتعثر ١٩٨١- ١٩٩٥ ..... ٥٥
١- فصل البلوتونيوم وإعادة معالجته ٥٥
٢- عملية تحويل اليورانيوم ٥٩
٣- التخصيب بواسطة أجهزة الطرد المركزي الغازية ٦٢
ثالثاً: إعادة تنشيط البرنامج النووي الليبي ١٩٩٥- ٢٠٠٣ ..... ٦٣
١- اغتنام الفرصة ٦٤
٢- برنامج ليبيا لتطوير أجهزة طرد مركزي غازية ٧٠
٣- تحويل اليورانيوم واستيراد سادس فلوريد اليورانيوم ٧٥
٤- تصاميم الأسلحة النووية ٧٧
خاتمة ٧٨

الفصل الثالث

قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي ٨١
مقدمة ٨٣
أولاً: تحليل وجهات النظر الرسمية الأولية ٨٤
١- المنظار الليبي ٨٤

٢- المنظار البريطاني ٨٧
٣- المنظار الأمريكي ٨٨
ثانياً: التغيير الذي شهده المسار السياسي الليبي..... ٩٠
١- تنامي الضغوط الدولية ٩١
٢- تأثير العقوبات ٩٤
٣- تراجع الدعم الليبي للإرهاب والتعاون في قضية لوكربي ٩٧
٤- الوحدة الإفريقية بدلاً من الوحدة العربية ٩٩
٥- الإصلاحات الداخلية..... ١٠١
ثالثاً: الدبلوماسية والمفاوضات السرية: نهاية اللعبة النووية..... ١٠٢
١- على هامش قضية لوكربي ١٠٣
٢- أثر اجتياح العراق ١٠٩
٣- تقدم المفاوضات ١١١
٤- الرافعة الاستخبارية ١١٣
٥- نهاية اللعبة النووية..... ١١٦
خاتمة ١١٧

الفصل الرابع

تفكيك البرامج العسكرية الليبية المحظورة..... ١١٩

مقدمة ١٢١
أولاً: التعاون بدلاً من المواجهة..... ١٢١

ثانياً: عملية التحقق الدولي ١٢٢
ثالثاً: التفكيك التدريجي وعودة العلاقات الليبية – الأمريكية ١٢٦
١ – المرحلة الأولى ١٢٧
٢ – المرحلة الثانية..... ١٢٨
٣ – المرحلة الثالثة ١٢٩
رابعاً: مواصلة العمل ١٣١
خاتمة ١٣٣
الخاتمة..... **١٣٥**
نبذة عن المؤلف..... **١٣٨**

المقدمة

في التاسع عشر من أكتوبر ٢٠٠٣، أعلنت الحكومة الليبية قرارها التخلي عن برامجها للأسلحة النووية والكيميائية وعن منظومتها للصواريخ بعيدة المدى. وقد أشار التصريح الرسمي الذي تضمن إعلان هذا القرار إلى «أن ليبيا قررت بملء إرادتها التخلص من هذه المواد والتحهيزات والبرامج لتصبح خالية تماماً من جميع أنواع الأسلحة المحظورة دولياً». هذا التصريح الرسمي الليبي فاجأ جميع الخبراء والمراقبين المختصين في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد يُعزى ذلك إلى حقيقة أن هذه الخطوة الليبية جاءت نتيجة لمفاوضات سرية وهادئة بين ليبيا وبريطانيا والولايات المتحدة، شارك فيها أو علم بها عدد محدود جداً من كبار مسؤولي هذه الدول.

لقد شددت ليبيا على رغبتها في تفكيك برامجها لتطوير أسلحة نووية وكيميائية، إضافة إلى نزع صواريخها التي يتجاوز مداها ثلاثمائة كيلومتر تمشياً مع معايير نظام مراقبة انتشار تقانة الصواريخ كما تعهدت بتنفيذ هذه الخطوات بشفافية تامة عبر السماح بالتحقق دولياً من تنفيذها عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية[١].

---

(١) "Libyan WMD: Tripoli's statement in full", BBC News Online, 20 December 2003: http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3336139.stm.

كانت ليبيا تمتلك ما يزيد على ٣٣٠٠ قنبلة جوفية أنتجت لنشر مواد كيميائية حربية، إلا أنها أتلفت في أواخر شهر فبراير وأوائل شهر مارس ٢٠٠٤ في خطوة أقرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي مارس ٢٠٠٤، قدمت ليبيا بياناً إلى المنظمة تعترف فيه بإنتاج ٢٣ طناً من غاز الخردل في منشأة الأسلحة الكيميائية الموجودة في مدينة الرابطة، كما أعلنت عن وجود منشأتين لتخزين المواد الكيميائية إلى جانب ٢,٩ مليون رطل من مواد أولية يمكن استخدامها في تصنيع غاز الأعصاب سارين. وكان على ليبيا أن تتخلص من ٢٣ طناً من غاز الخردل قبل حلول شهر أبريل ٢٠٠٧ وباتت الإدارة الأمريكية حالياً تنظر في تزويد ليبيا بالمساعدة المادية والمالية في عملية الإتلاف. انظر:
"Libya Completes the First Phase of Chemical Weapons Destruction", Press Release, OPCW,

وعلى الرغم من أن ليبيا تُعَد دولة غير نووية من منظار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فإنه كان يُشتبه منذ فترة طويلة في امتلاك نظام العقيد معمر القذافي أسلحة وقدرات كيميائية وبيولوجية، ناهيك عن توفر وثائق كافية لإثبات رغبة النظام الليبي الحقيقية في امتلاك السلاح النووي.

خلال فترة ما قبل إعلان ليبيا قرارها التخلي عن السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل، كانت معظم التقييمات المعروفة تُجمِع على أنه في حال عدم حصول ليبيا على مساعدة خارجية مهمة أو عدم تلقيها دعماً تقانياً أجنبياً متواصلاً؛ فإن التخلف التقاني والعلمي الذي تعانيه ليبيا سيحول دون تمكنها من تطوير وإنتاج أي سلاح نووي. غير أنه منذ ديسمبر ٢٠٠٣، ونتيجة تحقيقات أجرتها الولايات المتحدة وبريطانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تبين أن التقدم الذي حققته ليبيا في المجال النووي كان أكبر مما كان يُعتقد كثيراً.

وعلى ما يبدو، بدأ نظام القذافي سعيه الجاد لامتلاك السلاح النووي بعد فترة وجيزة من استيلائه على السلطة عبر الإطاحة بالملك إدريس الأول في عام ١٩٦٩. وقد توجه نظام القذافي في إطار محاولاته الأولى للحصول على مثل هذه القدرات، إلى جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧١؛ لكن بكين رفضت الاستجابة لهذه المحاولات[٢]. وربما لم تكن الصين البلد الوحيد الذي اتصل به

The Hague, 4 March 2004: http://www.opcw.org/html/global/press_releases/2k4/PR7_2004.html; "Libya Timeline: Key events in the lead up to and the aftermath of the Iraq war", *Iraq Watch,* http://www.iraqwatch.org/roundtables/RT4/Libya-Timeline.htm; "US may help destroy Libya weapons," BBC News Online, 31 March 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4863872.stm.

على الرغم من تزايد الشكوك حول امتلاك ليبيا برنامج أسلحة بيولوجية نشط قبل ديسمبر ٢٠٠٣، إلا أن المفتشين البريطانيين والأمريكيين لم يعثروا إلا على مشروع بحثي وتطويري محدود في المجالات البيولوجية. انظر:
"Libya Profile: Biological Overview", Nuclear Threat Initiative Database: http://www.nti.org/e_research/profiles/Libya/3941.html.

أما من ناحية الصواريخ، فقد وافقت ليبيا على تقليص قدراتها الحالية بحيث تقتصر على امتلاك أنظمة صاروخية لا يزيد مداها على ٣٠٠ كم ورأس متفجر لا يزيد وزنه على ٥٠٠ كغ انصياعاً لمجموعة المراقبة التقنية الصاروخية (Missile Technology Control (Regim)) وهي مجموعة غير رسمية من الموردين تتولى مراقبة أعمال تصدير الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والتقنيات المصاحبة لها. وقد استلزم ذلك قيام ليبيا بتسليم خمسة صواريخ من نوع سكود-سي المنتجة بمساعدة كورية الشمالية التي يبلغ مداها ٨٠٠ كم إلى الولايات المتحدة بغرض تدميرها، إلى جانب موافقتها على التخلص من مخزونها الأكبر من الأنظمة الصاروخية سكود-بي التي استوردتها من الاتحاد السوفياتي والتي بلغ عددها قرابة ٨٠ منصة و٢٤٠ صاروخاً. انظر:
"Libya Timeline", *Iraq Watch;* Carol Giacomo, "Libya May be Allowed to Keep Some Scud Missiles", *Reuters*, 9 March 2004.

(٢) وردت أنباء عن قيام عبدالسلام جلود، نائب الرئيس السابق لمجلس قيادة الثورة الليبية بتبني هذا الاتجاه

الليبيون في مسعاهم للحصول على قدرات نووية، حيث تُفيد بعض التقارير أن ليبيا حاولت الحصول على أسلحة نووية من فرنسا عام ١٩٧٦ [٣] ومن الهند عام ١٩٧٨ [٤] ومن الاتحاد السوفياتي السابق في أواخر السبعينيات[٥]. ولم يستبعد العديد من المختصين بالشؤون الليبية أن يكون نظام القذافي قد سعى أيضاً للحصول على السلاح النووي عن طريق السوق السوداء[٦].

في النهاية، باءت كل الجهود الليبية الرامية لشراء أسلحة نووية «جاهزة» بالفشل، الأمر الذي جعل القيادة الليبية تُعير اهتماماً خاصاً لإمكان العثور على مصادر للتقانة والمواد والعناصر الضرورية الأخرى لإنتاج هذه الأسلحة محلياً. لذا، حاول نظام القذافي منذ عام ١٩٧٠ إلى أواخر عام ٢٠٠٣، استيراد العناصر والتجهيزات الأساسية لدورة الوقود النووي، وخصوصاً ما تعلق منها بتخصيب اليورانيوم. وأخيراً، تحولت ليبيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ إلى أحد أبرز المتعاملين مع شبكة العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان، التي نشطت في مجال التقانة النووية على نطاق واسع وبصورة غير مشروعة. فقد تبين أن النظام الليبي دفع خلال الفترة ١٩٩٧– ٢٠٠٣ ملايين الدولارات لهذه الشبكة مقابل الحصول على كم هائل من المعرفة التقانية والخبرات النووية الحساسة.

حيث التمس مساعدة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الحصول على أسلحة من الصين وربما كانت ليبيا ترغب في امتلاك قدرات نووية فنية في ذلك الوقت. انظر ملاحظات:

John Wright, *Libya*: *A Modern History* (London: Croom Helm, 1983), p. 204; John K. Cooley, *Libyan Sandstorm: the Complete Account of Qaddafi's Revolution* (London: Sidgwick & Jackson, 1983), pp. 229–39; Lewis A. Dunn, *Controlling the Bomb: Nuclear Proliferation in the 1980s* (New Haven, CT.: Yale University Press, 1982), pp. 14–15, 30–31, 50–51; Mohamed Heikal, *The Road to Ramadan* (London: Collins, 1975), pp. 76–7; Anthony Cordesman, *Weapons of Mass Destruction in the Middle East* (London: Brassey's UK, 1991), pp. 151–3.

(٣) Shyam Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East* (London: Routledge, 1988), p. 67.

(٤) Clyde R. Mark, Congressional Research Service, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", (Washington DC: The Library of Congress, May 2002), p.4.

(٥) Shai Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East* (Cambridge, MA.: MIT Press, 1997), pp. 63–5.

(٦) يذكر أنه في عام ١٩٧٦، أودع النظام الحاكم ذهباً بقيمة مليون دولار أمريكي في أحد البنوك السويسرية خصصت لأي شخص يستطيع تزويد طرابلس بسلاح نووي. وطبقاً لرواية أخرى، فإن ليبيا حاولت الحصول على مواد انشطارية من أحد مسؤولي الاستخبارات الأمريكية السابقين بعد أن تمكن من إقناع حكومة القذافي بقدرته على شراء أسلحة نووية من السوق السوداء وعرض عليهم بيع هذه الأسلحة. وتبين بعد ذلك أن هذا العرض كان مجرد حيلة وخداع. انظر:

Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East,* pp. 64–71; Leonard S. Spector and Jacqueline R. Smith, *Nuclear Ambitions: The Spread of Nuclear Weapons 1989–1990* (Boulder, CO.: Westview, 1990), pp. 175–85.

تعرض هذه الدراسة للمساعي التي بذلتها ليبيا من أجل الحصول على قدرات نووية عسكرية والعوامل الرئيسية التي دفعت نظام القذافي في آخر المطاف إلى التخلي عن طموحاته المرتبطة بهذا المجال. وتبدأ هذه الورقة بتحليل دوافع الجهود التي بذلتها ليبيا من السبعينيات إلى التسعينيات لامتلاك أسلحة نووية، بما في ذلك السياسات الأمنية والخارجية التي كان ينتهجها نظام القذافي والدوافع الإيديولوجية التي أفرزت نظرته المتطرفة للعلاقات الدولية طوال تلك الفترة. وهذا ما سيوفر الأرض الضرورية لأي دراسة دقيقة ومعمقة لهذه الدوافع التي تمحورت بالأساس حول الضرورات الأمنية للنظام الليبي، والتي تجلت بالدرجة الأولى عبر رغبة هذا النظام في منع أي اعتداء محتمل على ليبيا، سواء أكان من جانب دول الجوار المباشر أم كان من دول الجوار غير المباشر.

وتدرس هذه الورقة أيضاً أبرز السبل التي سلكتها ليبيا للحصول على قدرات نووية، ابتداءً من أوائل السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٣، إذ تُقسم هذه الحقبة إلى ثلاث فترات. تمتد الفترة الأولى من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨١، وهي الفترة التي تركزت فيها جهود ليبيا على توفير عناصر برنامج نووي سلمي مزعوم، اشتمل على تطوير قدرات ليبيا في مجالات استكشاف اليورانيوم واستخراجه وتحويله وتخصيبه وصولاً إلى بناء مفاعلات نووية للأبحاث والطاقة، وانتهاءً بفصل البلوتونيوم وإعادة معالجته. وتمتد الفترة الثانية من عام ١٩٨١ إلى أواسط التسعينيات، وتتميز بتكثيف ليبيا جهودها السرية لاستكشاف تقنيات معالجة البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم من أجل الحصول على المواد الانشطارية الضروررية لإنتاج أسلحة نووية. وقد تركزت هذه الجهود عملياً في مركز تاجوراء للأبحاث النووية الذي أنشأه الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك بموجب عقد أبرمه السوفيات مع الحكومة الليبية. أما الفترة الثالثة فقد بدأت في أواسط التسعينيات وانتهت في ديسمبر ٢٠٠٣، وهي الفترة التي ركزت ليبيا خلالها على اكتساب وتطوير تقانة تخصيب اليورانيوم. وأبرز ما تميزت به هذه الفترة هو الدور المحوري الذي أدته شبكة عبد القدير خان في إعادة إحياء طموحات ليبيا النووية، وذلك عبر تزويد الليبيين بتقانة الطرد المركزي الغازي وبتصاميم هندسية لأسلحة نووية مع التعليمات المفصلة الخاصة بتصنيعها.

بعد عرض هذه المراحل الثلاث، تحلل هذه الورقة العوامل التي ساهمت في اتخاذ ليبيا قرار التخلي عن السعي للحصول على أسلحة نووية. كما تدرس وجهات النظر الرسمية التي صدرت عن الحكومات الليبية والبريطانية والأمريكية في هذا الخصوص، وذلك سعياً لإبراز

التباين في الأهمية التي أولتها هذه الدول لكل واحد من العوامل التي ساهمت في اتخاذ ليبيا قرارها الشهير. ونظراً إلى الأهمية التي اكتستها من مختلف وجهات النظر الرسمية، تم التركيز على العوامل التالية:

- الأثر الذي تركته العقوبات الأمريكية والأممية والعزلة الدولية التي فُرِضت على الجماهيرية الليبية.

- التغيير الذي طرأ على المسار السياسي لنظام القذافي خلال التسعينيات.

- دور الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات السرية التي جرت بين الحكومات الليبية والبريطانية والأمريكية.

- الأثر الذي تركته حرب عام ٢٠٠٣ التي أطاحت بنظام صدام حسين بالنسبة إلى دوائر صنع القرار في ليبيا.

- تأثير النجاح الاستخباري المتمثل باعتراض سفينة كانت تتجه إلى ليبيا وعلى متنها شحنة من الأجهزة التي تُستخدَم في المجال النووي، ومصادرة الشحنة واكتشاف أن شبكة عبد القدير خان هي التي أرسلتها إلى ليبيا.

إضافة إلى ما تقدم، تلقي هذه الورقة الضوء على حيثيات تفكيك البرنامج النووي الليبي من قبل الحكومتين البريطانية والأمريكية في عام ٢٠٠٤؛ مع التركيز على أربع نقاط أساسية، هي:

أولاً: جاء الطابع التعاوني والسلمي لتفكيك البرنامج النووي الليبي بالدرجة الأولى نتيجة قرار ليبيا التخلي طوعاً عن ذلك البرنامج.

ثانياً: دور آليات عملية التحقق الدولي وإصرار نظام القذافي بوجه خاص على ضرورة انخراط الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيها، لكي تتأكد الأسرة الدولية من من انتهاء البرنامج النووي الليبي.

ثالثاً: المقاربة ثلاثية المراحل التي تبنتها إدراة الرئيس بوش لتفكيك هذا البرنامج، والتي تميزت بتقديم الحوافز المتزايدة تدريجاً للجماهيرية الليبية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالرفع التدريجي للعقوبات والقيود الأمريكية.

رابعاً: القضايا الراهنة، بما فيها أولوية منع هجرة العقول النووية الليبية للحيلولة دون انخراطها في برامج نووية تمتلكها دول أخرى.

في الختام، تُقيّم هذه الورقة الفكرة القائلة بوجود «نموذج ليبي» لتركز بوجه خاص على تحديد مدى قابلية تطبيق هذا «النموذج»، عند التعامل مع دول أخرى تسعى لامتلاك السلاح النووي.

الفصل الأول

دوافع التسلح النووي الليبي

مقدمة

تتمثل أبرز الدوافع التي دفعت نظام القذافي إلى السعي للحصول على الأسلحة النووية في ضروراته الأمنية الخاصة وفي رغبته في منع تعرض ليبيا لأي اعتداء من قِبل دول الجوار المباشر أو غير المباشر. وقد اعتبر النظام الليبي أسلحة إسرائيل النووية وقدراتها الصاروخية بعيدة المدى بمنزلة خطر حقيقي على أمن ليبيا. من هنا، ساهمت الغارات الأمريكية التي شُنت على أهداف ليبية عام ١٩٨٦ رداً على تورط طرابلس في الإرهاب الدولي في تعزيز دور الدافع الأمني، لأنها أثارت قلق النظام الليبي من احتمال تعرضه لهجمات مماثلة في المستقبل. وهكذا، بدا للقيادة الليبية أن امتلاك السلاح النووي أو على الأقل الإيحاء بأنها تسعى لامتلاكه وسيلة ناجعة لتعزيز قدرة ليبيا الدفاعية المحدودة أصلاً على ردع الاعتداءات الخارجية. ليس هذا وحسب، بل عكس اهتمام ليبيا بالأسلحة النووية وكثرة تكرار خطاب القذافي الداعم لحصول العرب على القنبلة الذرية، عكس بوضوح رغبة النظام الليبي في توسيع نفوذه في العالم العربي، وذلك عبر تقديم نفسه كمدافع عن الأمة العربية في وجه إسرائيل[١].

أولاً: سياسات القذافي الأمنية والخارجية

عقب الانقلاب الذي أطاح نظام الملك إدريس السنوسي وجاء بالقذافي وأعوانه إلى السلطة عام ١٩٦٩، تحولت ليبيا إلى جمهورية وانتهى الحكم الملَكي فيها. حينذاك، تم إنشاء

(١) Shahram Chubin, "Middle East", in Mitchell Reiss and Robert S. Litwak, eds., *Nuclear Proliferation After the Cold War* (Washington DC: Woodrow Wilson Centre Press, 1994), pp. 53–5.

مجلس قيادة الثورة الذي تولى إدارة شؤون البلاد. لكن القذافي وأعوانه حكموا ليبيا منذ البداية كما لو كانت «إقطاعيتهم الخاصة بهم»[٢]. فقد قام النظام الجديد على قاعدة ما وُصِف بأنه «نظام الحكم العشائري» التقليدي، ليخضع بذلك لنزوات واستبداد القذافي[٣]. وهكذا، آلت عملية اتخاذ القرارات السياسية المهمة إلى القذافي نفسه إلى جانب مجموعة صغيرة من المستشارين ورفاقه الثوريين، وعدد من أفراد عائلته وبعض السياسيين والمديرين الموالين له[٤]. وبطبيعة الحال، تمثلت أولى أولويات القذافي دائماً بضمان أمن نظامه واحتفاظه بالسلطة.

وسعياً منه لحشد التأييد الداخلي من أجل ضمان استمراره في الحكم، استغل نظام القذافي ثروة البلاد النفطية لتطوير دولة رفاه يتوافر فيها المأكل والمسكن والملبس للجميع[٥]. كما سعى نظام القذافي إلى ممارسة سياسات داخلية وخارجية متحررة من أي تأثيرات أو قيود خارجية. فاكتسى هذا المسعى أهمية خاصة، لأنه انطوى على تجنب أي تدخل «غير عربي» في الشؤون الليبية، كما تحول إلى أحد أقوى عناصر سياسة «العداء للإمبريالية» التي انتهجها نظام القذافي[٦]. وعلى صعيد السياسة الخارجية، أولى نظام القذافي قضية الوحدة العربية على مدى عدة سنوات اهتماماً خاصاً. وكان هذا النظام يرى أن القوى الاستعمارية فرضت حدوداً سياسية مصطنعة على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك للحيلولة دون تحقيق مثل هذه الوحدة المنشودة[٧]. وقد تبنى النظام الليبي في سياق دفاعه عن قضية الوحدة العربية، سياسة عدم الانحياز إلى أي من المنظومتَين الشيوعية أو الرأسمالية[٨]. وفي عام ١٩٩٧، ظهرت

(٢) Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", pp. 5–7, 12–14.

(٣) Jon B. Alterman and J. Stephen Morrison, Middle East Note–Africa Notes: Is it Time to Engage Libya? A Conference Report (Washington DC: Center for Security and International Studies, December 2003), pp. 1-4: http://www.csis.org/media/csis/pubs/anotes_0312.pdf.

(٤) "Libya", *Country Profiles*, UK Foreign and Commonwealth Office: http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1007029394365&a=KCountryProfile&aid=1019149793547.\

(٥) Oye Ogunbadejo, "Qaddafi's North African Design", *International Security*, vol. 8, no. 1, Summer 1983, p. 155.

(٦) Milton Viorst, "The Colonel in His Labyrinth", *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 2, March/April 1999, p. 64.-

(٧) Ogunbadejo, "Qaddafi's North African Design", p. 157.

(٨) Ronald Bruce St John, "The Soviet Penetration of Libya", *The World Today*, vol. 38, no. 4, April 1982, pp. 133, 138.

إيديولوجية القذافي بكامل جوانبها عبر «النظرية الكونية الثالثة» التي قامت على أربع ركائز أساسية، هي: الاشتراكية والديمقراطية الشعبية والوحدة العربية والإسلام التقدمي. هذه الإيديولوجية هي التي صاغت السياسات والأنشطة الخارجية للحكومة الليبية من السبعينيات إلى التسعينيات. وروّج النظام الليبي لهذه النظرية الفكرية، مشدداً على أنها قابلة للتطبيق في أي بلد. كما سعى لتوسيع نفوذه داخل المنطقة وخارجها عبر محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك عن طريق انتهاج سبيل القوة وزعزعة الاستقرار(٩). بالطبع، تمثلت الأولوية القصوى التي دفعت القذافي إلى هذه الأنشطة الإيديولوجية في سعيه الدؤوب للاحتفاظ بالسلطة، وذلك عبر حشد التأييد المحلي والدولي لمواجهة أي تحديات داخلية أو خارجية محتملة قد تُهدد أمن نظامه. وهذه الأولوية نفسها هي التي تفسر أسباب سياسات وتصرفات القذافي المعادية لإسرائيل على خلفية رغبته في توسيع نفوذه الخارجي عبر محاولة تولي زعامة العالم العربي إضافة إلى دعمه للإرهاب العالمي وأنشطة تخريبية أخرى، فضلاً عن سعيه لامتلاك أسلحة نووية وكيميائية.

١ – الوحدة العربية وزعامة العالم العربي

تمثل الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية التي انتهجها النظام الليبي خلال فترة طويلة من حكمه، بالارتقاء بمكانة ليبيا ونفوذها بما يجعلها جديرة بقيادة الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة العربية. وتضمنت هذه السياسة الترويج للجماهيرية الليبية «كدولة تدافع عن القيم الإسلامية وتناضل ضد الإمبريالية الغربية»(١٠). كما سعت أيضاً لتوليد الانطباع بأن القذافي هو المناضل الحقيقي في سبيل الوحدة العربية، وأنه بالتالي القائد العربي الوحيد الذي يستحق الترشح لزعامة العالم العربي(١١). وفي الحقيقة، لم تُؤخَذ توجهات القذافي على محمل الجد من قِبل نظرائه العرب خلال السنوات الأولى من حكمه؛ الأمر الذي قد يفسر اشتداد حرص القذافي على

(٩) "Libya", *The World Factbook*, US Central Intelligence Agency: http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ly.html; Ogunbadejo, "Qaddafi's North African Design", p. 155; "Libya", *Country Profiles*, UK Foreign and Commonwealth Office.

(١٠) Office of the Secretary of Defense, *Proliferation: Threat and Response* (Washington DC: Department of Defense, January 2001), pp. 45–9: http://www.defenselink.mil/pubs/ptr20010110.pdf.

(١١) Joseph Cirincione with Jon B. Wolfstahl and Miriam Rajkimar, *Deadly Arsenals: Tracking Weapons of Mass Destruction* (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2002), pp. 305–12.

رفع منزلة بلده من أجل تعزيز مكانته الشخصية على صعيد العالم العربي. فقد بادر القذافي خلال السبعينيات إلى بناء «وحدة سياسية» مع عدة دول عربية ، لكن هذه المبادرات باءت بالفشل[١٢]. ودعم القذافي فكرة بناء اتحاد فدرالي للدول العربية يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً. وشهدت أوائل السبعينيات التجربة النوعية الوحيدة في هذا الاتجاه عندما تأسس «اتحاد الجمهوريات العربية»، الذي ضم ليبيا ومصر وسوريا. لكن هذا الاتحاد ما لبث أن تفكك بسبب تباين آراء زعمائه حول «توقيت وأهداف محاربة إسرائيل، والبدائل الدبلوماسية في الصراع معها»[١٣]. وفي إثر فشل ليبيا في تحقيق أي من أوجه الوحدة في العالم العربي، تحول نظام القذافي بسرعة إلى دعم الحكومات العربية التي عدّها «مقبولة»[١٤]؛ وسعى لإسقاط الحكومات العربية التي عدّها «غير مقبولة» عبر استهدافها بأعمال تخريبية، كانت ترمي إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها. وقد استغل القذافي ثروة ليبيا النفطية لدعم «الحركات التخريبية» التي استهدفت الأنظمة العربية «غير المقبولة» ومساندة الأنظمة «المقبولة». ومن بين الأنظمة العربية التي عدّها النظام الليبي غير مقبولة، والتي استهدفها بالتخريب في أوقات مختلفة: الجزائر ومصر والسودان وتونس. وعلى سبيل المثال، تدهورت العلاقات الليبية ـ المصرية في عام ١٩٧٤، وذلك فور اكتشاف السلطات المصرية أن مؤامرة مدعومة من ليبيا كانت قد حيكت لاستهداف الرئيس المصري أنور السادات الذي خلف الرئيس جمال عبد الناصر[١٥]. وفي عام ١٩٨٥، دعا الزعيم الليبي العرب إلى تنفيذ هجمات انتحارية ضد الحكومات العربية المعتدلة[١٦]. لذلك، انقلب العديد من الدول العربية ضد القذافي بسبب تورط نظامه في ثورات عنيفة. ليس هذا وحسب، بل إن دعم القذافي للحركات الثورية تجاوز حدود العالمين العربي والإسلامي، وذلك بدليل المساعدة التي تلقاها منه الجيش الجمهوري الإيرلندي[١٧]. وفي الحقيقة، أساء المنحى الليبي المتطرف على صعيد العلاقات

(١٢) St John, "The Soviet Penetration of Libya", p. 133.

(١٣) "Libya: A Country Study", *The Library of Congress Country Studies*, http://countrys-tudies.us/libya/82.htm.

(١٤) Ogunbadejo,"Qaddafi's North African Design", p. 156; Viorst, 'The Colonel in His Labyrinth', p. 64.

(١٥) Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East,* pp. 64–71.

(١٦) Jacob Abadi, "Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel", *The Journal of Conflict Studies*, vol. 20, no. 1, Fall 2000, pp. 92–3.

(١٧) Ogunbadejo, "Qaddafi's North African Design", p. 156.

الخارجية، الإقليمية منها والدولية، إلى سمعة النظام الليبي، إلى درجة أنه وُصِف خلال السبعينيات والثمانينيات، بأنه «إحدى الطلائع الثورية التي يصعب التنبؤ بتصرفاتها»[١٨].

٢- السياسات والأنشطة الليبية المعادية لإسرائيل

تمثل أحد الجوانب المهمة للترويج لشخص القذافي في العالم العربي في السلوك العدائي الذي مارسه النظام الليبي تجاه إسرائيل. فقد وصف الخطاب الرسمي الليبي الدولة اليهودية بوصفها أداة للنفوذ الغربي في المنطقة صنعتها الإمبريالية الأمريكية ـ البريطانية، وأنه لا يمكن القضاء على إسرائيل إلا بتضافر جهود عالم عربي واحد وموحد. ونظراً إلى أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي كان محور مسألة زعامة العالم العربي، ضربت ليبيا على وتر دعم القضية الفلسطينية. وهكذا، استغل النظام الليبي الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التنافس على النفوذ مع خلَفَي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر: أنور السادات وحسني مبارك. ولهذا السبب، عمل القذافي على الترويج للفكرة القائلة إنه الزعيم العربي الوحيد القادر على الانتقام للهزيمة التي مُني بها العرب في حرب الأيام الستة (١٩٦٧)[١٩]. وبالفعل، قدمت ليبيا مساهمات قيّمة دعماً للجهد العربي المشترك في حرب أكتوبر ١٩٧٣، إذ دعمت دول المواجهة مع إسرائيل بالسلاح والمال[٢٠]. لكن النتائج المحدودة لهذه الحرب أتاحت للقذافي لاحقاً فرصة انتقاد مصر وسوريا بدعوى أنهما استغلتا الحرب فقط لتحقيق أهدافهما الضيقة. وفي أواخر السبعينيات، عمق استعداد السادات للتوصل إلى حل سياسي مع إسرائيل من خلال اتفاقيات كامب ديفيد، عداءَ القذافي لمصر على خلفية تطلعه لتولي زعامة العالم العربي[٢١]. اعتمد نظام القذافي على ثروة ليبيا النفطية في محاولاته لعزل إسرائيل عن أصدقائها وحلفائها في العالم النامي، فمنح هذه الدول الصغيرة والفقيرة مساعدات مالية سخية[٢٢]. والجدير بالذكر أن ليبيا دربت فصائل فلسطينية متطرفة ودعمتها بالمال والسلاح لكي تقوم بأعمال إرهابية ضد المصالح الغربية والإسرائيلية في الشرق الأوسط وأوروبا. وقد أفيد بأن النظام الليبي دعم منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، ومنظمة أبو نضال[٢٣].

(١٨) Alterman and Morrison, "Is it Time to Engage Libya?", pp. 1–4.

(١٩) Abadi, "Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel", pp. 80, 86–7, 97.

(٢٠) Roger F. Pajak, "Soviet Arms Aid to Libya", *Military Review*, July 1976, p. 83.

(٢١) Abadi, "Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel", p. 87.

(٢٢) Ibid., p. 85.

(٢٣) Kenneth Katzman, Congressional Research Service, CRS Report for Congress,

في يونيو ١٩٨١، صنفت إدارة الرئيس ريغان ليبيا على أنها «أكثر دول العالم رعاية للإرهاب العالمي وتورطاً مباشراً فيه»[٢٤]. وقد أكد تقرير إسرائيلي صدر عام ١٩٨٦ أن نحو ٧٠٠٠ إرهابي كانوا يتدربون في ليبيا على يد خبراء عسكريين أجانب. بينما أفادت مصادر بوزارة الدفاع الأمريكية عن وجود أربع وثلاثين قاعدة للإرهابيين داخل ليبيا[٢٥].

٣- تدهور العلاقات الأمريكية ـ الليبية

خلال سبعينيات القرن الماضي، تزايدت حدة التوتر بين الولايات المتحدة وليبيا. وجاء ذلك بالدرجة الأولى نتيجة محاولات القذافي إغلاق خليج سرت وتحويله إلى جزء من المياه الإقليمية الليبية. ثم ما لبثت العلاقات الأمريكية ـ الليبية أن تردت بسبب دعم ليبيا لمنظمات ثورية وإرهابية. وفي عام ١٩٧٩، تدهورت هذه العلاقات إلى حد خطير في إثر تقاعس السلطات الليبية عن فعل أي شيء لمنع بعض المتظاهرين الليبيين المتأثرين بالثورة الإيرانية من إضرام النار في مبنى السفارة الأمريكية في العاصمة الليبية طرابلس. وفي مايو ١٩٨٠، دفع اغتيال ليبيا عدداً من المعارضين الليبيين المقيمين في أوروبا، الولايات المتحدة إلى إغلاق سفارتها في طرابلس إلى أجل غير مُسمى[٢٦]. تم تنفيذ الاغتيالات الآنفة الذكر بناءً على أوامر من القذافي بالقضاء على «الكلاب الضالة المعادية للثورة الليبية»[٢٧]. وعلى الرغم من تدهور العلاقات الليبية ـ الأمريكية، تميز المنحى الذي اتبعته إدارة الرئيس جيمي كارتر تجاه ليبيا في أواخر السبعينيات، تميز عموماً بتأكيد ضرورة الحد من المواجهة والحفاظ على العلاقات الاقتصادية والعمل على تفادي مزيد من التقارب الليبي ـ السوفياتي[٢٨]. فعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، كان هناك عدد من شركات النفط الأمريكية التي كانت تتمتع بامتيازات استثمارية ضخمة في ليبيا،

"Terrorism: Near Eastern Groups and State Sponsors" (Washington DC: Library of Congress, 13 February 2002): http://www.fas.org/irp/crs/RL31119.pdf.

(٢٤) National Foreign Assessment Center, *Patterns of International Terrorism 1980* (Washington, DC: Central Intelligence Agency, June 1981), p. 9, cited in Claudia Wright, "Libya and the West: Headlong into Confrontation?", *International Affairs*, vol. 58, no. 1, Winter 1981–82, p. 17.

(٢٥) Abadi, "Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel", p. 88.

(٢٦) Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", pp. 1, 5–7.

(٢٧) George Joffé, "Libya and Europe", *The Journal of North African Studies*, vol. 6, no. 4, Winter 2001, p. 84.

(٢٨) Claudia Wright, "Libya and the West", p. 23.

وأهمها الشركات التالية: ماراثون أويل (Marathon Oil) وأميرادا هيس (Amerada Hess) وكونوكوفيليبس (ConocoPhillip) وأكسيدانتال بيتروليوم (Occidental Petroleum).

في أوائل السبعينيات، طوّرت ليبيا علاقات قوية مع الاتحاد السوفياتي، وإن كانت ذات طابع تجاري في المقام الأول. وبينما رأت ليبيا أن هذه العلاقات قامت على أساس رغبة النظام الليبي في الحصول على أسلحة حديثة ومتطورة، لمنع أو صد أي اعتداء خارجي؛ عكست هذه العلاقات وقع العزلة المتزايدة التي فرضها المعسكر الغربي على نظام القذافي بسبب التطرف المتصاعد الذي اتسمت به سياساته الخارجية[٢٩]. ففي عام ١٩٧٤، مثلاً، أبرم الاتحاد السوفياتي مع ليبيا صفقة تحصل الأخيرة بموجبها على طائرات ميغ ٢٣ وتوبولوف ٢٢ ودبابات تي ٦٢ وصواريخ أرض ـ جو؛ وصواريخ أرض ـ أرض من طراز سكود بي[٣٠]. ونظراً إلى أن ليبيا استوردت من الاتحاد السوفياتي السابق كميات هائلة من الأسلحة فاقت كثيراً قدرة جيشها الصغير على استيعابها، بدأ النظام الليبي باستخدام فائض الأسلحة لدعم حكومات في العالم النامي كوسيلة لتعزيز نفوذه الخارجي. وفي عام ١٩٧٥، أدى تعزيز الروابط الليبية ـ السوفياتية إلى موافقة موسكو على تزويد ليبيا بمفاعل للأبحاث النووية[٣١].

في هذا السياق، وكما أشار إلى ذلك رونالد بروس سانت جون (Roland Bruce St. John)، فإنه على الرغم من تعزيز العلاقات السوفياتية ـ الليبية لم يكن هناك أي انسجام إيديولوجي بين موسكو وطرابلس[٣٢]، كان هناك ما يمكن وصفه بنوع من التضامن المبهم القائم على أساس مناهضة الاستعمار والإمبريالية، ومعاداة الصهيونية ودعم «الاشتراكية» والتغيير الثوري[٣٣]. وفي الحقيقة، أكد نظام القذافي علناً أن علاقة بلاده بالاتحاد السوفياتي كانت تقوم على أسس تجارية، وليست إيديولوجية[٣٤]؛ ففي مقابلة أُجريت معه في ديسمبر ١٩٧٩، شدد القذافي على «صداقة» بلاده مع الاتحاد السوفياتي، مشيراً إلى وجود اختلافات

(٢٩) St John, "Libyan Foreign Policy: Newfound Flexibility", *Orbis*, vol. 47, no. 3, Summer 2003, p. 472.

(٣٠) Andrew J. Pierre, *The Global Politics of Arms Sales* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982), p. 74.

(٣١) St John, "The Soviet Penetration of Libya", p. 135.

(٣٢) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 472.

(٣٣) St John, "The Soviet Penetration of Libya", p. 136.

(٣٤) Ibid., p. 134.

بينهما، ولا سيما في ما يتعلق بـ «التوجه الديني»[٣٥]. ومع ذلك، حاول النظام الليبي عام ١٩٨١ الاقتراب أكثر من موسكو في إطار مساعي القذافي لإبرام صفقة سلاح جديدة معها واستيراد المزيد من التقانة النووية السوفياتية، والحصول على مساعدة الاتحاد السوفياتي في تطوير حقول النفط الليبية، فضلاً عن محاولة إقناع موسكو بإعلان التزامها بدعم الجماهيرية الليبية في حال تعرضها لأي اعتداء خارجي[٣٦].

٤- المواجهة مع الولايات المتحدة

لم يكن من قبيل المصادفة أن يتزامن انفتاح طرابلس على موسكو مع تدهور العلاقات الأمريكية ـ الليبية ووصول رونالد ريغان إلى سدة الحكم في يناير ١٩٨١. لكن الإدارة الأمريكية الجديدة سارعت إلى تصوير القذافي بوصفه «الولد المدلل» للاتحاد السوفياتي، وأن ليبيا دولة إرهابية خارجة عن القانون. وهكذا، بدأ الرئيس ريغان فصلاً جديداً من المواجهات الحادة في العلاقات الأمريكية ـ الليبية، اتسم بطفرة في الهجمات الإرهابية ضد أهداف أمريكية وغربية؛ وكان نظام القذافي على صلة بالعديد من تلك الهجمات[٣٧]. في عام ١٩٧٩، صنفت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا كدولة راعية للإرهاب[٣٨]. وفي يونيو ١٩٨١، وصفت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ليبيا بأنها «أكثر الدول رعاية للإرهاب العالمي وتورطاً مباشراً فيه»[٣٩].

في عهد ريغان، تمحورت التحركات السياسية الأمريكية إزاء ليبيا حول عزل الأخيرة دولياً وإنهاء رعايتها للإرهاب. وبحسب سانت جون، فإن إدارة ريغان «صعدت على نحو منهجي» من ضغطها الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري على القذافي، وذلك بدءاً بإقفال

(٣٥) Youssef M. Ibrahim, "Libya and the World: Interview with Colonel Qaddafi, 10 December 1979", *Survival*, vol. 22, no. 2, March/April 1980, pp. 80–82.

(٣٦) Claudia Wright, "Libya and the West", p. 38.

(٣٧) Tim Zimmermann, "The American Bombing of Libya: A success for coercive diplomacy?", *Survival*, vol. 29, no. 3, May/June 1987, pp. 196–9.

(٣٨) Ambassador Ronald Neumann, Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs, Testimony before the Senate Foreign Relations Subcommittee for Near Eastern and South Asian Affairs, 4 May 2000. See: "Neumann's Senate Testimony on US Policy Toward Libya", 4 May 2000: http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/libya/000504-libya-usia1.htm.

(٣٩) National Foreign Assessment Center, *Patterns of International Terrorism 1980*, (Washington DC: US Central Intelligence Agency, June 1981), p. 9, cited in Claudia Wright, "Libya and the West", p. 17.

مكتب الاتصال الشعبي الليبي (السفارة الليبية) في واشنطن، مروراً بحث شركات النفط الأمريكية على خفض عدد موظفيها الأمريكيين العاملين في ليبيا، وانتهاءً بحظر استيراد النفط الليبي وفرض قيود على الصادرات الأمريكية إلى الجماهيرية الليبية[٤٠]. وفي الحقيقة، «فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على ليبيا على نحو تدريجي في إطار الرد على الدعم الليبي للإرهاب، وبموجب أمر تنفيذي صادر في عام ١٩٨٦»[٤١]. وتطورت العقوبات الأمريكية المفروضة على ليبيا إلى أن تحولت إلى نظام شامل من العقوبات أحادية الجانب، التي أصابت جميع التبادلات التجارية والتعاملات المالية الأمريكية مع ليبيا.

وصل تدهور العلاقات الأمريكية ـ الليبية إلى حد وقوع مواجهات عسكرية بين قوات البلدين في خليج سرت الليبي خلال أعوام ١٩٨١ و١٩٨٣ و١٩٨٦. إضافة إلى ذلك، أشار تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٨٦ إلى «تدخل» ليبيا في شؤون دول تقع في منطقة جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة حوض الكاريبي وجنوب شرق آسيا. أما التقرير المعنون «طبيعة السياسة الليبية» فقد أورد ما يلي: «إن مدى استخدام ليبيا نفوذها السياسي ومواردها الاقتصادية والعسكرية في دعم الأنشطة المعادية للغرب لا يضاهيه إلا ما يبذله في هذا الاتجاه كل من الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في أوروبا الشرقية وربما كوريا الشمالية أو كوبا»[٤٢].

وصلت العلاقات الأمريكية ـ الليبية إلى أسوأ حالاتها بين أواخر ديسمبر ١٩٨٥ وإبريل ١٩٨٦. وفي السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٥، قُتل عشرون مدنياً بينهم خمسة أمريكيين في هجومين إرهابيين على مطاري روما وفيينا[٤٣]. وبعد وقوع هذين الهجومين بوقت قصير، أكدت الولايات المتحدة تورط القذافي فيهما. وفي يناير ١٩٨٦، صادقت إدارة الرئيس ريغان على توجيهات مشروع القرار رقم ٢٠٥ الذي تقدم به مجلس الأمن القومي، وكان بعنوان «التصدي للدعم الليبي للإرهاب العالمي»، ونص على «ضرورة بذل كل الجهود لإقناع الدول الحليفة للولايات المتحدة بفرض عقوبات مماثلة [للعقوبات الأمريكية المفروضة على ليبيا] والاتفاق معها على عدم تولي الدور التجاري والاقتصادي الذي كانت تؤديه الولايات

(٤٠) St John, "Libyan Foreign Policy", pp. 463–4.

(٤١) "Neumann's Senate Testimony on US Policy Toward Libya", 4 May 2000.

(٤٢) Tim Zimmermann, "The American Bombing of Libya", pp. 196–9.

(٤٣) Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", pp. 5–7.

المتحدة في ليبيا. من هنا، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقوم بحملة دبلوماسية وإعلامية واسعة لعزل ليبيا[٤٤]. وانسجاماً مع توجيهات قرار مجلس الأمن القومي رقم ٢٠٥، أصدرت الإدارة الأمريكية في يناير ١٩٨٦ أمرين تنفيذيين، أعلن أولهما حالة الطوارئ العامة لمواجهة التهديد الاستثنائي الذي كان يتعرض له الأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك جراء ممارسات وسياسات الحكومة الليبية؛ بينما قضى الثاني بتطبيق إجراءات إضافية لتجميد الأصول الليبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد ثلاثة أشهر، وفي الخامس من إبريل ١٩٨٦، أسفر هجوم على الملهى الليلي لابيل (Labelle) في برلين الغربية الذي كان يرتاده عسكريون أمريكيون عن مقتل ثلاثة أشخاص (بينهم مواطنان أمريكيان)، وعن جرح ٢٠٠ آخرين (بينهم ستون أمريكياً). وقد سارعت إدارة الرئيس ريغان من جهتها إلى تأكيد وجود أدلة قوية تثبت أن ليبيا هي المسؤولة عن تفجير ملهى لابيل[٤٥].

كان الرد الأمريكي على ليبيا سريعاً. ففي الخامس عشر من إبريل ١٩٨٦، أغارت طائرات أمريكية كان يتمركز بعضها في بريطانيا على عدة أهداف في ليبيا. وكان من بين الأهداف التي استهدفها القصف الجوي ثكنة العزيزية في طرابلس (حيث مركز القيادة والتحكم للأنشطة الإرهابية الليبية)، وثكنة بنغازي (وهي موقع مهم لحرس القذافي)، وقاعدة سيدي بلال بمصراتة (وفيها معسكر كبير لتدريب الإرهابيين). وبحسب المصادر الليبية، تسبب الهجوم الجوي الأمريكي بمقتل سبعين شخصاً، بمن فيهم ابنة القذافي الصغرى[٤٦]. وفي وقت لاحق، أوضحت الحكومة الأمريكية أن الهجمات شُنَّت لضرب أهداف عسكرية وإرهابية مختارة بعناية في كل من طرابلس وبنغازي[٤٧].

لقد تمثل هدف الهجوم الجوي على ليبيا بمعاقبة نظام القذافي وحمله على إنهاء دعمه للإرهاب العالمي. وربما كان الهدف من وراء ضرب مرافق عسكرية ليبية النيل من تأييد القوات المسلحة

(٤٤) National Security Decision Directive 205, *Acting Against Libyan Support for International Terrorism* (Washington DC: The White House, 8 January 1986): http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB55/nsdd205.pdf.

(٤٥) Mark,"CRS Issue Brief for Congress:Libya", pp. 5–7.

(٤٦) Ibid., pp. 5–7.

(٤٧) "Neumann's Senate Testimony on US Policy Toward Libya", 4 May 2000.

الليبية للقذافي. وقد أُفيد عن وجود هدف ثانوي محتمل للهجوم الأمريكي، وهو دفع حلفاء واشنطن الأوروبيين إلى التنسيق مع واشنطن لاتخاذ المزيد من الإجراءات السياسية والاقتصادية ضد النظام الليبي، وذلك تجنباً لتصعيد الموقف عسكرياً من قبل الولايات المتحدة[٤٨].

٥- عملية لوكربي والعقوبات الدولية

لم تُفلح المحاولات الأمريكية في إرغام ليبيا على التخلي عن دعمها للإرهاب العالمي، وذلك بدليل أن نظام القذافي واصل تورطه في المزيد من الأعمال الإرهابية. ففي عام ١٩٨٧، مثلاً، تم اعتراض إحدى البواخر (The Eksund) المحملة بالأسلحة والمتفجرات وهي في طريقها إلى الجيش الجمهوري الإيرلندي. والأخطر من ذلك كان تفجير إحدى طائرات الخطوط الجوية الأمريكية (بان آم Pan Am) وهي تقوم بالرحلة رقم ١٠٣ فوق بلدة لوكربي الأسكتلندية. جاء ذلك في الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٨٨، وأسفر الحادث عن مقتل جميع أفراد طاقم الطائرة والركاب الذين كانوا على متنها البالغ عددهم الإجمالي ٢٥٩ شخصاً، فضلاً عن مقتل أحد عشر شخصاً آخرين كانوا يوجدون في مكان ارتطام الطائرة بالأرض. وجدير بالذكر أن ثلثي الضحايا كانوا من الأمريكيين وأن أربعة وأربعين منهم كانوا من البريطانيين[٤٩]. وأشارت التحقيقات اللاحقة بإصبع الاتهام إلى ليبيا. وفي أواخر عام ١٩٩١، صدرت مذكرات توقيف بحق اثنين من مسؤولي الاستخبارات الليبية، هما: عبد الباسط علي المقراحي والأمين خليفة فحيمة اللذان اتهما بزرع العبوة المتفجرة في الطائرة الأمريكية المذكورة أعلاه.

وفي يناير ١٩٩٢، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٧٣١ الذي دعا ليبيا إلى الاستجابة الكاملة والفاعلة لنتائج التحقيق البريطاني الأمريكي ذي الصلة، ولنتائج التحقيق الفرنسي في تفجير طائرة الخطوط الجوية UTA في الأجواء الإفريقية. وقد طلب القرار الأممي من ليبيا تسليم جميع المتهمين وتحمل كامل مسؤولية أعمال موظفيها ودفع التعويضات لذوي الضحايا والتخلي عن الإرهاب وكشف كل ما تعرفه عن هجوم لوكربي. لكن الاستجابة الليبية غير المرضية دفعت مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار رقم ٧٤٨ في مارس ١٩٩٢،

(٤٨) Frederick Zilian, Jr, "The US Raid on Libya– and NATO", *Orbis*, no. 30, Fall 1986, pp.499, 509–10.

(٤٩) قطعت بريطانيا رسمياً علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا عام ١٩٨٤ عقب إطلاق النار على إيفون فلتشر بوين في ميدان سان جايمس خارج السفارة الليبية.

الذي فرض بموجبه عقوبات على ليبيا. وقد تم تشديد هذه العقوبات الدولية لاحقاً بموجب القرار الأممي رقم ٨٨٣، الصادر في نوفمبر ١٩٩٣ (٥٠).

في إثر فرض العقوبات الدولية على ليبيا، بدأت مرحلة من التحول في سياسات ليبيا الخارجية؛ الأمر الذي مهّد السبيل لحل مسألة لوكربي ومن ثم لقرار ليبيا التخلي عن برامجها وقدراتها غير التقليدية.

ثانياً: دوافع التسلح النووي

لا يمكن فهم الطموحات النووية الليبية إلا عبر إدراك هذه الخلفية المتطرفة والمتقلبة للقذافي في مقاربته للعلاقات الخارجيه خلال السبعينيات والثمانينيات. فهذه الخلفية هي التي صاغت دوافع البرنامج النووي العسكري الليبي، بما فيها الدافع الرئيسي المتمثل بالضرورات الأمنية.

١ - غموض المساعي النووية الليبية

لطالما اتسم موقف النظام الليبي من المسألة النووية بالغموض. فبينما دأب القذافي على الادعاء بأن برنامج ليبيا النووي كان ذا طبيعة سلمية بحتة، أكثر القذافي نفسه من تكرار تأييده العلني لامتلاك الأسلحة النووية عبر الحث على بناء «القنبلة الذرية العربية». وعلى الرغم من توقيع ليبيا في يوليو ١٩٦٨، وفي عهد الملك إدريس معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير نووية، فإن القذافي لم يؤكد التزام بلاده بهذه المعاهدة حتى مايو ١٩٧٥؛ لأن موسكو وضعت هذا الشرط لتزويد ليبيا بمفاعل للأبحاث النووية من طراز IRT-1، ليدخل الخدمة في عام ١٩٨١ بمركز تاجوراء للأبحاث النووية(٥١). وأصر السوفيات أيضاً على ضرورة توقيع ليبيا البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وهذا ما

(٥٠) "Libya", Country Profiles, UK Foreign and Commonwealth Office.

(٥١) "Libya: IRT-1", Research Reactor Database, International Atomic Energy Agency, http://www.iaea.org/worldatom/rrdb/; "Documentation: NPT Parties", *PPNN Newsbrief,* no. 24, Fourth Quarter 1993, p.23: http://www.ppnn.soton.ac.uk/nb24.pdf, and Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East,* p. 68.

حدث بالفعل في يوليو ١٩٨٠ [٥٢]. وتكرر ادعاء ليبيا بأنها ملتزمة استخدام التقانة النووية لأغراض سلمية بحتة في مقابلة أُجريت مع القذافي في ديسمبر ١٩٧٩، جاء فيها:

«لقد قمنا بتوقيع جميع الاتفاقيات الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية. وتخضع أبحاثنا النووية جميعها للاتفاقيات والضمانات الدولية ذات الصلة. لكننا جادون كباقي دول العالم في رغبتنا في تقليص اعتمادنا على النفط والبحث عن مصادر بديلة للطاقة، بما فيها المصادر النووية. نحن ضحية الرواية القائلة إننا نسعى لبناء قنبلة ذرية. وهذا غير صحيح. إنها تُهمة رجعية يؤسفني سماعها، لأنها تتنافى مع التقدم»[٥٣].

لقد أدلى القذافي بتصريحات مماثلة في عدة مناسبات. ففي عام ١٩٨٦، مثلاً، وصف القذافي إنتاج الأسلحة النووية بأنه «خطأ فادح يُرتكب ضد الإنسانية»[٥٤]. ومع ذلك، واصل الزعيم الليبي تصريحاته المتناقضة حول المسألة النووية. فخلال السبعينيات وبعدها، أدلى القذافي بتصريحات كثيرة أعرب فيها عن رغبته في امتلاك الأسلحة النووية. ففي عام ١٩٧٦، مثلاً، نُسب إلى القذافي قوله: «ستصبح الأسلحة الذرية كالأسلحة التقليدية، وسوف تمتلكها كل دولة بحسب إمكانياتها، وسوف يكون لنا نصيب من هذا السلاح الجديد»[٥٥]. وبعد عقد من الزمن، وفي يوليو ١٩٨٧، أكد القذافي ما يلي:

«يجب على العرب أن يمتلكوا القنبلة الذرية للدفاع عن أنفسهم لكي يصل عددهم إلى مليار نسمة، ويتعلموا تحلية مياه البحر ويُحرروا فلسطين. نحن نتعهد بعدم إلقاء القنبلة الذرية على أي دولة في المنطقة، ولكن يجب أن نمتلكها... واذا كانت هناك لعبة تُستخدَم فيها القنابل الذرية، فيجب ألاّ تُلعب ضد الأمة العربية. يجب علينا نحن العرب امتلاك القنبلة الذرية،

(٥٢) INFCIRC/282: The Text of the Agreement of 8 July 1980 Between the Libyan Arab Jamahiriya and the Agency for the Application of Safeguards in Connection with the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (Vienna: International Atomic Energy Agency, October 1980).

(٥٣) Ibrahim, "Libya and the World", pp.80–82.

(٥٤) "Libya: A Country Study", *The Library of Congress Country Studies,* The Library of Congress: http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/lytoc.html.

(٥٥) Craig R. Black, *Deterring Libya: The Strategic Culture of Muammar Qaddafi,* The Counterproliferation Papers: Future Warfare Series No. 8 (Maxwell Air Force Base, AL: USAF Counterproliferation Center, October 2000), p. 6: http://www. au.af.mil/au/awc/awcgate/cpc-pubs/ black.pdf.

لكننا نتعهد بعدم إلقائها على أي بلد. لكن إذا أراد أحد إلقاء واحدة من هذه القنابل علينا أو هدد وجودنا واستقلالنا حتى من دون استخدام القنابل الذرية ضدنا، فإننا قد نضربه بالقنبلة الذرية. فهذا السلاح دفاعي في المقام الأول»[٥٦].

هناك أمثلة كثيرة أخرى على تصريحات القذافي المتناقضة حول مسألة امتلاك الأسلحة النووية. ويبدو أن هذا الغموض جاء ليعكس مدى تخلف التفكير الاستراتيجي لدى النظام الليبي، لأنه أثار الشكوك حول الدوافع النووية الليبية. ومن المؤكد أن تذبذب الموقف الليبي حيال المسألة النووية تسبب لطرابلس بمشاكل معقدة عرقلت جهودها للحصول على التقانة والمساعدة النوويتين للأغراض السلمية المزعومة. وفي الحقيقة، فشلت ليبيا عموماً على مدى العقود الثلاثة الماضية في الحصول «بالسبل المشروعة» على التقانة والمساعدة النوويتين من معظم الدول المعنية، وذلك باستثناء الاتحاد السوفياتي خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

٢- أمن النظام الليبي والحفاظ على بقائه

لقد مثل ضمان أمن النظام الليبي الدافع الرئيسي لتطلعات ليبيا النووية، وذلك لكون القيمة الحقيقية للأسلحة النووية تكمن في فاعليتها الفريدة كأداة ردع. ولو أن ليبيا صرحت بأنها تمتلك أسلحة نووية لحملت دول الجوار والقوى الخارجية، كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، على النظر إليها كقوة عسكرية إقليمية[٥٧]. من هنا، يبدو أن مساحة ليبيا الشاسعة وطول حدودها وقلة سكانها بالنسبة إلى مساحتها، عوامل تجعل منها بلداً يسهل إلحاق الأذى به من قبل القوى المعادية، سواء أكانت مجاورة أم كانت بعيدة. وبالتالي، تمثلت الأولوية القصوى بالنسبة إلى النظام الليبي في امتلاك القدرة على منع الاعتداءات الخارجية التي قد تهدد وجوده بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ناهيك عن حرصه الشديد على حماية موارد البلاد النفطية التي تُعتبر أساس نفوذه على الصعيدين الداخلي والخارجي. ليس هذا وحسب، بل

(٥٦) Spector and Smith, *Nuclear Ambitions,* p.178. See also Frank Barnaby, *The Invisible Bomb: The Nuclear Arms Race in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1989), p. 150, and Black, Deterring Libya, p. 6.

(٥٧) Greg Giles, Candice Cohen, Christy Razzano and Sara Whitaker, *Future Global Nuclear Threats*, a report prepared for the Advanced Systems and Concepts Office (Ft Belvoir, VA: Defense Threat Reduction Agency, 4 June 2001), pp. A27–8.

إن سجل النظام الليبي الحافل بأعمال ألحقت الأذى بدول مجاورة إضافة إلى رعايته للإرهاب العالمي، جعلا حاجته إلى امتلاك القدرة على منع أي اعتداء خارجي أكثر إلحاحاً.

ومن أجل منع الاعتداءات الخارجية، سعى النظام الليبي جاهداً لتحقيق هدفين، هما:

١- تصوير ليبيا على أنها لاعب إقليمي قوي.

٢- تقديم نفسه كنظام خطير لا يمكن التنبؤ بتصرفاته.

وتطلب تحقيق الهدف الأول العمل على تصوير ليبيا كدولة إرهابية وإثارة الشكوك في حقيقة دوافع نظامها عبر إطلاق التهديدات ورعاية أو تنفيذ هجمات إرهابية. ولتحقيق الهدف الثاني، استوردت ليبيا من الاتحاد السوفياتي وفرنسا أيضاً كميات ضخمة من الأسلحة التقليدية المتطورة، كالطائرات المقاتلة والدبابات وصواريخ أرض ـ أرض. وهنا، اعتمدت ليبيا أيضاً على ثروتها النفطية الهائلة لتمويل صفقات الأسلحة. ونظراً إلى محدودية الموارد البشرية الليبية وعجز الجيش الليبي الصغير عن استيعاب هذا الكم الهائل من المعدات العسكرية، ظل من غير الممكن الركون إلى قدرة هذا الجيش على ردع أي قوة خارجية معادية؛ الأمر الذي تمخضت عنه نتيجتان رئيسيتان، هما:

أولاً: أصبح النظام الليبي يتمتع بنفوذ قوي عبر تزويد بعض الدول والمنظمات الفائض من أسلحته التقليدية.

ثانياً: سعى النظام الليبي للحصول على الأسلحة النووية والكيميائيه كخيار واقعي وحيد للتمكن من ردع الأعداء الخارجيين المحتملين الذين يتمتعون بالقوة العسكرية. لذا، مثّل حصول النظام الليبي على الأسلحة غير التقليدية أو توليد الانطباع بأن ليبيا تعمل على تطويرها، عنصراً جوهرياً في سياسات الردع التي انتهجها النظام الليبي.

وبعيداً من المحيط المباشر في شمال إفريقيا، كانت إسرائيل تمثّل مصدر قلق أمني عميق بالنسبة إلى نظام القذافي؛ فبرزت بجلاء في مُعلن خطابه وحساباته النووية. وفي أوائل السبعينيات، بدأت الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية تهتم بالفعل بالتقارير التي كانت تُفيد بأن ليبيا كانت تبذل جهوداً حثيثة ومكثفة، من أجل امتلاك السلاح النووي[٥٨]. ونظراً إلى طموحاته النووية

(٥٨) Abadi, "Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel", p. 91.

ودعمه للمنظمات الفلسطينية المتطرفة، مثّل نظام القذافي مسألة أمنية متزايدة الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل، وذلك إلى درجة أنها بدأت تؤكد لليبيا أنها ليست عصية على الاستهداف من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي أوائل سبتمبر ١٩٧٣، أبلغ إرييل شارون عضو حزب الليكود في الكنيست الإسرائيلي آنذاك أبلغ شعبه بأن جيش الدفاع الإسرائيلي كان قادراً على ضرب «أي هدف في العالم العربي، بما في ذلك ليبيا»[٥٩]. وبرهنت عمليات إسرائيلية بعينها أن إسرائيل قادرة على التصرف عسكرياً في حال وجوب القيام بأي هجوم وقائي أو استباقي ضد ليبيا. ومن أهم هذه العمليات تدمير مفاعل شرق العراق للأبحاث النووية على يد سلاح الجو الإسرائيلي في عام ١٩٨١، وذلك نتيجة لقلق إسرائيل من طموحات صدام النووية.

بطبيعة الحال، أثارت هذه العملية مخاوف حقيقية لدى القذافي، لأن مفاعل ليبيا للأبحاث النووية كان قد دخل الخدمة منذ فترة قصيرة، ولأن عملية تدمير المفاعل العراقي أثبتت أن برنامج ليبيا النووي كان في الحقيقية سلاحاً ذا حدين بمعنى أنه كان في آن معاً أداة ردع محتملة وسبباً لاعتداءات خارجية على ليبيا.

بعد أربع سنوات، وفي أكتوبر ١٩٨٥، أثبتت إسرائيل قدرتها على استهداف ليبيا بصورة مباشرة. جاء ذلك خلال عملية ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية الواقع بالقرب من مدينة تونس، حيث مرت المقاتلات الإسرائيلية من فوق الخط الساحلي الليبي باتجاه تونس العاصمة من دون أن يكتشفها الليبيون[٦٠].

لم يكن النظام الليبي ينظر إلى القدرات العسكرية التقليدية الإسرائيلية كتهديد لأمنه فقط، وإنما رأى في الأسلحة النووية الإسرائيلية والصواريخ بعيدة المدى المرتبطة بها مشكلة أمنية خطيرة أيضاً. وقد تجسدت هذه الحقيقية عبر إشارة القذافي المتكررة للأسلحة النووية الإسرائيلية كمبرر للسعي لامتلاك قدرات نووية. وعلى سبيل المثال، أُفيد بأن ليبيا طلبت من موسكو، بعيد قيام عملية السلام المصرية ـ الإسرائيلية التي جرت في أواخر السبعينيات، أن تزوّدها بقنبلة نووية «لخلق تكافؤ استراتيجي مع إسرائيل في إثر خروج مصر من جبهة المواجهة العربية مع إسرائيل»[٦١]. وفي عام ١٩٨١، اتهم القذافي إسرائيل بأنها «تقوم بترهيب

(٥٩) Ibid., p. 91.

(٦٠) Ibid., p. 93.

(٦١) Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East*, pp. 63–5.

العرب بواسطة برنامجها النووي»[٦٢]. أما في عام ١٩٨٥ فقد صرح وزير الخارجية الليبي علي التريكي ونظيراه السوري والإيراني بأن بلدانهم سوف تسعى للحصول على السلاح النووي، وذلك لمواجهة التهديد المتمثل بما زعموا أنه ترسانة إسرائيل النووية[٦٣]. وشكلت إسرائيل على مدى العقدين التاليين المحور الرئيسي لخطاب القذافي النووي. وفي مقابلة أجرتها معه شبكة تلفزيون الجزيرة في عام ٢٠٠٢، قال القذافي: «لقد طالبنا بتفكيك أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل، ويجب علينا مواصلة المطالبة بذلك. وما لم يتم تفكيك أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، فإنه سيكون للعرب الحق في امتلاك أسلحة مماثلة»[٦٤]. وبعد مرور ثلاثة أشهر على قرار ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل الذي جاء في ديسمبر ٢٠٠٣ ذكر نجل القذافي سيف الإسلام في مقابلة متلفزة أن «ليبيا كانت في الحقيقة تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل لاستخدامها في حال نشوب نزاع مسلح مع إسرائيل، لكن التقدم الذي أحرزته عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية جعلت من غير الضروري الاستمرار في هذه الخطة»[٦٥].

في الوقت الذي مثلت إسرائيل محوراً رئيسياً في خطاب القذافي وحساباته النووية، مثّل تنامي التهديد الأمريكي أيضاً مسألة حساسة بالنسبة إلى النظام الليبي، وبخاصة منذ بداية عهد الرئيس ريغان في أوائل الثمانينيات. وفي إثر الهجوم الأمريكي على ليبيا في إبريل ١٩٨٦، أصبح النظام الليبي يخشى التعرض لهجمات مماثلة في المستقبل. لكن هذا الهجوم دفع النظام الليبي إلى اعتقاد أن الأسلحة النووية قادرة على تعزيز قدرة ليبيا المحدودة على منع الهجمات التقليدية وغير التقليدية، والتي كان من المحتمل أن تشنها عليها الولايات المتحدة أو غيرها من القوى الخارجية[٦٦]. فعلى سبيل المثال، ذكر القذافي في معرض حديثه عن هجوم عام ١٩٨٦، عبر خطاب متلفز جرى بثه في إبريل ١٩٩٠ ما يلي:

(٦٢) Abadi, "Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel", p. 92.

(٦٣) Mati Peled, *Ha'aretz* (Hebrew), 9 September 1985, pp.61–3 (via the Nuclear Threat Initiative [NTI] Nuclear Database, http://www.nti.org/db/nuclear/1986/ n8600658.htm).

(٦٤) "Beyond the Axis of Evil: Additional Threats from Weapons of Mass Destruction", Address by John R. Bolton,Under Secretary of State for Arms Control and International Security, to the Heritage Foundation, Washington DC, 6 May 2002: http://www.state.gov/t/us/ rm/9962.htm.

(٦٥) Paul Kerr, "IAEA praises Libya for disarmament efforts", Arms Control Today, April 2004: http://www.armscontrol.org/ act/2004_04/Libya.asp.

(٦٦) See, for example, Robert Waller, "Libyan Threat Perception", *Jane's Intelligence Review*, vol. 7, no. 9, September 1995, p. 408, and *Future Global Nuclear Threats*, pp. A27–8.

«لو كنا نمتلك رادعاً صواريخَ تصل إلى نيويورك لكنا أطلقناها في نفس اللحظة التي تم فيها الاعتداء الأمريكي على ليبيا. وبالتالي، يجب علينا بناء مثل هذه القدرات لكي لا تفكر الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها في الاعتداء على ليبيا أو أي جزء من الوطن العربي. يجب على هذه الثورة أن توحّد الأمة العربية خلال السنوات العشرين القادمة، لأنه يجب علينا بناء العالم العربي الموحد الذي يمتلك الصواريخ الباليستية والقنابل النووية. وتطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل... فإن العالم الغربي يمتلك القنبلة النووية... لذا يجب علينا امتلاكها»[٦٧].

دفع الهجوم الأمريكي على ليبيا في عام ١٩٨٦ المسؤولين الليبيين إلى البدء في إخفاء التجهيزات النووية الحساسة تجنباً لاستهدافها. وأبرز مثال على ذلك هو إخفاء الليبيين مختلف تجهيزات إحدى منشآت تحويل اليورانيوم، التي نجحوا في الحصول عليها من الخارج. فقد أظهرت تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه عندما بدأ وصول هذه التجهيزات إلى ليبيا في عام ١٩٨٦، تم تخزينها في عدة أماكن حول مدينة طرابلس[٦٨].

٣- النفوذ والشهرة

يُعد خطاب القذافي الذي تكررت فيه الدعوة إلى بناء «القنبلة الذرية العربية» مثالاً واضحاً على استغلال القذافي للمسألة النووية في الدعاية السياسية. ومن الواضح أن الزعيم الليبي لعب على وتر المسألة النووية بهدف توسيع نفوذه في السياسات العربية؛ وخصوصاً عبر تقديم نفسه «كمدافع عن العرب في وجه إسرائيل»[٦٩]. وقبيل انعقاد القمة العربية بعمان، قال القذافي في موتمر صحفي انعقد في نوفمبر ١٩٨٧: «إن للعرب الحق في إنتاج الأسلحة النووية وامتلاك القنبلة الذرية من أجل الدفاع عن وجودهم. فعدوهم الإسرائيلي يمتلك هذا السلاح، وهو ما يعني أن القنابل الذرية أصبحت موجودة الآن في منطقة الشرق الأوسط»[٧٠]. وأدلى القذافي بتصريحات مماثلة في مناسبات أخرى. فبعد مؤتمر يونيو ١٩٩٥ لمراجعة بنود معاهدة

(٦٧) Spector and Smith, *Nuclear Ambitions,* p.183.

(٦٨) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya* (Vienna: IAEA, 28 May 2004), pp. 4–5: http://www.fas.org/nuke/guide/libya/iaea0504.pdf; "Japanese Parts Used in Libya's Nuke Program", *Herald Asahi,* 13 March 2004.

(٦٩) Chubin, "Middle East", p. 53.

(٧٠) Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, p.178.

حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي تم الاتفاق فيه على تمديد صلاحية هذه المعاهدة إلى أجل غير محدود، صرح القذافي قائلاً:

«سيكون السلام أيضاً في خطر ما دام التوازن بالردع النووي غائباً في المنطقة، لأن إسرائيل تمتلك أكثر من ٢٠٠ رأس نووي، بينما لا يملك العرب ولا حتى رأساً نووياً واحداً. يجب على العرب أن يمتلكوا هذا السلاح للدفاع عن أنفسهم. وهذا أمر مشروع ويخدم السلام»[٧١].

خاتمة

لا بد من فهم تطلعات ليبيا لامتلاك السلاح النووي على خلفية التوجهات المتطرفة التي اتسمت بها السياسات الخارجية لنظام القذافي، وذلك خلال الفترة الممتدة من السبعينيات إلى التسعينيات. وعلى الرغم من حقيقة أن الضرورات الأمنية مثلت الدافع الرئيسي لمساعي ليبيا النووية، فإن القذافي استخدم المسألة النووية لتعزيز نفوذه ومكانته في السياسات العربية عبر تقديم نفسه كمدافع عن العرب في وجه الهيمنه العسكرية الإسرائيلية. وبينما عكس خطاب الزعيم الليبي المتعلق بالمسألة النووية هاتين الحقيقتين خلال التسعينيات وحتى بداية الألفية الجديدة، أصبح من الواضح الآن أن نظامه أبدى في أوائل عام ١٩٩٢، وللمرة الأولى، رغبة صادقة في بدء مفاوضات مع الولايات المتحدة حول مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية؛ ثم جدد إعرابه عن الرغبة نفسها في أواخر التسعينيات، غير أنه لم يتحقق أي اختراق في هذه المفاوضات إلا في عام ٢٠٠٣. ومهما يكن من أمر، فإن أولى محاولات طرابلس للتفاوض مع واشنطن حول مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية تشير إلى أن حسابات القذافي النووية بدأت تتغير في عام ١٩٩٢، حين بدأت الأمم المتحدة في فرض عقوبات على ليبيا.

(٧١) *Nuclear Proliferation News,* 1 June 1995, p. 8, via World Information Service on Energy: Uranium Project, published by WISE News Communiqué, 16 June 1995: http://www.antenna.nl/wise/433-4/brief. html.

الفصل الثاني

السبل التي سلكتها ليبيا
لتطوير قدرات نووية

مقدمة

امتد تاريخ برنامج ليبيا لتطوير قدرات نووية طوال ثلاثة عقود ونيف، وذلك من أوائل السبعينيات إلى أواخر عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من عدم انتظام مسيرة هذا البرنامج من حيث استمرارية الدعم السياسي والتقدم التقاني، فإنه كان جيد التمويل بفضل ثروة البلاد النفطية الضخمة. ففي ديسمبر ٢٠٠٣، كان نظام القذافي قد نجح في استيراد معظم العناصر والمكونات التقنية الضرورية لـ «حل لغز القنبلة النووية». ويرجع ذلك أساساً إلى تعامل النظام الليبي مع شبكة عبد القدير خان التي قدمت نفسها منذ بداية النصف الثاني من التسعينيات لكونها تمثل فرصة حقيقية غير مشروعة لاقتناء التجهيزات والمواد والتقانة النووية الحساسة. ومع ذلك، أثبتت التحقيقات الدولية التي أعقبت قرار النظام الليبي التخلي عن برنامجه النووي أن ليبيا فشلت في البناء على ما كان لديها من مقومات مهمة لإنتاج السلاح النووي. ويُعزى ذلك إلى أن النظام الليبي كان حينها لا يزال يواجه مشاكل تطويرية كبيرة حالت دون نجاحه في إنتاج السلاح النووي، أهمها: سوء الإدارة والتخطيط والافتقار إلى المقومات العلمية والصناعية المتطورة، وغياب العناصر الليبية المتخصصة التي تتمتع بما يكفي من الخبرة الفنية والمهارات والمعرفة التقانية. يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي أدت شبكة عبد القدير خان دوراً محورياً في تطوير برنامج ليبيا النووي تسببت أيضاً في عرقلته عبر الإحجام عن تلبية جميع حاجات ليبيا النووية.

لتسهيل فهم السبل التي سلكها نظام القذافي لتطوير قدرات نووية، تعمل هذه الدراسة على تقسيم تاريخ جهود ليبيا النووية إلى ثلاث فترات رئيسية واضحة. تمتد الفترة الأولى من عام

١٩٦٩ إلى عام ١٩٨١، وهي التي شهدت بداية مساعي ليبيا للحصول على مكونات برنامج نووي زعمت أنه كان «مدنياً بحتاً»، وأنه كان يُعنى فقط بالتنقيب عن اليورانيوم واستخراجه وعمليتي تحويله وتخصيبه وبناء مفاعلات للأبحاث وإنتاج الطاقة الكهربائية وإعادة معالجة البلوتونيوم. وتميزت هذه الفترة عموماً بالتزام ليبيا معايير وضمانات معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. ويرجع ذلك إلى إحجام معظم دول العالم عن مساعدة ليبيا في المجال النووي أو تزويدها بالتقانة النووية، وذلك بسبب مواقف القذافي المتقلبة من مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية. وتميزت هذه الفترة أيضاً بقيام العلاقات النووية السوفياتية ـ الليبية، بما في ذلك نشوء مركز تاجوراء للأبحاث النووية، والذي بدأ أنشطته في عام ١٩٨١. وبعد ذلك، تحول هذا المركز إلى محور أنشطة ليبيا النووية السرية طوال فترة راوحت من عشرة إلى خمسة عشر عاماً.

وتمتد الفترة الثانية من عام ١٩٨١ إلى منتصف التسعينيات، وهي التي شهدت محاولات ليبية جادة لاستكشاف سبل الحصول على المواد الانشطارية عبر تخصيب اليورانيوم وفصل ومعالجة البلوتونيوم. ومع أن هذه الفترة شهدت بعض الإنجازات النووية المحدودة لنظام القذافي، إلا أنها تميزت بالإحباط الشديد الذي أصاب الليبيين، وذلك للأسباب التالية:

١- فشل ليبيا خلال السبعينيات في الحصول بصفة مشروعة على التقانة والخبرات النووية الحساسة من الخارج.

٢- التراجع الملحوظ الذي شهدته المساعدة النووية السوفياتية منذ منتصف الثمانينيات بسبب قلق موسكو من طموحات ليبيا النووية.

٣- دفع الهجوم الأمريكي الذي استهدف طرابلس في إبريل ١٩٨٦، نظام القذافي إلى إخفاء أجزاء حيوية من برنامجه النووي، الأمر الذي أسهم في تقويض فرص هذا البرنامج في تحقيق أي اختراق.

أما الفترة الثالثة، فقد امتدت من منتصف التسعينيات إلى ديسمبر ٢٠٠٣، وشهدت عودة الزخم إلى جهود ليبيا النووية وخصوصاً في مجال التخصيب. وتميزت هذه الفترة أساساً بدعم شبكة عبد القدير خان لطموحات ليبيا النووية، بما في ذلك تزويد الليبيين تقانة أجهزة الطرد المركزي لغاز سادس فلوريد اليورانيوم، فضلاً عن تزويدهم إرشادات مهمة تتعلق بتصميم وإنتاج الأسلحة النووية. نظرياً، كانت المعرفة والإمكانيات التقانية التي قدمتها شبكة

عبد القدير خان لليبيين كافية لتحقيق اختراق حقيقي، وذلك في مجال إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية. لكن الواقع العملي أثبت أن تقدم ليبيا في هذا المجال تعثر بسبب مشاكل سوء التخطيط وغياب البنية التقانية الأساسية المتطورة والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة علمياً وتقنياً.

أولاً: التأسيس لبناء برنامج نووي ١٩٦٩ـ ١٩٨١

في إثر فشل محاولات النظام الليبي في أوائل السبعينيات في الحصول على أسلحة نووية من الصين، تولدت لديه القناعة بأنه لن يُفلح في شراء أسلحة نووية «جاهزة». لذا، كثفت ليبيا منذ أوائل السبعينيات مساعيها للتعاون مع الدول المصدّرة للتقانة النووية. وتجلى ذلك عبر المحاولات التي قامت بها ليبيا على مدى عقد من الزمن امتد حتى عام ١٩٨١ من أجل الحصول على المساعدة الأجنبية لتطوير ما ادّعت أنه كان برنامجاً نووياً «مدنياً» لتطوير دورة وقود نووي محلية، وذلك بدءاً بالتنقيب عن اليورانيوم، مروراً باستخراجه وتحويله وتخصيبه، وصولاً إلى بناء مفاعلات نووية للأبحاث وإنتاج الطاقة الكهربائية و/ أو تحلية مياه البحر، وانتهاءً بفصل البلوتونيوم وإعادة معالجته. ونظراً إلى افتقار ليبيا إلى الخبرات والكفاءات العلمية والتقنية النووية المتقدمة، فقد تم التركيز على سد هذه الثغرة عبر جلب العلماء والخبراء من الخارج. وقد أُفيد أن المعهد العربي الليبي للتنمية أبرم خلال السبعينيات والثمانينيات عقود عمل مع أعداد كبيرة من العلماء والخبراء العرب (من العراق ولبنان وسوريا ومصر ودول عربية أخرى) المتخصصين في مختلف المجالات، وذلك مقابل رواتب ضخمة والسكن المجاني وظروف العمل الممتازة[١]. وسُلط الضوء على البعد النووي لعمل المعهد العربي الليبي للتنمية في أكتوبر ١٩٨١، عندما استضاف هذا المعهد مؤتمراً حول «التقانة النووية في الدول النامية»[٢].

أما بخصوص عملية التأسيس لبناء البرنامج النووي الليبي «المدني» المزعوم، فقد تميزت الفترة الأولى من تاريخها بأربع مسائل رئيسية ومترابطة، هي: امتناع معظم الدول النووية عن تزويد ليبيا بالتقانة والأجهزة والمعرفة النووية الحساسة؛ وبداية العلاقات النووية بين ليبيا

(١) John K. Cooley, *Libyan Sandstorm: the Complete Account of Qaddafi's Revolution* (London: Sidgwick & Jackson, 1983), p. 231.

(٢) Shyam Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East* (London: Routledge, 1988), p. 70.

والاتحاد السوفياتي السابق؛ واستيراد اليورانيوم من النيجر؛ وبداية التعاون بين ليبيا وباكستان في المجال النووي.

١ – امتناع الدول النووية عن التعاون مع ليبيا

خلال السبعينيات، توجه نظام القذافي إلى العديد من الدول الأجنبية سعياً للحصول على التقانة والخبرات النووية. وعلى الرغم من أن ليبيا استطاعت الحصول على مساعدة نووية محدودة من دول غير سوفياتية، فإنها فشلت عموماً في الحصول على دعم خارجي جوهري لبرنامجها النووي «المدني». وتمثل السبب الرئيسي لهذا الفشل في موقف القذافي المتقلب حيال مسألة انتشار الأسلحة النووية.

لقد تفاوض النظام الليبي مع عدة دول حول إمكان إبرام اتفاقيات للتعاون في المجال النووي. ففي عام ١٩٧٤، على سبيل المثال، تفاوضت ليبيا مع الأرجنتين بهدف إبرام اتفاقية تعاون تلتزم الأخيرة بموجبها تطوير المرحلة الأولى لدورة وقود نووي وهي التي تشمل التنقيب عن اليورانيوم واستخراجه وتحويله إضافة إلى العمل الاستشاري وعمليات التدريب والتجهيزات[٣]. لكن معهد الأرجنتين للأبحاث التطبيقية[٤] أكد أن التعاون الوحيد الذي تم في النهاية اقتصر على تدريب بعض الجيولوجيين الليبيين في أواسط السبعينيات[٥].

(٣) See "Libya: A Country Study", *The Library of Congress Country Studies*; Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East*, p. 68; "Annex 8: Nuclear Infrastructures of Argentina and Brazil", *Nuclear Technologies and on-Proliferation Policies*, Issue 2, 2001: http://npc.sarov.ru/english/digest/digest_2_2001.html; Richard Kessler, "Peron Widow's Libyan Visit Revives Talk of Nuclear Link", *Nucleonics Week*, 8 September 1988, pp. 6–7.

(٤) "ANSTO Briefing: Response to Issues Raised", (Lucas Heights, NSW: Australian Nuclear Science and Technology Organisation [ANSTO], 8 June 2000).

(٥) وخلال الثمانينيات من القرن المنصرم، واصلت ليبيا جهود التنقيب في حقول اليورانيوم المكتشفة ، حيث وافقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مشروعي تعاون فني مع ليبيا عام ١٩٧٩ و١٩٨٠ بهدف التنقيب عن رواسب مواد خام نووية والذي اكتملا في ديسمبر ١٩٨٢ و ١٩٨٧ على التوالي، وفي الواقع خضعت أربع حقول محتملة لليورانيوم لجهود التنقيب النشط في منتصف الثمانينيات ولم تتوافر إمكانية استغلال أي منها. وتولت بعض الشركات، مثل بيلجاتوم (Belgaton) وبيلجونيوكير (Belgonuclaire) ويونيون ميراك (Union Mirac) وشركة التنقيب عن الموارد المعدنية البرازيلية (Brazil's Mineral Resourcing Prospecting)، توفير المساعدة الفنية في جهود التنقيب عن رواسب اليورانيوم في الأراضي الليبية في أوائل ومنتصف الثمانينيات. وشهد الثامن والعشرون من نوفمبر ١٩٨٣ الانتهاء من المشروع رقم LIB/ ٣/ ٠٠٣ الذي يحمل اسم المواد الخام النووية والذي كان قد أقر لأول مرة عام ١٩٧٩، وشارك فيه المجلس الوطني للبحث العلمي ، قسم التنقيب. انظر قسم التعاون الفني، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في المرحلة الأولى من أنشطتها النووية، استفادت ليبيا أيضاً من علاقاتها مع مصر. فبحسب شيام بهاتيا، بدأت العلاقات النووية بين ليبيا ومصر تتطور على نحو لافت للنظر في أوائل السبعينيات، الأمر الذي أدى إلى انتقال بعض المعرفة النووية المصرية وعدد من العلماء والخبراء النوويين المصريين إلى ليبيا. كما أن ليبيا استقدمت كفاءات نووية مصرية لتعويض النقص الشديد في الكفاءات النووية الليبية، إضافة إلى أن بعض كبار العلماء المصريين عملوا في كلية العلوم التابعة لجامعة الفاتح في طرابلس؛ ومن بينهم عزت عبد العزيز الذي قيل إنه كان كبير مستشاري القذافي في الشؤون النووية، وإنه ساعد ليبيا في مفاوضاتها مع الحكومتين الفرنسية والسوفياتية «خلال السنوات الست» التي أمضاها في ليبيا. وبعد عودته إلى مصر في عام ١٩٨٠، تولى عزت عبد العزيز إدارة مركز البحوث النووية في إنشاص. إضافة إلى ذلك، ذُكر أن صلاح هداية المستشار العلمي السابق للرئيس المصري جمال عبد الناصر درس فكرة استخدام أموال ليبية للحفاظ على «زخم الأبحاث والتطوير» في مركز إنشاص وغيره من المنشآت النووية المصرية. وأكدت بهاتيا أن عبد الناصر والقذافي كانا يدعمان هذا المشروع بصفة شخصية. لكنه لم يستمر طويلاً بسبب وفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠، وتدهور العلاقات الليبية ـ المصرية في عام ١٩٧٤، وذلك في إثر اكتشاف المصريين تورط ليبيا في مؤامرة كانت تستهدف السادات[٦].

وقد توجهت ليبيا أيضاً في إطار سعيها للحصول على التقانة النووية، إلى كل من الولايات المتحده وفرنسا. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل. ففي عام ١٩٧٥، رفضت وزارة الخارجية الأمريكية السماح لشركة جنرال أتوميكس (General Atomics)بتصدير

(http://www-tc.iaea.org/tcweb/projectinfo/default.asp) بينما اكتمل المشروع رقم LIB/ ٣/ ٠٠٣، الذي يحمل اسم المواد الخام النووية وأقر لأول مرة في عام ١٩٨٠، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٧، وشارك فيه المجلس الوطني للبحث العلمي، قسم التنقيب والتعدين. انظر قسم التعاون الفني، الوكالة الدولية للطاقة الذرية. انظر:
http://www-tc.iaea.org/tcweb/projectinfo/default.asp; Tripoli Television, 0810 GMT 6 May 1985, in BBC Summary of World Broadcasts, 21 May 1985, Part 4: The Middle East, Africa and Latin America, Weekly Economic Report, ME/W1339/A1/6; Spector, *Going Nuclear: the Spread of Nuclear Weapons,* 1986–87 (Cambridge, MA: Ballinger Publishing Company, 1987), p. 157; Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, pp. 175–85; OTA, *Technology Transfer to the Middle East* (Washington DC: US Congress, September 1984), OTA-1 SC-173, p. 380: http://www.wws.princeton.edu/ota/ns20/year_f.html; Sergio Dani, "Mining Activities with Libya",*Gazeta Mercantil* (São Paulo), 6 November 1984, p. 14, in *FBIS Worldwide Report,* 14 January 1985, p. 41, via NTI Nuclear Database: http://www.nti.org/db/nuclear/1985/n8500212.htm.

(٦) Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East*, pp. 65–7.

مفاعل للأبحاث النووية إلى ليبيا[٧]. وقد ورد أن العقد مع شركة جنرال أتوميكس الأمريكية كان ينطوي على تزويد ليبيا مفاعلاً نووياً كاملاً وكمية صغيرة من وقود اليورانيوم[٨]. ودخلت ليبيا مع الحكومة الفرنسية أيضاً في نقاش حول مسألة شراء مفاعلات نووية فرنسية للأبحاث وتوليد الطاقة. وكما جاء في أحد التقارير، فإن فرنسا «ألغت اتفاقاً مبدئياً» كان قد تم التوصل إليه مع ليبيا في عام ١٩٧٦، ونص على تزويد الأخيرة بمفاعل نووي طاقته القصوى ٦٠٠ ميغاواط؛ وذلك بسبب المعارضة الدولية الشديدة التي نجمت عن القلق من احتمال استخدام الليبيين للمفاعل المذكور لإنتاج أسلحة نووية[٩]. وأشارت بعض الروايات أيضاً إلى أن ليبيا سعت في عام ١٩٧٣ للحصول على عشرين كالوتروناً لتخصيب اليورانيوم من شركة طومسون سي اس اف (Thomson-CSF) الفرنسية، لكن الحكومة الفرنسية أوقفت هذه الصفقة[١٠] (يُستخدَم الكالوترون في عملية تخصيب اليورانيوم بواسطة الفصل الكهرومغناطيسي لنظائر اليورانيوم). وفي تقرير آخر، ورد أن ليبيا أبرمت في السنة الإدارية ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ اتفاقية مع الهند تلقت بموجبها مساعدة هندية في مجال الاستخدام السلمي للتقانة النووية، وذلك مقابل تزويد الهند بالنفط بأسعار منخفضة[١١]. لكن الهند حصرت مساعدتها في أقل الجوانب حساسية كتبادل الخبرات في تشغيل المفاعلات النووية والدراسات النظرية وتوفير نظائر مخبرية مشعة تُستخدَم لأغراض طبية[١٢]. لكن الهنود سارعوا إلى وقف التعاون النووي مع ليبيا بسبب تزايد قلقهم من دوافع القذافي[١٣]، وخصوصاً في إثر العلاقات النووية المشبوهة

(٧) Ann MacLachlan and Mike Knapik, "Belgium and Libya will Sign an Agreement on Nuclear Cooperation", *Nucleonics Week*, vol. 25, no. 21, 24 May 1984, p. 5. According to Cooley, the White House intervened in addition to the State Department. Cooley, *Libya Sandstorm*, p. 231.

(٨) Ibid., p. 230.

(٩) See Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East*, p. 68; Barnaby, *The Invisible Bomb*, pp. 98–9. On the failed Libyan–French deal, see also Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East*, pp. 63–5; Roger F. Pajak, "Nuclear status and policies of the Middle East countries", *International Affairs*, vol. 59, no. 4, Autumn 1983, pp. 600–601.

(١٠) "Nuclear Chronology, 1968–1979, Libya", NTI Nuclear Database, http://www.nti.org/e_research/profiles/Libya/4132.html.

(١١) Ischebeck, "Pakistan's Nuclear Programme: Policies, Achievements and Potential for National Development", in Ishebeck and Götz Neuneck, eds, *Cooperative Policies for Preventing and Controlling the Spread of Missiles and Nuclear Weapons: Policies and Perspectives in Southern Asia* (Baden-Baden: Nomos, 1996), p. 67.

(١٢) Cooley, *Libya Sandstorm*, pp. 232–3; OTA, *Technology Transfer to the Middle East*, p. 397; Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, pp. 175–85.

(١٣) Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, p. 176; Ischebeck, "Pakistan's Nuclear

للنظام الليبي مع باكستان. وأُفيد بأن الهند أنهت تعاونها النووي مع ليبيا على الرغم من توقف الأخيرة عن إرسال شحناتها النفطية الرخيصة إلى الهند، وذلك في محاولة منها لإرغام نيودلهي على تزويدها تقنيات حساسة تتعلق بفصل البلوتونيوم وإعادة معالجته[١٤].

٢- الرعاية السوفياتية

عقب فشل ليبيا مع الدول النووية الآنفة الذكر وسواها، توجهت إلى الاتحاد السوفياتي طلباً لمساعدته في المجال النووي. وابتداءً من أواسط السبعينيات، وعلى مدى عقدين من الزمن على الأقل، أصبح الاتحاد السوفياتي اللاعب الدولي الرئيسي في مسيرة ليبيا نحو تحقيق طموحاتها النووية. فقد تكلل توسيع العلاقات بين طرابلس وموسكو باتفاقية عام ١٩٧٥، التي وافق الاتحاد السوفياتي بموجبها على بناء مركز تاجوراء للأبحاث النووية، إضافة إلى تزويد ليبيا بمفاعل لأبحاث الطاقة، يعمل بالماء الخفيف وتبلغ طاقته القصوى ١٠ ميغاواط؛ مشترطاً على ليبيا إبرام اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والبروتوكول الإضافي التابع لها. ولتبرير تزويد طرابلس بمفاعل نووي للأبحاث وبناء المنشأة المرتبطه به، طبقت موسكو في ليبيا «إجراءات احترازية صارمة» وأعربت عن «كامل ثقتها» في نفوذها لدى نظام القذافي وقدرتها على إقناعه بعدم انتهاك الضمانات الدولية (البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية)، والتخلي عن السعي لتطوير أسلحة نووية[١٥].

لقد شاركت شركة أتومينرغوأكسبورت (Atomenergoexport) الروسية في بناء مفاعل مركز تاجوراء للأبحاث النووية من طراز IRT-1 [١٦] وزودته بالوقود[١٧]، ليسُلم إلى الليبيين جاهزاً لدخول الخدمة. بينما شارك معهد كورتشاتوف (Kurtchatov) في تركيب

Programme", p. 67.

(١٤) Spector and Smith, Nuclear Ambitions, pp. 175–85; Cordesman, Weapons of Mass Destruction in the Middle East, p. 152.

(١٥) Gloria Duffy, *Soviet nuclear energy: domestic and international policies* (Santa Monica, CA: RAND, December 1979), pp. 84–5. This work was prepared for the US Department of Energy. See also OTA, *Technology Transfer to the Middle East*, p. 395.

(١٦) MacLachlan, "Libyans Are Seeking Abroad International Cooperation in Nuclear Area", *Nucleonics Week*, vol. 25, no. 39, 27 September 1984, p. 1.

(١٧) Atomstroyexport comes under MINATOM. "Atomstroyexport", Russia, NIS Profiles, NTI Nuclear Database:, http://www.nti.org/db/nisprofs/russia/reactor/research/wthout/atomstro.htm.

وتشغيل المفاعل المذكور[١٨]. ووصلت شحنة الوقود الأولى البالغة ١١,٥ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب إلى ليبيا في إبريل ١٩٨١ [١٩]، وأصبح مفاعل تاجوراء جاهزاً للعمل في أغسطس[٢٠]. لكن بعض المصادر أفادت بأن الخبراء الأمريكيين أعربوا في عام ١٩٧٦ عن اعتقادهم أن مفاعلاً صغيراً بهذا الحجم لا يصلح لإنتاج كمية البلوتونيوم اللازمة لصنع قنبلة نووية[٢١]. ويبدو أن هذا التقييم جاء ليبدد القلق الذي أثارته آراء مفادها أن مفاعل تاجوراء كان يهدد بتمكين الليبيين من إنتاج القنبلة الذرية. واستند التقييم المذكور إلى الوقت «الطويل جداً» الذي قد يحتاج إليه المفاعل الليبي لإنتاج كمية البلوتونيوم اللازمة لبناء قنبلة ذرية واحدة. وربما يفسر هذا التقييم رد الفعل الأمريكي الذي وُصف بأنه كان «ليناً» تجاه صفقة مفاعل تاجوراء[٢٢]. على أي حال، تبين لاحقاً أن قدرة موسكو على التأثير في سلوك نظام القذافي وحمله على الالتزام بضمانات اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي، تبين أنها كانت ضعيفة؛ وذلك لأن الليبيين استخدموا مفاعل تاجوراء في الثمانينيات لإجراء تجارب سرية متعلقة بفصل البلوتونيوم.

إضافة إلى مركز تاجوراء، أجرى الليبيون في منتصف السبعينيات مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي لبناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية و/ أو لتحلية مياه البحر في مدينة سرت الليبية. ونص الاتفاق المبدئي الذي أُبرم في عام ١٩٧٧ على أن تقوم شركة أتومينرغوأكسبورت الروسية بتصميم وبناء محطة نووية في ليبيا لغرضين، هما: توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. واشتملت التصاميم الأولية لهذه المنشأة التي أُلغيَ تنفيذها في النهاية على مفاعلين نوويين من طراز في في إي آر VVER-440 يعملان بالماء الثقيل، ومحطة نووية لتحليه مياه البحر قادرة على معالجة ٨٠ ألف متر مكعب من المياه يومياً[٢٣].

(١٨) See ENS Nucnet, 6 February 1992, via "Russia: Kurchatov Institute (Russian Research Center)", NTI Database: http://www.nti.org/db/nisprofs/russia/reactor/research/with/kurchato.htm . See also R. Adam Moody, "Armageddon for Hire", *Jane's International Defense Review*, vol. 30, February 1997, p. 21.

(١٩) Claudia Wright, "Libya and the West", pp. 38–41.

(٢٠) See "Libya: IRT-1", Research Reactor Database, IAEA.

(٢١) Pajak, "Soviet Arms Aid to Libya" p. 86.

(٢٢) Pajak, "Nuclear status and policies of the Middle East countries", pp. 600–601.

(٢٣) Mohamed M. Megahed, "Nuclear Desalination: History and Prospects", Desalination, no. 135, 2001, pp. 169–85: http://www.desline.com/articoli/4047.pdf. See also

٣- واردات ليبيا من اليورانيوم

إضافة إلى التعامل مع الاتحاد السوفياتي، سعى النظام الليبي إلى بناء مخزون احتياطي كبير من مادة اليورانيوم لتطوير برنامجه النووي. وعلى الرغم من تلقيها مساعدات خارجية في مجال التنقيب عن اليورانيوم، لم تنجح ليبيا خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات في اكتشاف أي منجم لليورانيوم في أراضيها؛ الأمر الذي دفع النظام الليبي إلى البحث عن مصادر خارجية لاستيراد هذه المادة. ليس هذا وحسب، بل إن هناك تكهنات مفادها أن أحد أسباب التدخل العسكري الليبي في تشاد تمثل في أن النظام الليبي كان يأمل في استغلال مخزون إقليم أوزو المحتمل من مادة اليورانيوم. وجدير بالذكر أن القذافي احتل إقليم أوزو التشـادي عام١٩٧٣ [٢٤]، ولم ينسحب منه كاملاً إلا عام١٩٩٤ [٢٥].

نجحت ليبيا في الحصول من بلد مجاور آخر على كميات كبيرة من «الكعك الأصفر»، وهو مادة اليورانيا (أكسيد اليورانيوم المركز). ففي عام ٢٠٠٤، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حصول ليبيا على ٢٢٦٣ طن من اليورانيا من شركتين نيجيريتين خلال الفترة ١٩٧٨– ١٩٨١. وبلغت الكمية الإجمالية من اليورانيوم الذي استورده النظام الليبي ١٥٨٧ طناً، وتم تخزينها في ٦٣٦٧ حاوية[٢٦]. وأبلغت ليبيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها حصلت على ٥٨٧ طناً من اليورانيوم قبل توقيع اتفاقية الضمانات الدولية ذات الصلة، والتي بدأ العمل بها في يوليو١٩٨٠ [٢٧]. حتى ذلك الحين، لم يكن يتعين على ليبيا إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مثل هذه الواردات. وفي وقت لاحق، تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عدد الحاويات وإجمالي حجم الواردات الليبية من اليورانيوم، وذلك استناداً إلى الوثائق التي قدمتها ليبيا ومنتجو اليورانيوم[٢٨]. وهكذا، أكد هذا الكشف صحة الدراسات التي نُشرت خلال الثمانينيات بهدف لفت الانتباه إلى أن ليبيا كانت تستورد اليورانيوم من النيجر بكميات

Cirincione with Wolfstahl and Rajkimar, *Deadly Arsenals*, p. 311.

(٢٤) See Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", p.8; Jonathan Bearman, "The Conflict in Chad", in *Qadhafi's Libya* (London: Zed Books, 1986), pp. 203–6.

(٢٥) "Relations with Chad", "External Affairs: Libya", *Jane's Sentinel Security Assessments* 9 November 2001: http://sentinel.janes.com/public/sentinel/index.shtml.

(٢٦) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, p. 2.

(٢٧) Ibid., p. 2.

(٢٨) Ibid., p. 2.

هائلة[٢٩]. على أي حال، شهدت الثمانينيات أيضاً العديد من التقارير التي لم تتأكد صحتها بعد، والتي أشارت إلى أن ليبيا أعادت تصدير كميات محدودة نسبياً من اليورانيوم إلى باكستان. لكن عدة دراسات ادعت أن كمية اليورانيوم التي أرسلتها ليبيا إلى باكستان في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨١ كانت ضخمة وأنها بلغت حتى عام ١٩٨٢ نحو ٤٥٠ طناً[٣٠]. وفي ظل خلو التحقيقات التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٤ من الإشارة إلى أي عملية نقل لليورانيوم من ليبيا إلى باكستان، يُصبح من الممكن افتراض أن تكون ليبيا قد قررت عدم الكشف عن مثل هذه الأنشطة النووية. وفي الحقيقة، أُطلق الكثير من التكهنات حول طبيعة العلاقات النووية الليبية الباكستانية خلال السبعينيات وأواسط التسعينيات.

٤- المرحلة الأولى من العلاقات النووية بين ليبيا وباكستان

ربما تكون العلاقات النووية بين ليبيا وباكستان قد بدأت خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٥ [٣١]. فخلال الثمانينيات، ساد اعتقاد مفاده أن ليبيا كانت تدعم الجهود النووية العسكرية الباكستانية بالمال، وأنها كانت تنقل اليورانيوم من النيجر إلى باكستان لكي تستخدمه الأخيرة في برنامجها السري لتخصيب اليورانيوم. وأرجع بعض المراقبين هذا الدعم الليبي لباكستان إلى أن نظام القذافي كان يأمل في الحصول من الباكستانيين على التقانة والخبرة الضروريتين لتطوير الأسلحة النووية، وبخاصة في مجالي تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم وإعادة معالجته[٣٢]. ويُذكر في هذا السياق، مثلاً، أن ليبيا سعت للحصول على مساعدة باكستان في ما يُعرف بـ«الخلايا الساخنة» التي تُستخدَم في استخراج البلوتونيوم من اليورانيوم المستنفد[٣٣]. وفي الحقيقة، أشار

(٢٩) See for example Cooley, *Libya Sandstorm*, pp. 202–4; Claudia Wright, "Libya and the West", p. 33; OTA, *Technology Transfer to the Middle East*, p. 386.

(٣٠) Cordesman, *Weapons of Mass Destruction in the Middle East*, pp. 151–3; Barnaby, *The Invisible Bomb*, p. 104; "WMD Around the World: Libya", Federation of American Scientists, http://www.fas.org/nuke/guide/libya/; Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, pp. 175–85; W.P.S. Sidhu, "Pakistan's Bomb: A Quest for Credibility", *Jane's Intelligence Review*, vol. 8, no. 6, June 1996, p. 278.

(٣١) See Cordesman, *Weapons of Mass Destruction in the Middle Eas*t, pp. 151–3; Cooley, *Libya Sandstorm*, pp. 229–39.

(٣٢) Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East*, pp. 64–71; Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, pp. 175–85; See "WMD Around the World: Libya", Federation of American Scientists; "Libya: A Country Study", *The Library of Congress Country Studies*; Cooley, *Libya Sandstorm*, pp. 229–39; Cordesman, *Weapons of Mass Destruction in the Middle East*, pp. 151–3.

(٣٣) Ibid.

رودني جونز في عام ١٩٨١ إلى أن «ليبيا بلد تجتمع فيه الدوافع والموارد المالية والثروة الطبيعية على نحو يجعل نجاح المشروع الباكستاني (للتسلح النووي) أمراً معقولاً»[٣٤]. وأشار بهاتيا في عام ١٩٨٨ إلى أن الليبيين كانوا يرغبون في الحصول على حق «الاطلاع الكامل» على تفاصيل برنامج باكستان النووي، وذلك في مقابل دعمه باليورانيوم والمال[٣٥].

إضافة إلى ذلك، قيل إن حجم المساعدات المالية التي قدمتها ليبيا إلى برنامج التسلح النووي الباكستاني راوح خلال السبعينيات ما بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون دولار[٣٦]. كما يبدو أن الحكومة الباكستانية استغلت خلال السبعينيات «الطابع الإسلامي» الذي أضفته على برنامجها النووي من أجل الحصول على الدعم المالي وأوجه الدعم الأخرى من دول العالم الإسلامي[٣٧]. وقد أشار سيدهو من جهته، إلى أن الشركة الباكستانية ـ الليبية المشتركة لتشجيع التنمية الصناعية التي تأسست في عام ١٩٧٨ كانت في رأي بعض المراقبين الهنود مصدر الدعم المالي الليبي لبرنامج التسلح النووي الباكستاني[٣٨]. وفي الحقيقة، قدمت ليبيا إلى باكستان بالفعل معونات مالية ضخمة خلال السبعينيات. ففي عام ١٩٧٩ وحده، بلغ إجمالي حجم القروض الليبية الممنوحة لباكستان والاستثمارات الليبية فيها ١٣٣ مليون دولار[٣٩].

وعلى الرغم من الغموض الذي اكتنف طبيعة هذه العلاقات النووية خلال الفترة التي نحن في صددها، يبدو أن باكستان قدمت إلى ليبيا بعض المساعدة التقنية على الأقل على هيئة تدريب وتبادل الخبراء. ففي عام ١٩٨٠، مثلاً، تردد أن ١٨ ليبياً تلقوا دورات تدريبية وتعليمية عالية المستوى بالمعهد الباكستاني للعلوم والتقانة النووية بتكلفة قُدرت بنحو ١٠٠ مليون دولار[٤٠]. إضافة إلى ذلك، تزايد باطراد عدد العلماء النوويين الباكستانيين الذين زاروا

(٣٤) Rodney W. Jones, *Nuclear Proliferation: Islam, the Bomb, and South Asia*, Washington Papers, no. 82 (Washington DC: Centre for Strategic and International Studies, 1981), pp. 48–9.

(٣٥) Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East,* pp. 97–8.

(٣٦) Ibid. pp. 64-71; Ischebeck, "Pakistan's Nuclear Programme", pp. 85, 78.

(٣٧) Ibid., pp. 85, 78.

(٣٨) Sidhu, "Pakistan's Bomb", p. 279.

(٣٩) Maj.–Gen. D.K. Palit, *Pakistan's Islamic Bomb* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1979), pp. 23–44.

(٤٠) See Ischebeck, "Pakistan's Nuclear Programme", pp. 85, 78; Mycle Schneide, *Politis-Le-Citoyen* (Paris), 22–28 February 1990, pp. 50–55, in *FBIS Nuclear Developments*, 18 July 1990, pp. 26–30, NTI Nuclear Database, http://www.nti.org/db/nuclear/1990/n9004558.htm.

ليبيا في أواسط السبعينيات[٤١]. ومع ذلك، يبدو أن ليبيا لم تحصل من باكستان على أي تقنيات نووية حساسة خلال الفترة الأولى من علاقاتهما النووية[٤٢].

وجدير بالذكر أن مجمل علاقات التعاون بين ليبيا وباكستان ارتكزت في السبعينيات على الروابط الإيجابية التي كانت قائمة بين القذافي والرئيس الباكستاني آنذاك ذو الفقار علي بوتو[٤٣]. وبدأ القذافي بدعم الرئيس بوتو في إثر حربه مع بنغلاديش في عام ١٩٧١، ثم زار رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود باكستان على نحو متكرر خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ [٤٤]. غير أن العلاقات الليبية – الباكستانيه تدهورت في إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح ببوتو في يوليو ١٩٧٧. ومع تنفيذ الإعدام بحق بوتو في إبريل ١٩٧٩ في ظل نظام الرئيس الباكستاني الجديد محمد ضياء الحق انتهت، على ما يبدو، هذه المرحلة الأولى من التعاون النووي بين ليبيا وباكستان على الرغم من المحاولات التي أُطلقت قبل منتصف التسعينيات، وذلك لإعادة إحياء هذا التعاون الثنائي[٤٥].

خلاصة القول هي أن ليبيا بذلت أوائل الثمانينيات جهوداً جبارة وأنفقت أموالاً طائلة للحصول على مكونات برنامج نووي «مدني» مزعوم. وعلى الرغم من أن نظام القذافي أحرز بعض التقدم نحو تحقيق هذا الهدف في إثر إنشاء مركز تاجوراء للأبحاث النووية والحصول على مفاعل للأبحاث النووية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، فقد أُصيب هذا النظام بإحباط شديد جراء إحجام معظم الدول النووية عن التعامل مع ليبيا بسبب مخاوفها إزاء حقيقة دوافع ليبيا النووية. في الحقيقة، أصبحت ليبيا بحلول عام ١٩٨١ تعتمد بقوة على موسكو كمصدر للتقانة والخبرة النوويتين. وبينما بدا أن العلاقات النووية مع باكستان انتهت في أواخر هذه الفترة الأولى أثبتت الروابط الليبية – الباكستانية التي نشأت خلال السبعينيات جدواها عندما أعادت ليبيا تنشيط برنامجها النووي في عام ١٩٩٥.

(٤١) Bhatia, Nuclear Rivals in the Middle East, pp. 64–71.

(٤٢) Cordesman, *Weapons of Mass Destruction in the Middle East*, pp. 151–3; Sidhu, "Pakistan's Bomb", p. 278.

(٤٣) Cooley, *Libya Sandstorm*, p. 232.

(٤٤) Jones, *Nuclear Proliferation*, pp. 48–49.

(٤٥) See: Bhatia, *Nuclear Rivals in the Middle East*, pp. 64–71; Claudia Wright, "Libya and the West", p. 41; Cooley, *Libya Sandstorm*, pp. 229–39; Jones, *Nuclear Proliferation*, pp. 48–49.

ثانياً: المشروع الليبي المتعثر ١٩٨١ – ١٩٩٥ [٤٦]

مثل إنشاء مركز تاجوراء للأبحاث النووية ومفاعله الروسي الصنع من طراز IRT-1 بداية مرحلة جديدة في برنامج ليبيا النووي. فقد تحول هذا المركز لاحقاً إلى محور أنشطة ليبيا النووية السرية خلال فترة راوحت بين ١٠و١٥ عاماً. وتضمنت هذه الأنشطة السرية العمل على تحويل اليورانيوم وتخصيبه بواسطة تقانة الطرد المركزي لغاز سادس فلوريد اليورانيوم، إضافة إلى إجراء تجارب لفصل البلوتونيوم. وكما كانت الحال في الفترة السابقة، مثّل اعتماد ليبيا على الخارج للحصول على التقانة والمساعدة النوويتين عقبة رئيسية أمام تقدم برنامجها النووي، لأن معظم الدول النووية أحجمت عن التعامل مع النظام الليبي بسبب مخاوفها من طموحاته النووية. وقد أشار تقرير صادر عن مكتب التقييم التقاني الأمريكي في عام ١٩٨٤، أشار إلى أن أهداف ليبيا النووية قد تعطلت «بسبب ضعف المستوى التقني لفريقها النووي والافتقار إلى التخطيط السليم وغياب برامج الأبحاث المتماسكة»[٤٧].

١ – فصل البلوتونيوم وإعادة معالجته

أصبح من المعروف اليوم أن نظام القذافي حاول جاهداً خلال الثمانينيات استكشاف سُبل إنتاج البلوتونيوم لتطوير أسلحة ذرية، وأن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل. وخير دليل على الجهود التي بذلتها ليبيا في هذا المضمار هو التجارب التي أُجريت في مركز تاجوراء للأبحاث النووية لفصل البلوتونيوم الموجود بكميات ضئيلة من وقود معدن اليورانيوم

(٤٦) أسهمت الجهود الليبية الرامية إلى بناء صواريخ باليستية في هذه الفترة في جذب الانتباه الدولي للطموحات النووية الليبية، حيث استندت هذه الجهود إلى مساعدة أجنبية، وهو ما أدى إلى وقوعها تحت دائرة الضوء على غرار الأنشطة النووية. فعلى سبيل المثال، قامت شركة أوتراج (OTRAG) من دولة ألمانيا الغربية بتنفيذ عمليات في ليبيا وبدأت في تطوير صاروخ اختبار مدني أرض أرض بمدى يتراوح ما بين ٣٠٠–٥٠٠ كم. وعلى الرغم من زعمها بأنها ستكون منصة إطلاق للفضاء التجاري فقط، إلا أن شركة أوتراج اضطرت إلى الانسحاب من ليبيا في أغسطس ١٩٨١ تحت ضغط من حكومة ألمانيا الغربية في وقت تزامن مع تقارير إسرائيلية تشير إلى قيام سوريا بتوقيع عقد مع أوتراج لتصنيع صواريخ باليستية يتراوح مداها بين ٣٠٠ و ٢٠٠٠ كم. انظر:
"Libyans get nuclear missile system," *Guardian*, 21 March 1981; "Rocket Fired by Libya", *Daily Telegraph,* 7 March 1981; J. Vinocur,"Launching of Suborbital Rocket in Libya by West Germany", *International Herald Tribune*, 13 March 1981; D. Fairhill, "Missile Fears Denied", *Guardian*, 1 June 1981, and "West German Rocket Firm Quits Libya", *Daily Telegraph*, 30 December 1981.

(٤٧) OTA, Technology *Transfer to the Middle East*, p. 386.

المستنفد. وبينما كانت ليبيا تُخفي هذه التجارب عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قامت تحديداً بإنتاج عشرات حُبيبات الأكسيد ومعدن اليورانيوم التي تم استنفادها في مفاعل الأبحاث IRT-1، وذلك خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٩٠. وعمد الليبيون أيضاً إلى إذابة ٣٨ حبة من هذه الحبيبات المستنفدة التي تحتوي كل واحدة منها على غرام واحد من اليورانيوم لفصل نظائرها المشعة عبر إذابتها في إطار عملية التبادل الأيوني، أو عبر طرائق الفصل بالمذيبات الخاصة التي تُستعمل في «الخلايا الساخنة». وقد أُجريت هذه التجارب في مختبر الكيمياء الإشعاعية القريب من مفاعل تاجوراء، حيث أمكن فصل كميات صغيره جداً من البلوتونيوم من «اثنتين من الحبيبات المستنفدة على الأقل»[٤٨]. وسعت ليبيا في أواسط الثمانينيات للحصول على أجهزة إضافية تُستخدَم في عملية فصل البلوتونيوم، لكن هذه المساعي باءت بالفشل أيضاً. فعلى سبيل المثال، توجه النظام الليبي إلى الأرجنتين من أجل دراسة إمكان استيراد منشأة صغيرة لفصل البلوتونيوم بواسطة تقانة «الخلايا الساخنة»، لكن الأرجنتين رفضت هذا المسعى الليبي نتيجة ضغوط أمريكية[٤٩].

وعلى الرغم من التقدم الواضح الذي أحرزته ليبيا في تطوير الخبرة المطلوبة لإجراء عملية فصل البلوتونيوم بنجاح، فإنها فشلت تماماً في بناء منشأة قادرة على إنتاج كميات البلوتونيوم الضرورية لبناء قنبلة ذرية. فعلى الرغم من الدور المحوري الذي أداه مفاعل الأبحاث IRT-1 في تطوير الخبرات الليبية اللازمة لامتلاك ناصية تقانة فصل البلوتونيوم، وعلى الرغم من أن الوقود المستنفد في ذلك المفاعل كان مصدراً محتملاً لمادة البلوتونيوم؛ فإن صغر هذا المفاعل حال دون تمكن ليبيا من إنتاج كميات البلوتونيوم الضرورية لصنع أي قنبلة ذرية. وتمثل أحد مصادر البلوتونيوم المحتملة الأخرى في المحطة النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية التي كان الاتحاد السوفياتي سيبنيها في مدينة سرت الليبية. لكن أحد التقييمات التي تناولت إمكان استخدام هذه المحطة لأغراض عسكرية خلص في عام ١٩٨٠ إلى أن مفاعلاً كالذي هيأت ليبيا نفسها لتسلمه من الاتحاد السوفياتي تبلغ طاقته القصوى ٤٤٠ ميغاواط ويعمل بالماء الثقيل سوف يكون قادراً على إنتاج نحو سبعين كيلوغراماً من البلوتونيوم سنوياً[٥٠]. لكن

(٤٨) A further 48 targets were irradiated in the IRT-1 but were not processed. Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 20 February 2004, p. 6.

(٤٩) "Annex 8: Nuclear Infrastructures of Argentina and Brazil", *Nuclear Technologies and Non-Proliferation Policies*, Issue 2, 2001.

(٥٠) بحسب ما ذكره هنري إس. راوين وريتشارد برودي، فقد استندت إحصائيتهما إلى عمليات المفاعل التي

هذه الصفقة لم تتعدَّ مرحلتي دراسة الجدوى وإعداد التصاميم. من جهة أخرى، نجحت ليبيا في إبرام اتفاقية للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ديسمبر ١٩٨٥، حيث عرض فريق من الخبراء موقع المحطة النووية للطاقة الكهربائية[٥١]، إضافة إلى إنجاز مشروع اتفاقية منفصلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٤ لدعم ليبيا في تطوير برنامجها لإنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة النووية الذي تحول في عام ١٩٨٦ إلى اتفاقية تم إلغاؤها بعد ستة أشهر من تاريخ إبرامها. وربما جاء ذلك لأن الاتحاد السوفياتي ألغى صفقة بناء محطة سرت النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر[٥٢].

يبدو أن الصفقة السوفياتية-الليبية أُلغيت في الأساس نتيجة مخاوف موسكو من طموحات ليبيا النووية، وربما أثر «النهج الجديد» للسياسة الخارجية الذي تبناه الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيف في هذه الصفقة؛ وخصوصاً أنها أُلغيت في إثر ظهور وانتشار نهج غورباتشيف. وأشارت بعض التقارير إلى أن موسكو ألغت مشروع سرت بسبب الشكوك التي ساورتها في شأن قدرة ليبيا على دفع تكاليف المشروع المذكور، والتي قُدِّرت بنحو أربعة مليارات دولار أمريكي مستحقة السداد في فترة راوحت بين ١٥ و ١٨ عاماً[٥٣]. وفي المقابل،

صممت لإنتاج الكهرباء بأكثر السبل فاعلية وكفاءة، وأيدا قولها بأنه لو كانت الكمية الكبيرة من محروقات البلوتونيوم تحتوي على نسبة ملحوظة من النظائر المشعة بو-٢٤٠، فلا يزال الاحتمال قائم بإمكانية استخدامه في الأسلحة النووية التي يراوح إنتاجها بين ١ و٢٠ طناً. كما لوحظ أيضاً أن البلوتونيوم المصنف لاستخدامه مع الأسلحة ذات الطاقة التفجيرية العالية يمكن إنتاجه في مفاعلات طاقة عبر استخلاص قضبان الوقود بعد فترات قصيرة فقط من تعرضها للإشعاع. انظر:
Rowen and Brody, "Nuclear Potential and Possible Contingencies", in: Joseph A. Yager, ed., *Nonproliferation and US Foreign Policy* (Washington DC: Brookings, 1980), p. 208.

(٥١) Project Number LIB/9/005, Siting of Nuclear Power Plant, first approved 1983, completed 23 December 1985. The project involved Libya's National Scientific Research Council. See Department of Technical Cooperation, International Atomic Energy Agency: http://www-tc.iaea.org/tcweb/projectinfo/default.asp.

(٥٢) في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥، ألغي المشروع رقم LIB/ ٩/ ٠٠٥، إنشاء مصنع الطاقة النووية الذي صدرت الموافقة عليه لأول مرة في عام ١٩٨٣. شارك في المشروع المجلس الوطني للأبحاث العلمية، قسم الطاقة. انظر:
Department of Technical Cooperation, International Atomic Energy Agency: http://www-tc.iaea.org/tcweb/projectinfo/default.asp .

(٥٣) "Libya Abandons Plans for First Unit", *Nuclear Engineering International*, April 1986, p. 6; "Moscow Retreats from Libyan Nuclear Scheme", MidEast Markets, 3 August 1987; *Nuclear Engineering International*, December 1987, cited in 'Other Proliferation Developments', *PPNN Newsbrief*, no. 1, March 1988, p. 2: http://www.ppnn.soton.ac.uk/nb01.pdf; K.D. Kapur, *Soviet Nuclear Non-Proliferation Diplomacy and the Third World* (New Delhi: Konark Publishers, 1993), p. 148; "WMD Around the World: Libya", Federation of American Scientists.

هناك تفسيرات أخرى تنفي ما ورد في شأن إمكانيات ليبيا المالية. فعلى سبيل المثال، قيل إن ليبيا كانت غير راضية عن التقانة السوفياتية وإنها كانت قلقة في شأن معايير الأمان التي كانت تتسم بها المفاعلات السوفياتية. وقيل أيضاً إن طرابلس كانت ترغب في أن يُصار إلى تعديل تصميم المفاعل VVER الذي كانت ستحصل عليه، وذلك لتحسين معايير الأمان المطبقة فيه تجنباً لأخطار الأنشطة الزلزالية القوية، التي تحدث على امتداد ساحل ليبيا الشمالي[٥٤]. أما السؤال الذي لا يزال بانتظار الإجابة عنه، فهو: إلى أي مدى أثارت حادثة مفاعل تشرنوبيل التي وقعت في إبريل ١٩٨٦ قلق الليبيين من معايير السلامة المتبعة في المفاعلات النووية السوفياتية؟

لقد سعت ليبيا للحصول على مساعدة غير سوفياتية لمشروع سرت، بما في ذلك خبرات تقنية من بلغاريا ويوغسلافيا[٥٥]. وبحسب أحد التقارير، أجرت ليبيا في منتصف الثمانينيات مفاوضات مع شركة بيلغونكلير (Belgonucleaire)، دارت حول مدى إمكان توفير الأخيرة للخدمات الإنشائية والتجهيزات غير النووية لمنشأة سرت كجزء من صفقة مقترحة بقيمة مليار دولار أمريكي[٥٦]. لكن الحكومة البلجيكية تدخلت لمنع إبرام هذه الصفقة بسبب ضغوط أمريكية[٥٧]. وفي عام ١٩٨٤، أشار أحد التقارير إلى أن ليبيا كانت تتحرك على أساس استراتيجية «العقود الكبرى التي يتم إبرامها من قبل شركات استشارية بإشراف مسؤولين ليبيين»[٥٨].

وبغض النظر عن هذا التفسير أو ذاك، أو أي مجموعة من التفسيرات التي سبقت الإشارة إليها؛ فإن أدق تفسير لفشل الصفقة السوفياتية وتعثر مشروع ليبيا الرامي إلى بناء محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر هو المخاوف التي أثارتها دوافع القذافي لدى المجتمع الدولي على خلفية موقفه المتقلب من مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية.

(٥٤) "WMD Around the World: Libya", Federation of American Scientists. The same account is given in Barnaby, *The Invisible Bomb*, pp. 98–9; MacLachlan and Knapik, "Belgium and Libya", p. 5.

(٥٥) OTA, *Technology Transfer to the Middle East,* p.380.

(٥٦) MacLachlan and Knapik, "Belgium and Libya", p. 5; "WMD Around the World: Libya", Federation of American Scientists; Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, pp. 175–85. See "Soviets Draw Back From Helping Libyan Programme", *Nuclear Engineering International*, December 1987, p. 27.

(٥٧) "WMD Around the World: Libya", Federation of American Scientists; Barnaby, *The Invisible Bomb*, pp. 98–9.

(٥٨) MacLachlan and Knapik, "Belgium and Libya", p. 5.

قد يكون الحصول على مفاعل يعمل بالماء الثقيل وبوقود اليورانيوم الطبيعي أحد مصادر البلوتونيوم التي أخذتها ليبيا في الحسبان. فعلى الرغم من أن ليبيا لم تفلح خلال الثمانينيات في الحصول على منشأة لتحويل اليورانيوم إلى غاز سادس فلوريد اليورانيوم، فإنها نجحت في إنتاج معدن اليورانيوم أثناء تجارب تحويل هذه المادة في مركز تاجوراء للأبحاث النووية. وفي حال تطبيق هذه الوسيلة العلمية على نطاق واسع لإنتاج معدن اليورانيوم الطبيعي، الذي يُستخدَم كوقود في بعض المفاعلات النووية، فإنه سيكون من الممكن الحصول في النهاية على مادة البلوتونيوم(٥٩).

٢- عملية تحويل اليورانيوم

أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ليبيا بدأت سعيها للحصول على منشأة لتحويل اليورانيوم قبل عام ١٩٨١ (٦٠). وقد اشتملت أنشطة ليبيا في هذا المجال على التجارب التي أجرتها في مركز تاجوراء للأبحاث النووية، وطلب مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالي إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم وكيمياء الفلوريد، إضافة إلى تدريب فريقها النووي في أوروبا الشرقية. وشملت الأنشطة الليبية أيضاً محاولات فاشلة للحصول على منشأة لتحويل اليورانيوم من بلدين على الأقل، ولكنها نجحت في شراء وحدة لتحويل اليورانيوم من شركة تابعة لـ «دولة تقع في الشرق الأقصى» يُعتقد أنها اليابان، وذلك على الرغم من أن هذه الوحدة بقيت في المخازن حتى عام ١٩٩٨ (٦١). وعلى الرغم من محاولات ليبيا امتلاك القدرة على إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم لأغراض التخصيب، فإنها لم تتمكن من إنتاج هذه المادة أثناء التجارب المخبرية؛ ولم تكن منشأة تحويل اليورانيوم الآنفة الذكر صالحة لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم(٦٢).

بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٩، أجرت ليبيا تجارب لتحويل اليورانيوم على نطاق ضيق في مختبر سري قريب من مركز تاجوراء للأبحاث النووية. لكن الكميات المستخدمة في تلك التجارب كانت محدودة (قُدِّر وزنها الإجمالي بنحو ٣٤ - ٣٩ كيلوغراماً)، وتم استخراجها

(٥٩) يمكن تحضير اليورانيوم العالي التخصيب أيضاً عبر استخدام هذه العملية من أجل إنتاج السلاح النووي.

(٦٠) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, p. 4.

(٦١) Ibid. pp. 4–5; "Japanese Parts Used in Libya's Nuke Program", *Herald Asahi*, 13 March 2004.

(٦٢) بالنسبة للمفاعلات التي تستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود، يتم تنقية مركب U_3O_8 وتحويله إلى ثاني أكسيد اليورانيوم. ومن هنا لا توجد حاجة إلى تخصيب اليورانيوم.

من مادة اليورانيا (الكعكة الصفراء) المستوردة؛ التي جرى تخزينها في سبها. وفي عام ٢٠٠٤، أبلغت ليبيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الغرض من وراء إجراء تلك التجارب كان اكتساب الخبرة في عملية تذويب اليورانيا، وتنقية محلول اليورانيوم وإنتاج رابع فلوريد اليورانيوم ومعدن اليورانيوم(٦٣).

وقد طلبت ليبيا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل الثمانينيات، كجزء من برنامجها لتحويل اليورانيوم، أن تساعدها على إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض. وإضافة إلى طلب المساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استفاد العلماء الليبيون خلال الفترة ١٩٨٣–١٩٨٦، من العمل مع نظرائهم الأجانب في ميدان تحويل اليورانيوم، بما في ذلك علماء من دولة نووية يُفترض أنها الاتحاد السوفياتي السابق بسبب برنامجها لمساعدة ليبيا في المجال النووي. وقد درس علماء ليبيون كيمياء الفلورين «أواسط الثمانينيات في أحد بلدان أوروبا الشرقية»(٦٤)، الذي يُعتقد أنه يوغسلافيا السابقة.

يُضاف إلى ما تقدم أن جهود ليبيا التحويلية اشتملت أيضاً على إجراء مفاوضات مع شركة أوروبية غربية بدأت في عام ١٩٨١، وذلك بهدف بناء منشأة تجريبية لتحويل اليورانيوم في سبها تكون قادرة على تحويل ١٠٠ طن سنوياً من اليورانيا إلى رابع فلوريد اليورانيوم. وبحسب التقارير، تمثل أحد الخيارات التي تم طرحها في إبرام ليبيا عقداً مع الشركة الغربية المشار إليها لكي تُنشئ المباني وتوفر التجهيزات الضرورية لمعالجة سادس فلوريد اليورانيوم منخفض نسبة التخصيب، وذلك بهدف إنتاج ثاني أكسيد اليورانيوم منخفض نسبة التخصيب، إضافة إلى إنشاء المباني اللازمة كمقدمة لبناء منشأة لتحويل رابع فلوريد اليورانيوم إلى سادس فلوريد اليورانيوم؛ وذلك من دون تزويد تلك المنشأة بالتجهيزات النووية اللازمة. من الواضح أن الجزء الأخير من الصفقة المقترحة يعني عدم التزام الشركة الغربية بتزويد ليبيا بأي تقنيات لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، الذي يُستخدَم كمادة أولية لإنتاج اليورانيوم المخصب. واقترحت الشركة الغربية أيضاً إنشاء مجموعة من المختبرات النووية في مركز تاجوراء للأبحاث النووية، مبدئياً، مع إمكان بناء مختبرات أخرى في سبها(٦٥). وبحسب

(٦٣) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, pp. 3–4.

(٦٤) Ibid., pp. 3–4.

(٦٥) Ibid., p. 4.

بعض التقارير، فإن الشركة الغربية المشار إليها هي بيلغونكلير. لكن التقارير نفسها أشارت إلى أن الولايات المتحده ضغطت على الحكومة البلجيكية لكي تمنع الشركة المذكورة من إبرام أي صفقة مع ليبيا، وذلك بدعوى أن البرنامج النووي «المدني» الليبي لم يكن ليستفيد من مثل هذه المنشأة. وهكذا، تم التخلي عن إبرام هذه الصفقة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ [٦٦].

وقد فشلت محاولات ليبيا التفاوض مع دولة نووية كبرى يُفترض أنها كانت الاتحاد السوفياتي من أجل الحصول على منشأة لتحويل اليورانيوم. وبدأت هذه المفاوضات في عام ١٩٨٣، إذ حاول الليبيون شراء منشأة قادرة على إنتاج ١٢٠ طناً من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي سنوياً. وعلى أي حال، شحنت ليبيا ١٠٠ كيلوغرام من اليورانيا إلى هذه الدولة في عام ١٩٨٥» على خلفية احتمال بناء منشأة لتحويل اليورانيوم في ليبيا». وفي فبراير ١٩٨٥، أعادت هذه الدولة إلى ليبيا نحو ٣٩ كيلو غراماً من سادس فلوريد اليورانيوم وستة كيلوغرامات من اليورانيا، إضافة إلى خمسة كيلوغرامات من رابع فلوريد اليورانيوم (جميع هذه الأوزان تشير إلى محتويات المركبات الإشعاعية المذكورة من مادة اليورانيوم). وقيل إن مركبات اليورانيوم الآنفة الذكر استُخدمت في إحدى المنشآت الليبية كعينات نموذجية لدراسة مدى جدوى عملية تحويل اليورانيا. لكن ليبيا ادعت في عام ٢٠٠٤ أنها لم تستخدم هذه المركبات البتة. وفي وقت لاحق، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية صدق الادعاء الليبي[٦٧].

وعلى الرغم من فشل مساعي ليبيا للحصول على منشأة لتحويل اليورانيوم من بلجيكا أو الاتحاد السوفياتي، فإنها نجحت في الحصول على موافقة شركة يُعتقد أن مقرها في اليابان على تزويدها بمنشأة صُممت وفق المواصفات الليبية وتضمنت وحدة لمعالجة اليورانيوم بالفلورين. ومع بدء وصول أجزاء المنشأة المذكورة إلى ليبيا في عام ١٩٨٦، اتضح لليبيين أن الشحنة خلت من كُتيب إرشادات تركيب وتشغيل تلك المنشأة[٦٨]، وأنهم لم يستلموا وحدة معالجة اليورانيوم بالفلورين. وهكذا، وُضعت أجزاء هذه المنشأة الناقصة في مخازن قريبة من طرابلس لأكثر من عقد من الزمن، ولم يتم إخراجها من صناديق الشحن إلا في أواخر التسعينيات.

(٦٦) Spector, *Going Nuclear*, p. 157; Spector and Smith, *Nuclear Ambitions*, pp. 175–85; Cordesman, *Weapons of Mass Destruction in the Middle East*, pp. 151–3.

(٦٧) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, pp. 3–4.

(٦٨) Ibid., pp. 4–5; "Japanese Parts Used in Libya's Nuke Program", *Herald Asahi*, 13 March 2004.

٣- التخصيب بواسطة أجهزة الطرد المركزي الغازية

عملت ليبيا، إلى جانب سعيها غير الموفق للحصول على منشأة لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، على تطوير أجهزة طرد مركزي غازية لتخصيب اليورانيوم. وجرى ذلك بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ في مبنى جانبي تابع لمركز تاجوراء للأبحاث النووية وبمساعدة مهندس ألماني كان يستخدم تصاميم أحد أجهزة الطرد المركزي التي جلبها معه إلى ليبيا[٦٩]. وعلى الرغم من وجود معلومات مفادها أن جهازاً واحداً للطرد المركزي على الأقل كان يعمل بنجاح خلال إحدى مراحل المشروع النووي الليبي، فإن ليبيا لم تنجح قط في تخصيب اليورانيوم أو حتى في الحصول على المادة الأولية التي تُغذى بها أجهزة الطرد المركزي الغازية؛ وهي غاز سادس فلوريد اليورانيوم. وقد أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٤ ، استناداً إلى نتائج تحقيقاتها في هذا الشأن، إلى أن مخزونات ليبيا من مكونات أجهزة الطرد المركزي العائدة لهذه الفترة المبكرة من برنامجها النووي تضمنت «عدداً صغيراً من الاسطوانات الفولاذية غير مكتملة التصنيع» والتي هي «بنفس قطر الاسطوانات المستخدمة في أحدث أجهزة الطرد المركزي من طراز L-2“ ؛ مع الإشارة إلى أن ليبيا استوردت هذه الاسطوانات مجهولة المصدر في سبتمبر ٢٠٠٠ [٧٠].

في الثمانينيات، ترافق العمل على بناء أجهزة الطرد المركزي محلياً مع محاولات النظام الليبي شراء مثل هذه الأجهزة من الخارج، الأمر الذي يعكس مدى اهتمام هذا النظام بالحصول على أجهزة الطرد المركزي. فعلى سبيل المثال، أُفيد بأن ليبيا اشترت في عام ١٩٨٥ فرناً خاصاً من اليابان ومضخات فراغية من أوروبا[٧١]. كما اقتنت ليبيا في أوائل الثمانينيات عن طريق «خبير أجنبي»[٧٢] جهازين لقياس طيف الكتل. ويبدو أن ليبيا قد حاولت عبثاً في أوائل الثمانينيات إبرام صفقة مع الأرجنتين للحصول على تقنيات مرتبطة بتخصيب اليورانيوم[٧٣].

---

(٦٩) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, p. 5; According to the *Los Angeles Times*, the foreign expert was a German flight engineer. Douglas Frantz and Josh Meyer, “For Sale: Nuclear Expertise”, *Los Angeles Times*, 22 February 2004.

(٧٠) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, pp. 5–6.

(٧١) Frantz and Meyer, ‘For Sale’.

(٧٢) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, pp. 5–6.

(٧٣) “Annex 8: Nuclear Infrastructures of Argentina and Brazil”, *Nuclear Technologies and Non-Proliferation Policies*, Issue 2, 2001.

باختصار شديد، يمكن القول إن هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ إلى منتصف التسعينيات تميزت بانتهاك ليبيا المنهجي لروح ونص ضمانات معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال سعيها الجاد للحصول على المواد الانشطارية الضرورية لتطوير أسلحة نووية[٧٤]. في الوقت نفسه، أثبت النشاط السري الذي جرى خلال الثمانينيات في مركز تاجوراء للأبحاث النووية، والذي تضمن تجارب مخبرية لفصل البلوتونيوم وتحويل اليورانيوم، إضافة إلى محاولات لتطوير أجهزة للطرد المركزي، أثبت أن نظام القذافي كان جاداً في السعي لامتلاك السلاح النووي، الأمر الذي حال دون نجاح ليبيا في إقناع المجتمع الدولي بأن برنامجها النووي كان مخصصاً فقط لأغراض سلمية. ونظراً إلى التقدم الضئيل الذي حققه برنامج ليبيا النووي في هذه الفترة من تاريخه، شعرت طرابلس بإحباط شديد. ويُعزى هذا التقدم المحدود إلى إحجام معظم دول العالم عن التعاون مع النظام الليبي في المجال النووي، وذلك بسبب قلقها من طموحاته النووية وأنشطته الإرهابية. وتبين أن ليبيا اعتمدت في هذه الفترة بصفة كاملة تقريباً على الخارج لتطوير برنامجها النووي. في المقابل، أحرز برنامج ليبيا النووي بدعم خارجي من نوع آخر تقدماً ملحوظاً خلال الفترة الثالثة والنهائية من تاريخه، أي من عام ١٩٩٥ إلى نهاية عام ٢٠٠٣.

ثالثاً: إعادة تنشيط البرنامج النووي الليبي ١٩٩٥ – ٢٠٠٣

بدأت الفترة الأخيرة من تاريخ برنامج ليبيا النووي في عام ١٩٩٥، حين قرر نظام القذافي إعادة الزخم إلى الجهود النووية مع التركيز بوجه خاص على تقانة تخصيب اليورانيوم. وتمثلت الميزة الرئيسية لعملية إعادة إحياء برنامج ليبيا النووي في تقليص دور مركز تاجوراء للأبحاث النووية. فأثناء هذه المرحلة النهائية من برنامج ليبيا النووي، انتهى دور مركز تاجوراء كمحور لأنشطة ليبيا النووية السرية، ولكنه واصل نشاطه كمركز رئيسي للمعرفة النووية المتخصصة؛ بينما أصبحت الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم تجري في أماكن متفرقة من ليبيا، وذلك بهدف إحاطة هذه الأنشطة بمزيد من السرية[٧٥].

---

(٧٤) لم تقع اي أحداث تذكر خلال النصف الأول من تسعينيات القرن المنصرم سوى بعض التقارير التي تشير إلى محاولة استغلال ليبيا لانهيار الاتحاد السوفياتي من خلال السعي للحصول على اتقنية ومواد نووية والرغبة في استخدام العلماء.

(٧٥) من المثير للدهشة، أن موسكو وطرابلس بدأتا محادثات لتجديد التعاون النووي في شهري يناير ونوفمبر من عام ٢٠٠٠ مع التركيز على سبل تطوير مركز أبحاث الطاقة النووية بطهران. انظر:
"Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass

يتمثل أبرز العناصر التي تميزت بها هذه الفترة في المساعدة التي تلقاها برنامج ليبيا النووي من الشبكة السرية المحظورة التي أَسسها وأدارها العالم الباكستاني عبد القدير خان، والتي تكونت من عناصر وورش صناعية منتشرة في شتى أنحاء أوروبا وإفريقيا وآسيا. ويساعد فهم طبيعة أنشطة شبكة عبد القدير خان على فهم أسباب التقدم الذي حققه البرنامج النووي الليبي، في آخر مراحل وجوده. فقد وُصفت هذه الشبكة بأنها «مركز التسوق النووي العالمي» للدول الراغبة في «تطوير برامج لتخصيب اليورانيوم بواسطة تقانة الطرد المركزي أو الحصول على تصاميم لقنابل نووية مع إرشادات تقنية مفصلة لتصنيعها، أو التواصل مع مصدري التقانة النووية»(٧٦). ورأى السفير الأمريكي دونالد ماهلي كبير ممثلي الولايات المتحدة في المفاوضات التي جرت مع ليبيا حول أسلحة الدمار الشامل في أوائل عام ٢٠٠٤، أنه لولا الدعم الذي قدمته «شبكة عبد القدير خان» لبرنامج ليبيا النووي، لكان التهديد النووي الليبي «ضئيلاً جداً» من الناحية العملية، «إن لم يكن معدوماً تماماً»(٧٧). ومع أن هذه الشبكة مثلت بالتأكيد فرصة فريدة في نوعها بالنسبة إلى ليبيا، إلا أنه لم يكن من الممكن الاعتماد عليها كمصدر للمواد والتجهيزات والمكونات عالية الجودة.

١ – اغتنام الفرصة

اتصلت ليبيا بعبد القدير خان عام ١٩٩٧، بعد قرارها إعادة إحياء برنامجها النووي، واشترت من شبكته خلال السنوات الست التالية عدداً كبيراً من مكونات أجهزة الطرد المركزي وكمية من سادس فلوريد اليورانيوم، إضافة إلى تصاميم لأسلحة نووية والإرشادات التقنية المفصلة لعملية تصنيعها. من هنا، وفرت هذه الشبكة لعدد من العلماء والفنيين النوويين الليبيين عدة فرص لإجراء دورات تدريبية في الخارج، فضلاً عن تزويد ليبيا بمواد وأجهزة

Destruction and Advanced Conventional Munitions: 1 January Through 30 June 2001", http://www.cia.gov/cia/reports/721_reports/jan_jun2001.htm; Statement by Spector, Deputy Director, Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, before the Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Services of the US Senate Committee on Governmental Affairs, 6 June 2002: http://www.senate.gov/~govt aff/060602specter.pdf.

(٧٦) "Report to the President of the United States", (Washington DC: The Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction, 31 March 2005), p. 257: http://www.wmd.gov/report/.

(٧٧) Ambassador Donald Mahley, "Dismantling Libyan Weapons: Lessons Learned", *The Arena*, no. 10, November 2004, p. 5.

حساسة اشتملت على كمية من الاسطوانات الفولاذية الخاصة واسطوانات وصفائح الألمنيوم المقوى، وآلات لصنع القوالب ومخارط عالية الدقة. ومن حسن حظ نظام القذافي أنه كان بإمكانه الاعتماد على ثروة ليبيا النفطية لشراء هذه المواد والأجهزة والمعدات الحساسة من شبكة عبد القدير خان. فبحسب التقديرات، أنفقت طرابلس منذ أواخر التسعينيات من ١٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار في إطار جهودها لتطوير أسلحة نووية(٧٨).

ويفيد أحد التقارير بأنه عقب الاتصال الأول الذي أجرته الاستخبارات الليبية مع شبكة عبد القدير خان في عام ١٩٩٧، جرى اجتماع في اسطنبول بين مسؤولين ليبيين اثنين وعبد القدير خان نفسه وزميله السريلانكي بوهاري سيد أبو طاهر. وكان معتوق محمد معتوق أحد هذين المسؤولين الليبيين(٧٩). وجدير بالذكر أن هذا الرجل كان حينذاك رئيس الهيئة الوطنية للأبحاث العلمية، وهي المؤسسة الليبية المسؤولة عن برنامج التسلح النووي الليبي(٨٠). وقد سبق لهذه المؤسسة أن عُرفت باسم الأمانة العامة (أو الأكاديمية الوطنية) للأبحاث العلمية. تأسست هذه الهيئة في عام ١٩٨١، وذلك لرسم «سياسات الأبحاث العلمية» والإشراف على تنفيذها و«تولي شؤون الأبحاث العلمية في المجالات التي لا تضطلع بها باقي معاهد أو مراكز البلاد»، إضافة إلى «تنسيق الأبحاث العلمية المحلية من الناحية التقنية». ومع أن الهيئة الوطنية للأبحاث العلمية كانت منقسمة على نفسها، إلا أنها كانت تُشرف على عمل مركز تاجوراء للأبحاث النووية والمعهد العربي للتنمية وسائر مراكز الأبحاث النووية الليبية(٨١).

تكرر التقاء مسؤولين ليبيين بعبد القدير خان وطاهر في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢. فقد اجتمعوا خلال هذه الفترة مرتين على الأقل، إحداهما في مدينة دُبي الإماراتية والأخرى في الدار البيضاء(٨٢). وأثبت تنوع أماكن الاجتماعات الليبية مع هذه الشبكة أنها شبكة عالمية

(٧٨) Bill Gertz, "Libyan sincerity on arms in doubt", *Washington Times*, 9 September 2004.

(٧٩) Royal Malaysia Police, "Press Release by Inspector General of Police in Relation to Investigation on the Alleged Production of Components for Libya's Uranium Enrichment Programme", 20 February 2004: http://www.rmp.gov.my/rmp03/040220scomi_eng.htm; Gertz, 'Libyan sincerity on arms in doubt'.

(٨٠) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, p. 7.

(٨١) National Board for Scientific Research, Libya: http://www.nasrlibya.net/english.html.

(٨٢) See Royal Malaysia Police, "Press Release by Inspector General of Police"; Gertz, "Libyan sincerity on arms in doubt".

ومعقدة. وفي إثر اطلاعه على تفاصيل ترتيب هذين الاجتماعين، وصف المدير العام للوكاله الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي عمل شبكة عبد القدير خان، بأنه «معقد جداً» وينم عن «ذكاء خارق»[٨٣]. وتضم هذه الشبكة علماء نوويين ووسطاء وورش فنية تنتج تجهيزات نووية وتنشط في ثلاث قارات. فعلى سبيل المثال، كانت أجهزة الطرد المركزي تُصمم في أحد البلدان، بينما كانت مكوناتها تُصنع في بلد آخر، وكان شحن هذه المكونات يتم عبر بلد ثالث، بينما كان يتم تسليم الأجهزة «جاهزة للتشغيل» في بلد رابع. وكانت جميع مراحل هذه الصفقات السرية تتم من دون كشف هوية الدول المستوردة أو تلك الدول التي جرى على أراضيها أو عبرها تصنيع أو تجميع أو نقل مكونات الأجهزة أو الأجهزة التي كانت تؤمنها شبكة عبد القدير خان[٨٤]. فعلى سبيل المثال، كان نظام القذافي يُسلم طلبياته إلى معارفه من الباكستانيين الذين كانوا يحولونها بدورهم إلى وسطاء بشبكة عبد القدير خان، ثم كان هؤلاء الوسطاء يتصلون بمختلف الشركات للحصول على جميع مكونات الأجهزة المطلوب «تأمينها»؛ بعد ذلك، كانت تُجمع تلك المكونات قبل شحنها إلى ليبيا على شكل أجهزة «جاهزة للاستعمال»[٨٥].

استغلت شبكة عبد القدير خان الإجراءات الرقابية الضعيفة التي تفرضها بعض الدول على صادراتها أو مرافقها المخصصة لإعادة التصدير، وهذا ما انطبق لفترة طويلة على ماليزيا والإمارات العربية المتحدة. وبينما كانت هذه الشبكة تطلب من ورش فنية بعينها توفير مكونات تُعد غير حساسة، كانت ورش أخرى تُجمّع هذه المكونات المستوردة في معظمها من أوروبا لإنتاج أجهزة تُستخدَم في المجال النووي؛ وهو ما يدل على وجود ثغرات في نظام التصنيف الرقابي للصادرات الأوروبية[٨٦]. بعبارة أخرى، كانت الورش الفنية المتعاونة مع شبكة عبد القدير خان تُنتج وتُجمع مجموعة من المكونات الصناعية المصنفة أوروبياً بأنها «غير حساسة»، وذلك على الرغم من اشتمالها على معادن ومكونات يُمكن استخدامها في التقانة النووية. وبعد إتمام عملية إعادة تصنيعها، كانت المواد والأجهزة الحساسة تُرسل إلى دبي بالإمارات العربية

(٨٣) Interview in *Der Spiegel* quoted by Ian Traynor in "Nuclear chief tells of black market in bomb equipment", *Guardian*, 26 January 2004, p. 14.

(٨٤) Traynor, "Nuclear chief tells of black market in bomb equipment", p. 14; Anwar Iqbal, "Khan network supplied N-parts made in Europe, Southeast Asia", *Dawn* (online edition), 14 October 2004, http://www.dawn.com/2004/10/14/top9.htm.

(٨٥) "A.Q. Khan & Libya", GlobalSecurity.Org.

(٨٦) Stephen Fidler and Mark Huband, "Turks and South Africans helped Libya's secret nuclear arms project", *Financial Times*, 10 June 2004, p. 11.

المتحدة تحت شهادات استيراد مزوّرة، وفي دبي، كان يُعاد تغليف هذه المواد والأجهزة قبل شحنها بشهادات استيراد جديدة إلى ليبيا. وأشار أحد التقارير إلى وجود نحو ست ورش فنية رئيسية «متورطة» في تصنيع أو تجميع مكونات أجهزة الطرد المركزي، وأنه تم اختيار هذه الورش بعناية «لضمان امتلاكها المعدات الضرورية لإنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي»(٨٧).

وخير مثال على ذلك هو أن شبكة عبد القدير خان أبرمت عقداً مع شركة سكومني (Scomni) الماليزية للهندسة الدقيقة للحصول على مكونات أجهزة طرد مركزي، ومن ثم قامت بشحنها إلى ليبيا. واكتُشف دور هذه الشركة في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣، وذلك في إثر اعتراض خفر السواحل الإيطاليين للسفينة BBC China التي كانت ترفع العلم الألماني وهي في طريقها إلى ليبيا. وجرت عملية الاعتراض بناءً على طلب من الحكومة الأمريكية في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. وبعد اعتراض السفينة BBC China وتحويلها إلى مرفأ تارانتو الإيطالي(٨٨)، جرى تفتيشها من قبل سلطات الجمارك الإيطالية فوجدت على متنها شحنة من مكونات أجهزة طرد مركزي غازية داخل صناديق كانت تحمل العلامة التجارية لشركة سكومني.

وقد كشفت التحقيقات اللاحقة التي أجرتها السلطات الماليزية أن طاهر اتصل في فبراير ٢٠٠١ بشركة سكومني (وهي شركة تتاجر بالنفط والغاز وتنتج مواد كيميائية)، وأبرم معها عقداً للحصول على العناصر الحساسة التي تم اكتشافها على متن السفينة BBC China. كما كشفت التحقيقات الماليزية عن أن شركة سكومني أبرمت في ديسمبر ٢٠٠١ صفقة واجبة التنفيذ في غضون سنتين بلغت قيمتها ٣,٥ مليون دولار تقريباً، والتزمت بموجبها بإنتاج آلاف المكونات التي يُمكن استخدامها في أربعة عشر نوعاً من أجهزة الطرد المركزي(٨٩). وقد تم إنشاء شركة سكومني كأحد فروع شركة سكوبي (SCOPE) الماليزية، وكانت الأولى تُنجز عقوداً تُبرمها الثانية؛ علماً أن شركة سكوبي نفت معرفتها بغرض المكونات التي كانت تنتجها أو الجهة التي كانت سترسل إليها(٩٠). وذُكر أيضاً أنه تم تزويد الورش الفنية المتعاملة مع شبكة

(٨٧) Iqbal, "Khan network supplied N-parts made in Europe, Southeast Asia".

(٨٨) Andrew Koch, "The nuclear network: Khanfessions of a proliferator", *Jane's Defence Weekly*, 24 February 2004.

(٨٩) تضم أجهزة الطرد المركزي نحو ١٠٠ مكون منفصل ن كالدوارات والأنابيب والصمامات ومضخات التفريغ الهوائي ...

(٩٠) Raymond Bonner, "Did Tenet Exaggerate Malaysian Plant's Demise?", *New York*

عبد القدير خان بمطاحن ومخارط وتجهيزات ميكانيكية حديثة من فرنسا واليابان وتايوان وبريطانيا[٩١]. ليس هذا وحسب، بل أفاد أحد التقارير أن هذه الشبكة حصلت على نحو ٣٠٠ طن من أنابيب الألمنيوم عن طريق فرع سنغافورة لإحدى الشركات الألمانية، وذلك من أجل إعادة تصنيعها بالتعاون مع شركة سكوبي لإنتاج اسطوانات تُستخدَم في أجهزة الطرد المركزي. ويمضي التقرير لتأكيد أن أنواع أنابيب الألمنيوم التي اختارتها هذه الشبكة كانت غير مشبوهة، لأنها لم تكن مدرجة في قائمة المواد الحساسة التي تمنع إجراءات الرقابة الدولية تصديرها. وفي الفترة من ديسمبر ٢٠٠٢ إلى أغسطس ٢٠٠٣، تم إرسال أنابيب الألمنيوم الآنفة الذكر إلى ليبيا في أربع شحنات منفصلة عبر شركة تجارية مقرها في إمارة دبي[٩٢].

وشاركت ورش فنية تركية في إنتاج بعض مكونات أجهزة الطرد المركزي التي أُرسلت إلى ليبيا، كالمحركات وأجهزة تحويل النبضات الكهربائية إلى جُهد كهربائي وتستخدَم هذه الأجهزة في ضبط سرعة محركات أجهزة الطرد المركزي بهدف التحكم بقوة الطرد المركزي. أما المكونات الأولية لهذه المحركات ومحولات النبضات الكهربائية، فقد كانت تُستورَد أساساً من أوروبا ليتم تعديلها وتجميعها في تركيا. بعد ذلك، كانت هذه المكونات تُزوَّد بشهادات استيراد مزوَّرة ليتسنى شحنها من تركيا إلى دبي، حيث كان يُعاد تغليفها وتزويدها بشهادات استيراد جديدة قبل شحنها من جديد إلى ليبيا[٩٣]. وأفاد أحد تقارير الشرطة الملكية الماليزية بأن طاهر رتب عملية إعادة الشحن عن طريق الإمارات العربية المتحدة، وذلك عبر إرسال الأجهزة إلى مهندس تركي كان يعرف عبد القدير خان منذ الثمانينيات، وكان هذا المهندس يتسلم الشحنات ويعيد تغليفها قبل أن يتم شحنها إلى «الزبائن»[٩٤].

أما الإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً إمارة دبي، فقد كانت بحسب أحد التقارير، مركز شبكة عبد القدير خان لعمليات إعادة الشحن إلى ليبيا وإيران أيضاً. ويُفترض أن

Times, 9 February 2004, p. 4; *Agence France-Presse*, "Libyan nuclear workers trained in Malaysia: official", 29 May 2004, via Channel News Asia, Singapore.

(٩١) Bonner, "Did Tenet Exaggerate Malaysian Plant's Demise?", p. 4.

(٩٢) Ibid., p. 4; Gertz, "Libyan sincerity on arms in doubt".

(٩٣) Anwar Iqbal, "Khan network supplied N-parts made in Europe, Southeast Asia"; Fidler and Huband, "Turks and South Africans helped Libya's secret nuclear arms project", *Financial Times*, 10 June 2004, p. 11.

(٩٤) Ibid. p. 11; Royal Malaysia Police, "Press Release by Inspector General of Police".

تكون دولة الإمارات العربية المتحدة قد استُخدِمت لهذا الغرض، لأنها أحد أهم مراكز إعادة التصدير في العالم، ولسهولة اختراق الإجراءات الرقابية المطبقة في مرفأ دبي[٩٥].

من هنا، يتضح أنه سيكون من الصعب على أجهزة الاستخبارات وسلطات الجمارك أن تقتفي أثر جميع الشحنات، وبخاصة في ظل وجود «شركات واجهة» تسعى لاستغلال الثغرات الرقابية. فعلى سبيل المثال، قيل إن طاهر أسس شركة للكمبيوتر في دبي استخدمها كواجهة لتزويد «زبائن» شبكة عبد القدير خان بمكونات أجهزة الطرد المركزي وبمواد وتجهيزات أخرى[٩٦].

لم يقتصر تعامل شبكة عبد القدير خان مع ليبيا على تزويدها بتقانة ومواد وتجهيزات تتعلق بأجهزة الطرد المركزي، وإنما وفرت لليبيين أيضاً فرص تلقي دورات تدريبية في عدة مجالات نووية ، كتقنيات الخراطة بواسطة الكمبيوتر وكيفية التعامل مع فلوريدي اليورانيوم و«الخلايا الساخنة»، فضلاً عن الدورات التدريبية المتعلقة باستعمال أجهزة قياس طيف الكتل وتشغيل مفاعلات الطاقة، إضافة إلى تقنيات التلحيم ومعايير مراقبة الجودة. فعلى سبيل المثال، أُفيد بأن طاهر رتب للفنيين الليبيين دورات تدريبية في ماليزيا لكي يكتسبوا المهارات الضرورية لتشغيل أجهزة لتقييم ومراقبة جودة التلحيم[٩٧]. وقيل إن الحكومة الليبية اعترفت بأن عدداً من علمائها سافروا إلى دبي لتلقي دورات تدريبية عالية المستوى[٩٨]. وزُعم أن سبعة أو ثمانية فنيين ليبيين سافروا إلى إسبانيا مرتين بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وذلك للتدرب على تشغيل مخرطة إسبانية الصنع كانت قد اشترتها ليبيا عن طريق شبكة عبد القدير خان. وربما تكون هذه المسألة هي التي تسببت بالتحقيقات التي أطلقتها إسبانيا في يونيو ٢٠٠٣، وذلك في إثر ظهور معلومات مفادها أن شركات إسبانية باعت مخارط عالية الدقة ومعدات ميكانيكية حساسة إلى ليبيا، لكي تستخدمها الأخيرة في برنامجها النووي[٩٩]. علاوة على ذلك،

(٩٥) "UAE Economic Overview and Guide to Doing Business", UK Trade and Investment: https://www.uktradeinvest.gov.uk.

(٩٦) Fidler and Victoria Burnett, "Connections Across the World Were Involved in Offering Sensitive Technology to at Least Three Countries", *Financial Times*, 7 April 2004.

(٩٧) Agence France Presse, "Libyan nuclear workers trained in Malaysia".

(٩٨) Bonner, "The Two Faces of Nuclear Suspect in Malaysia", *International Herald Tribune*, 20 February 2004, p. 1.

(٩٩) Elizabeth Nash, "Spanish Firms in Secret Arms Trade to Libya", *Independent*, 12 February 2004.

أبلغت السلطات الليبية المختصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٤ أنه أثناء زيارة تدريبية لدولة إفريقية أخرى يُحتمل أن تكون جنوب إفريقيا قام مهندسون ليبيون بفحص مجموعة كاملة من الأجهزة القادرة على تعزيز أداء ١٠ آلاف جهاز طرد مركزي، وأن ليبيا كانت قد طلبت هذه الأجهزة من شبكة عبد القدير خان[١٠٠].

يُستنتج مما تقدم أن النظام الليبي تلقى عبر شبكة عبد القدير خان مساعدة لوجيستية وتقانية ضخمة وحساسة في مسعاه لتطوير أجهزة الطرد المركزي الغازية. لكن، هل استطاع النظام الليبي ترجمة هذه المساعدة إلى إنجازات حقيقية؟

٢- برنامج ليبيا لتطوير أجهزة طرد مركزي غازية

في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢، وكنتيجة مباشرة للتعامل مع شبكة عبد القدير خان، أحرزت ليبيا في مجال تقانة الطرد المركزي تقدماً كبيراً نسبياً فاق ما حققته ليبيا في هذا المجال خلال السنوات العشرين السابقة. ومع ذلك، يمكن القول إن مجمل التقدم الذي أحرزه برنامج ليبيا لتطوير أجهزة طرد مركزي غازية لم يرقَ إلى مستوى الإمكانيات اللوجيستية والتقانية الضخمة التي توافرت عبر شبكة عبد القدير خان.

لقد تبين أن ليبيا حصلت من شبكة عبد القدير خان على نوعين من أجهزة الطرد المركزي، هما: L-1 (أو ما يعادله من طرازي G-1 و B-1) و L-2 (أو ما يعادله من طرازي G-2 و B-2). ويستخدم التصميم البدائي لهذه الأجهزة أو الجيل L-1 مغزالاً من الألمنيوم، بينما يستخدم تصميم الجيل L-2 الأكثر تقدماً من الجيل L-1 مغزالاً من الفولاذ المصقول. ويُروى أن عبد القدير خان حصل على تصاميم هذين النوعين من أجهزة الطرد المركزي حين كان يعمل في أوروبا في شركة يورينكو (Urenco) الأوروبية العملاقة لتخصيب اليورانيوم. كما أُفيد بأنه تم استخدام هذه التصاميم لاحقاً في برنامج باكستان النووي[١٠١].

(١٠٠) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, p. 6; Fidler and Huband, "Turks and South Africans helped Libya's secret nuclear arms project", p. 11.

(١٠١) David Albright and Corey Hinderstein, "Libya's Gas Centrifuge Procurement: Much Remains Undiscovered", Institute for Science and Intenational Security, 1 March 2004, http://www.isis-online.org/publications/libya/centprocure.html; Sammy Salama and Lydia Hansell, "Companies Reported to Have Sold or Attempted to Sell Libya Gas Centrifuge Components, Issue Brief", NTI Database, March 2005: http://www.nti.org/eresearch/e360a.html.

وكانت بلدة «الهجان» الواقعة بالقرب من مدينة طرابلس والتي عرفتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالموقع A كانت المركز الرئيسي لأنشطة ليبيا المتعلقة بأبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي خلال هذه الفترة الأخيرة من تاريخ برنامجها النووي. فقد كان هذا الموقع بمنزلة المركز الرئيسي لتشغيل أجهزة الطرد المركزي من طراز L-1 التي تم شراؤها مباشرة من باكستان، وذلك في إثر تدريب العديد من العلماء والفنيين الليبيين على تشغيلها في باكستان نفسها. وبدأت ليبيا بالحصول على أجهزة الطرد المركزي من طراز L-1 التي استخدمتها في منشأة الهجان بعد فترة قصيرة من اتصالها بعبد القدير خان في عام ١٩٩٧. وتضمنت الصفقات المبرمة مع خان جميع الأنظمة الخاصة بعمليتي إدخال غاز سادس فلوريد اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي المشار إليها وإخراجه منها، إضافة إلى محولات النبضات الكهربائية الضرورية للتحكم بقوة أجهزة الطرد هذه. وتسلمت ليبيا من باكستان ٢٠ جهازاً متكاملاً للطرد المركزي من طراز L-1 ، إضافة إلى معظم مكونات ٢٠٠ جهاز آخر، وذلك باستثناء مغازل الألمنيوم وأجهزة المغنطيس. لكن يبدو أن الأجهزة العشرين التي سبقت الإشارة إليها كانت قد خرجت من الاستخدام ضمن برنامج باكستان للطرد المركزي. وإلى جانب هذه الأجهزة المستوردة من باكستان، حصلت ليبيا عن طريق شبكة عبد القدير خان على كثير من المكونات والمعدات التي تستخدَم في أجهزة الطرد المركزي[١٠٢]. ففي أكتوبر ٢٠٠٠، نجح الليبيون العاملون بموقع الهجان في تركيب أول جهاز طرد مركزي كامل وإجراء الاختبار الأول عليه، لكن مغزال ذلك الجهاز لم يكن جديداً[١٠٣]؛ ثم نجح الليبيون في الفترة ما بين مايو وديسمبر ٢٠٠٢، في تشغيل جهازي طرد مركزي من طراز L-1 على سرعات عالية، علماً أن ليبيا ادعت عدم استخدام أي مواد نووية خلال تشغيلها[١٠٤].

وبحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدأ الليبيون في أواخر عام ٢٠٠٠ بتركيب عدة سلاسل من أجهزة الطرد المركزي في قاعة كبيرة بمنشأة الهجان. وفي إبريل ٢٠٠٢، أتم الليبيون

(١٠٢) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 20 February 2004, p. 5; Iqbal, "Khan network supplied N-parts made in Europe, Southeast Asia".

(١٠٣) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 20 February 2004, p. 5; Iqbal, "Khan network supplied N-parts made in Europe, Southeast Asia".

(١٠٤) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, p. 5.

بناء سلسلة من تسعة أجهزة طرد مركزية مزوَّدة بكل ما تحتاج إليه من الأنابيب والوصلات الكهربائية ووسائل وظروف التشغيل اللازمة. كما استطاع الليبيون بناء سلسلة أخرى شبه كاملة من تسعة عشر جهاز طرد مركزي (حيث كانت عشرة منها فقط مزودة بمغازل، ولم تكن السلسة قد وُضعت بعد تحت ضغط يقل عن الضغط الجوي). أخيراً، أحضر الليبيون إلى موقع الهجان ما يكفي لبناء سلسلة مكونة من ٦٤ جهاز طرد مركزي مع تأمين كل الأجهزة الميكانيكية التي تُستخدَم لاختبار كل جهاز طرد على حدة[١٠٥]. لكن عملية بناء هذه السلسلة في الهجان توقفت كلياً في ربيع عام ٢٠٠٢، إذ قررت السلطات الليبية لأسباب أمنية تفكيك خطوط أجهزة الطرد المركزي التي كانت موجودة هناك، ونقلها إلى موقع الفلاح (وهو الموقعB بحسب وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية)[١٠٦].

اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إثر تحليل العينات التي أخذتها من موقع الهجان في عام ٢٠٠٤، بقايا من اليورانيوم منخفض وعالي التخصيب، وذلك في الأماكن التي أُجريت فيها الاختبارات على أجهزة الطرد المركزي وعلى أجزاء من أجهزة الطرد والمغازل التالِفة، وفي نظامي تغذية وإفراغ أجهزة الطرد المركزي، إضافة إلى وجود هاتين المادتين على جهاز لقياس الطيف الذري جرى استخدامه أثناء الاختبارات. وتبين أن غلاف أحد أجهزة الطرد المركزي من طراز L-1 على الأقل كان قد استُخدِم في الاختبارات الميكانيكية التي أجرتها باكستان حتى عام ١٩٨٧، وأن بقايا المواد النووية التي وُجدت في موقع الهجان كانت مماثلة لتلك التي تميزت بها أجهزة الطرد المركزي الباكستانية[١٠٧]. لكن البرادعي اكتفى بإبلاغ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو ٢٠٠٤ عن وجود «أسئلة تنتظر الإجابة» في خصوص مصدر النظائر النووية التي اكتُشفت في أجهزة الطرد المركزي الليبية[١٠٨].

إضافة إلى حصول ليبيا على أجهزة L-1 للطرد المركزي، فهي حصلت في سبتمبر ٢٠٠٠ عن طريق شبكة عبد القدير خان أيضاً على جهازين من طراز L-2 الأكثر تطوراً من طراز

(١٠٥) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 20 February 2004, p. 5.

(١٠٦) Ibid., p. 5.

(١٠٧) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, p. 5.

(١٠٨) Paul Kerr, "IAEA: Questions Remain About Libya", *Arms Control Today*, July/August 2004, http://www.armscontrol.org/act/2004_07-08/IAEAandLibya.asp.

L-1 مباشرة من باكستان[١٠٩]. لكن هذين الجهازين لم يكونا قابلين للاستخدام. فقد تبين أن أحد هذين «النموذجين التجريبيين» لم يكن مناسباً لتخصيب اليورانيوم؛ وذلك بسبب افتقار السطح الداخلي للغلاف الخارجي لهذا النوع من الأجهزة إلى طبقة الطلاء التي تمنع تآكله بسبب التفاعل مع غاز سادس فلوريد اليورانيوم[١١٠]. وفي عام ٢٠٠٤، أبلغت ليبيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها كانت قد طلبت ١٠ آلاف جهاز طرد مركزي إضافي من طراز L-2، وأن أولى شحنات مكونات هذه الأجهزة بدأت بالوصول إلى ليبيا عبر شبكة عبد القدير خان في ديسمبر ٢٠٠٢ [١١١]. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن جهازي الطرد التجريبيين من طراز L-2 كانا يحملان بقايا من اليورانيوم عالي التخصيب، شأنهما في ذلك شأن بعض مكونات الأجهزة الأخرى من نفس الطراز؛ الأمر الذي يُرجح احتمال أن يكونا باكستانيي المصدر[١١٢].

مع نهاية عام ٢٠٠٣، كان نظام القذافي قد حصل على عدد كبير من مكونات أجهزة الطرد المركزي من طراز L-2 ، ولكن هذه المكونات لم تكن كافية لتجميع أجهزة كاملة بسبب عدم شحن مغازلها إلى ليبيا. وفي الحقيقة، عثر مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يناير ٢٠٠٤ على مكونات هذا النوع من أجهزة الطرد في صناديق مغلقة؛ وهذا ما يؤكد صحة ادعاء ليبيا أنها لم تُجمع أو تختبر أي جهاز من طراز L-2[١١٣]. وجدير بالذكر أن بعض المكونات التي أرسلتها شبكة عبد القدير خان إلى ليبيا كانت تعرضت لبعض الخدوش، وهو ما جعلها غير صالحة للاستعمال.

من جهة أخرى، ادعى عبد القدير خان أنه لم تكن هناك أي مشاركة «رسمية» باكستانية في الأنشطة غير المشروعة التي قامت بها شبكته[١١٤]، بينما صرح الرئيس برويز مشرف بأن خان

(١٠٩) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, pp. 5–6.

(١١٠) Albright, President and Founder, Institute for Science and Security, "International Smuggling Networks: Weapons of Mass Destruction Counterproliferation Initiatives", statement before the US Senate Committee on Governmental Affairs, 23 June 2004: http://www.senate.gov/~govt-aff/index.cfm?Fuseaction=Hearings.Testimony&HearingID=185&WitnessID=673.

(١١١) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, pp. 5–6.

(١١٢) Ibid. Annex 1, pp. 5–6.

(١١٣) Ibid. Annex 1, pp. 5–6.

(١١٤) John Lancaster and Kamran Khan, "Pakistan Confesses to Aiding Nuclear Efforts",

وشركاءه لم يحصلوا على أي إذن من الحكومة الباكستانية، وأنهم تصرفوا من تلقاء أنفسهم بُغية تحقيق مكاسب مالية[١١٥]. فعلى سبيل المثال، قال مسؤولون أمريكيون إن ليبيا وحدها دفعت لشبكة عبد القدير خان منذ التسعينيات نحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي[١١٦]. ومع ذلك، أُطلقت تكهنات مفادها أن العفو الذي أصدرته الحكومة الباكستانية عن عبد القدير خان في فبراير ٢٠٠٤ جاء نتيجة تحمل الأخير كامل المسؤولية عن الأنشطة النووية المحظورة التي قامت بها شبكته، وعدم توجيه أي اتهام إلى الحكومة الباكستانية. في الوقت نفسه، ونظراً إلى طبيعة وكمية المواد والأجهزة الحساسة التي يُفترض أنه تم تهريبها من باكستان إلى بلدان مثل ليبيا وإيران، فإنه من الصعب تصور حدوث مثل هذه الأنشطة من دون موافقة مجموعة واسعة من كبار المسؤولين الباكستانيين، بمن فيهم مسؤولو الاستخبارات الخارجية الباكستانية؛ أو ربما على الأقل من دون معرفة هؤلاء المسؤولين بهذه الأنشطة وتأييدهم الضمني لها.

جدير بالذكر أنه إلى جانب استيراد أجهزة الطرد المركزي ومكوناتها من الخارج، سعى نظام القذافي لتطوير القدرة على تصنيع هذه الأجهزة محلياً. وتركز الجهد الليبي الرئيسي على هذا الصعيد في «المشروع ١٠٠١»، المتمثل بإنشاء ورشة ميكانيكية متطورة في بلدة جنزور، الذي أطلقت عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية اسم «الموقع B»[١١٧]. في هذا السياق، أُفيد بأن الليبيين كلفوا شبكة عبد القدير مهمة التخطيط لهذه الورشة وإنشائها وشراء بعض التجهيزات التي تحتاج إليها، كالمخارط وآلات تصنيع وصقل القوالب وتشكيل الصفائح المعدنية[١١٨]. ونقلاً عن أحد التقارير، كانت الخطة الليبية تقضي باستخدام ورشة جنزور لإنتاج قطع غيار لما تعطل من أجهزة الطرد المركزي المستوردة، إضافة إلى محاولة إنتاج المزيد

Washington Post, 2 February 2004.

(١١٥) David Sanger and William J. Broad, "Evidence Is Cited Linking Koreans to Libya Uranium", *New York Times*, 23 May 2004.

(١١٦) See for example Seymour Hersh, "The Deal: Why is Washington going easy on Pakistan's nuclear black marketers?", *The New Yorker,* 8 March 2004.

(١١٧) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 20 February 2004, pp. 6–7.

(١١٨) Joby Warrick and Peter Slevin, "Probe of Libya Finds Nuclear Black Market", *Washington Post*, 24 January 2004; Broad, Sanger and Bonner, "A Tale of Nuclear Proliferation: How Pakistani Built His Network", *New York Times*, 12 February 2004, p. A1; Owen Bowcott, John Aglionby and Traynor, "Atomic Secrets: Businessman Under Scrutiny 25 Years Ago After Ordering Unusual Supplies", *Guardian*, 5 March 2004.

من أجهزة الطرد المركزي محلياً[١١٩]. لكن حين قام محققو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة هذه الورشة في عام ٢٠٠٤ كانت الماكينات والتجهيزات المخصصة لها لا تزال داخل صناديق الشحن. وقد أبلغت السلطات الليبية الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها كانت قد استوردت وخزنت كميات كبيرة من الفولاذ المصقول والألمنيوم المقوى (ويمكن استخدام هاتين المادتين لتصنيع مكونات تابعة لأجهزة الطرد المركزي). ويبدو أن ثلاثاً على الأقل من إجمالي الصفقات التي أبرمتها ليبيا في هذا المجال تضمنت تدريب طواقم من الفنيين الليبيين في الخارج. غير أنه لم يُكشف النقاب بعد عن جميع الأماكن التي ربما جرت فيها هذه الدورات التدريبية[١٢٠].

٣- تحويل اليورانيوم واستيراد سادس فلوريد اليورانيوم

على نحو مماثل لما جرى في المرحلة السابقة من برنامجها النووي، فشلت جميع الجهود التي بذلتها ليبيا من أواخر التسعينيات حتى أواخر عام ٢٠٠٣ لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم محلياً. ففي عام ١٩٩٨، نُقلت معظم تجهيزات منشأة تحويل اليورانيوم إلى موقع الخلا (الموقع C) في إحدى ضواحي طرابلس. وفي أوائل عام ٢٠٠٢، اكتمل تركيب هذه التجهيزات في الموقع الجديد وأُجريت عليها بعض الاختبارات الأولية التي لم يُستخدَم فيها أي فلوريد اليورانيوم، ثم جرى نقلها «لأسباب أمنية وحفاظاً على السرية» إلى ضاحية صلاح الدين (الموقع D). لكن العينات التي أخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الموقع الأخير في عام ٢٠٠٤ أثبتت عدم وجود أي آثار لمادة اليورانيوم هناك[١٢١].

حاولت ليبيا في إثر فشلها في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم محلياً، استيراد كميات ضخمة من هذه المادة عبر شبكة عبد القدير خان. وفي الحقيقة، كانت ليبيا قد طلبت من هذه الشبكة ٢٠ طناً من سادس فلوريد اليورانيوم، لكنها لم تحصل إلا على ثلاث اسطوانات فقط، كانت اثنتان منها من الحجم الصغير وتسلمتهما في سبتمبر ٢٠٠٠، وكانت الثالثة من الحجم الكبير وتسلمتها في فبراير ٢٠٠١. واحتوت الاسطوانة الكبيرة على ١٧٠٠ كيلو غرام من اليورانيوم منخفض

(١١٩) Iqbal, "Khan network supplied N-parts made in Europe, Southeast Asia".

(١٢٠) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 20 February 2004, pp. 6–7.

(١٢١) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, pp. 4–5.

التخصيب (النظير ٢٣٥ المخصب بنسبة ١ في المئة)، بينما احتوت إحدى الاسطوانتين الصغيرتين على كمية من اليورانيوم الطبيعي، واحتوت الأخرى على كمية من اليورانيوم المستنفد[١٢٢]. ويُستخدَم نظير اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة ٩٠ في المئة أو أكثر، في تصنيع الأسلحة النووية.

ظل المصدر الأصلي لواردات ليبيا من سادس فلوريد اليورانيوم موضع تساؤلات ونقاش طويل، لأن ليبيا نفسها كانت تجهل هذا المصدر[١٢٣]، لكن الشبهات حامت حول كوريا الشمالية. فبحسب أحد التقارير، كانت شبكة عبد القدير خان تشحن سادس فلوريد اليورانيوم من كوريا الشمالية إلى دبي عبر شركة باكستانية، ومن ثم إلى ليبيا؛ علماً أنه لا يوجد ما يُثبت أن بيونغ يانغ كانت على علم بتهريب هذه المواد إلى ليبيا[١٢٤]. وأفادت بعض التقارير بأن التحاليل التي أجرتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ على عينات من غاز سادس فلوريد اليورانيوم الذي استوردته ليبيا رجحت أن تكون كوريا الشمالية مصدر ذلك الغاز. وفي فبراير ٢٠٠٥، قيل إن الاختبارات الشاملة التي أجرتها مختبرات أوك ريدج(Oak Ridge) على عينات مماثلة دفعت إلى الاستنتاج «شبه اليقيني» بأن كوريا الشمالية هي المصدر الأصلي لسادس فلوريد اليورانيوم الذي استوردته ليبيا. على أي حال، لم تكن هذه الاختبارات التحليلية مكتملة بسبب استحالة إجراء التحليل المخبري المقارن في ظل عدم توافر العينات اللازمة من غاز سادس فلوريد اليورانيوم الكوري الشمالي. جدير بالذكر أن الاستنتاج «شبه اليقيني» الذي توصلت إليه مختبرات أوك ريدج قام على أساس طريقة استبعاد المصادر المحتملة الأخرى. ولم يكن من المفاجئ أن يخضع احتمال تورط بيونغ يانغ في هذه المسألة للتمحيص والتحليل وأن تُطلق حوله التكهنات، لأن ثبوت تورط كوريا الشمالية كان سيعني على الأقل أنها تمتلك برنامجاً لتخصيب اليورانيوم[١٢٥].

(١٢٢) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 20 February 2004, p. 4; Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, Annex 1, p. 3.

(١٢٣) Sanger and Broad, "Evidence is Cited Linking North Koreans to Libyan Uranium".

(١٢٤) Dafna Linzer, "US Misled Allies About Nuclear Export North Korea Sent Material To Pakistan, Not to Libya", *Washington Post*, 20 March 2005, p. A1.

(١٢٥) Sanger and Broad, "Tests Said to Tie Deal on Uranium to North Korea", *New York Times*, 2 February 2005; see also Traynor, "North Korean nuclear trade exposed", *Guardian*, 24 May 2004, p. 12.

٤- تصاميم الأسلحة النووية

في نهاية عام ٢٠٠١ وأوائل عام ٢٠٠٢، زوّدت شبكة عبد القدير خان ليبيا بوثائق تتعلق بتصميم وصناعة الأسلحة النووية. وفي وقت لاحق، احتفظت الهيئة الوطنية للأبحاث العلمية بهذه الوثائق. لكن بعض المصادر أفادت بأن الوثائق المذكورة تضمنت الرسومات التصميمية والإرشادات الخاصة بكيفية تصنيع مكونات إحدى «الرزم الفيزيائية» وهي الجزء المتفجر من قنبلة نووية بعينها، بما في ذلك الشحنة التقليدية وصواعقها والمواد الانشطارية، لكن من دون الدوائر الإلكترونية ونظام التفجير. ويُروى أن الوثائق التي نحن في صددها اشتملت أيضاً على قائمة مفصلة لخطوات عملية قولبة وصقل معدن اليورانيوم لإنتاج نواة القنبلة، وطريقة بناء العدسات التفجيرية التي تُستخدَم لتوليد الضغط الذي تحتاج إليه النواة لبدء سلسلة التفاعل النووي(١٢٦). وساد اعتقاد مفاده أن التصاميم والإرشادات آنفة الذكر كانت مخصصة لبناء قنبلة داخلية التفجير (ذرية)، تعادل قوتها التفجيرية ١٠ كليوطن من المواد التقليدية شديدة الانفجار؛ وأنها تتطابق مع أحد التصاميم التي وضعتها الصين في أواخر الستينيات لإنتاج قنبلة ذرية يبلغ وزنها الإجمالي ٤٥٣ كيلو غراماً. ويقال إن الصين زوّدت باكستان بهذه التصاميم التي وُضعت أصلاً بهدف إنتاج قنبلة نووية يُمكن إلقاؤها من الطائرات الصغيرة نسبياً، أو إطلاقها بواسطة الصواريخ الباليستية الضخمة(١٢٧).

وبحسب الروايات المتباينة، دفعت ليبيا ما بين ٢٠ و٥٠ مليون دولار للحصول على هذه التصاميم التي يُفترض أنها صينية المنشأ(١٢٨). غير أنه قيل إن وثائق التصميم والتصنيع التي وفرتها شبكة عبد القدير خان إلى ليبيا لم تتضمن الرسومات الخاصة بأحد الأجزاء الأساسية للقنبلة، ولم تتضح بعد أسباب حجب الشبكة لهذه المعلومات عن الليبيين. وقد ادعى نظام

(١٢٦) Broad and Sanger, "Khan was selling a complete package", *International Herald Tribune*, 22 March 2005; Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, p. 7.

(١٢٧) Andrew Koch, "The nuclear network"; 'Chinese Warhead Drawings Among Libyan Documents", *Los Angeles Times*, 16 February 2004; Broad and Sanger, "Khan was selling a complete package". See also: "Libya Was Far From Building Nuclear Bomb", *Wall Street Journal*, 23 February 2004; "Libya nuke prints from China", *Associated Press*, 15 February 2004; Warrick and Slevin, "Libyan Arms Designs Traced Back to China", *Washington Post*, 15 February 2004, p. A1.

(١٢٨) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, p. 3.

القذافي أنه لم يبذل أي جهد لتقييم مدى صحة أو اكتمال الوثائق التي تلقاها من شبكة عبد القدير خان[١٢٩]. ويبدو أن هذا الادعاء حظي بدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لم تعثر خلال عمليات التفتيش على أي منشأة ليبية متخصصة بتصميم أو تصنيع أو اختبار مكونات أي سلاح نووي[١٣٠]. وفي الحقيقة، يبدو أن المنشآت الليبية المجهزة بمعدات يُمكن استخدامها في إطار برنامج لتطوير سلاح نووي «لم تُستخدَم قط لإنتاج أي جزء من أي سلاح نووي»[١٣١].

خاتمة

حين قرر نظام القذافي في ديسمبر ٢٠٠٣ التخلي عن طموحاته النووية، كانت ليبيا قد حصلت على معظم المقومات التقنية الضرورية لإنتاج القنبلة النووية. وعلى الرغم من إنفاق ليبيا ملايين الدولارات لاستيراد أجهزة طرد مركزي وكميات من غاز سادس فلوريد اليورانيوم وشراء وثائق مفصلة تُعنى بتصنيع الأسلحة النووية، فهي ظلت عاجزة عن استيراد أو إنتاج أي كمية من اليورانيوم عالي التخصيب الذي يُستخدَم في تصنيع الأسلحة النووية، ناهيك عن فشلها في تصنيع أي قنبلة نووية[١٣٢]. وهناك عدة عوامل أدت إلى فشل النظام الليبي في إحراز أي تقدم ملموس في هذا المجال. ويبدو أن البرنامج النووي الليبي افتقر إلى التخطيط السليم والإدارة الجيدة. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن تفسير قيام ليبيا ببناء منشأة لتصنيع أجهزة الطرد المركزي، في الوقت الذي واصلت سعيها الجاد لشراء آلاف هذه الأجهزة الجاهزة من شبكة عبد القدير خان؟ وقد يكون سوء إدارة برنامج ليبيا النووي قد نجم إلى حد كبير عن افتقار هذا البرنامج إلى الدعم السياسي المناسب في عدد من محطات مسيرته.

ولعل العامل الأهم الذي حال دون تحقيق برنامج ليبيا للتسلح النووي أي تقدم ملموس هو افتقار ليبيا إلى القاعدة التقانية والصناعية والعلمية المتطورة وإلى المناهج التعليمية التي تُعنى بهذا المجال، الأمر الذي أسهم في غياب الخبرات والكفاءات المحلية الضرورية لتطوير جوانب

(١٢٩) Broad and Sanger, "Warhead Blueprints Link Libya Project To Pakistan Figure", *New York Times*, 3 February 2004; Frantz and Meyer, "For Sale".

(١٣٠) Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, p. 3.

(١٣١) Ibid., p. 7.

(١٣٢) Mahley, "Dismantling Libyan Weapons", p. 2.

رئيسية من برنامجها النووي، وذلك مثل تصنيع أجهزة الطرد المركزي، مثلاً. وتمثلت المشكلة الرئيسية التي واجهها النظام الليبي في تركيز جهوده على شراء ما كان يحتاج إليه لبناء القنبلة النووية من الخارج، والفشل في تطوير البرامج التدريبية الضرورية لتأهيل العلماء الليبيين على الصعيدين العلمي والتقني؛ الأمر الذي أدى إلى نُدرة الكفاءات المحلية القادرة على إنتاج أي قنبلة نووية. لقد ادعت ليبيا أن ٨٠٠ متخصص في شتى المجالات النووية شاركوا في برنامجها النووي، وأن ١٤٠ منهم كانوا من حملة الدرجات العليا وأن بعض كبار علمائها كانوا قد تلقوا علومهم في الولايات المتحدة وبريطانيا وبلدان أوروبية أخرى(١٣٣). ومع ذلك، يبدو أنه لم يكن لدى ليبيا سوى حفنة صغيرة من الأكاديميين رفيعي المستوى ممن تخصصوا في العلوم والهندسة النوويتين. وفي الحقيقة، أشار السفير دونالد ماهلي كبير ممثلي الولايات المتحدة في مفاوضاتها مع ليبيا حول أسلحة الدمار الشامل في أوائل عام ٢٠٠٤، أشار إلى أنه تعامل بصورة متكررة مع نفس الليبيين الذين وُصفوا بأنهم «مبدعون وواسعو الاطلاع والمعرفة في المجال النووي»، عازياً هذه الظاهرة إلى أن «ليبيا كانت تكاد تفتقر إلى أي فريق نووي»(١٣٤). وقد تفاقمت مشكلة غياب البنية الأساسية المناسبة والخبرات المحلية الضرورية في إثر إحجام معظم دول العالم عن تزويد ليبيا بالمعرفة العلمية والتقانية الحساسة، إضافة إلى القيود التي نجمت عن العقوبات الدولية التي فُرضت على ليبيا ابتداءً من عام ١٩٩٢.

وفي حين خلقت شبكة عبد القدير خان فرصة فريدة في نوعها لحصول ليبيا على التقانة النووية بصفة سرية نظراً إلى الدور المحوري الذي أدته هذه الشبكة في مجمل التقدم الذي أحرزه برنامج ليبيا النووي إلا أن التجربة الليبية أبرزت مدى أهمية عدم المساواة تلقائياً بين إمكان شراء التجهيزات والمواد النووية مع القدرة على تطوير برنامج نووي عسكري ناجح(١٣٥). وقد ثبت أنه لا يمكن الاعتماد على شبكة عبد القدير خان للحصول على المواد والتجهيزات والمكونات عالية الجودة. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، لم تستطع هذه الشبكة تلبية رغبة ليبيا في الحصول على عشرين طناً من سادس فلوريد اليورانيوم. كما أنها سلمت ليبيا جهازي طرد من طراز L-2 ادعت أنهما كانا مكتملين، ليتضح لاحقاً أنهما كانا في وضع لا يسمح باستعمالهما.

(١٣٣) Richard Stone, "Agencies Plan Exchange With Libya's Former Weaponeers", *Science*, vol. 308, no. 5719, 8 April 2005, pp.185–6.

(١٣٤) Mahley, "Dismantling Libyan Weapons", p. 7.

(١٣٥) "Report to the President of the United States", The Commission on the Intelligence Capabilities of the US Regarding WMD, pp. 259–60.

يُضاف إلى ذلك عدم تزويد ليبيا بالمكونات الرئيسية لعشرة آلاف جهاز طرد مركزي من طراز L-2، فضلاً عن إرسال مكونات تالفة وغير صالحة للاستعمال. ليس هذا وحسب، بل يبدو أن شبكة عبد القدير خان حجبت عن ليبيا معلومات أساسية تتعلق بتصميم الأسلحة النووية. وأخيراً، فقد عكس اعتماد ليبيا على شبكة عبد القدير خان مدى محدودية خيارات النظام الليبي في ظل القيود الدولية المشددة، التي نجمت عن العقوبات الأمريكية والأممية التي فُرضت على ليبيا. بينما رأى السيد ماهلي أن لجوء الليبيين إلى طرائق غير مشروعة من أجل الحصول على التقانة النووية أجبرهم على القبول بدفع مبالغ خيالية «فاقت كثيراً الأسعار الحقيقية للمواد والأجهزة المتخلفة نسبياً» التي اضطروا إلى شرائها من شبكة عبد القدير خان[١٣٦].

(١٣٦) Mahley, "Dismantling Libyan Weapons", pp. 7–8.

الفصل الثالث

قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي

مقدمة

جاء قرار ليبيا التخلي عن طموحاتها النووية كنتيجة مباشرة للمفاوضات السرية التي أجرتها الحكومات الليبية والبريطانية والأمريكية. ولا عجب في أن يُثير مثل هذا القرار الاستراتيجي العديد من التقييمات والآراء التي تباينت أساساً من حيث الأهمية النسبية، التي أولتها لمختلف العوامل التي أدت إلى بلورة هذا القرار الليبي وخروجه إلى النور. غير أن العوامل التي اشتركت أهم التقييمات والآراء في تسليط الضوء عليها، هي:

- رغبة نظام القذافي في إنهاء العقوبات التي كانت مفروضة على بلاده وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام.
- دور الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات السرية.
- أثر سقوط نظام صدام حسين.
- الرافعة الاستخبارية التي أتاحت فرصة اعتراض إحدى السفن وهي في طريقها إلى ليبيا وعلى متنها شحنة من مكونات أجهزة طرد مركزي غازية، واكتشاف أن شبكة عبد القدير خان كانت وراء تلك الشحنة.

يحلل هذا الفصل قرار النظام الليبي التخلي عن الخيار النووي، بادئاً بعرض وتحليل وجهات النظر الرسمية التي أبدتها حياله ليبيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وهي الدول الثلاث الوحيدة التي انخرطت في المفاوضات السرية المباشرة التي أفضت إليه. فعلى الرغم من وجود نقاط مشتركة بين هذه الآراء الرسمية، فإنها هي الأخرى تباينت من حيث الوزن الذي أعطته لمختلف العوامل التي دفعت ليبيا إلى التخلي عن طموحاتها النووية. لكن إدراك

أبعاد هذه الآراء الرسمية يجعل من الممكن تحديد جملة من القضايا الجديرة بالدراسة التحليلية المعمقة، علماً أن السمة الأبرز للحالة الليبية تمثلت في حقيقة أن أهم القرارات التي اتخذها النظام الليبي نبعت بالأساس من حرصه الشديد على ضمان مصالحه الضيقة.

أولاً: تحليل وجهات النظر الرسمية الأولية

إذاً، كيف صورت الحكومات الليبية والبريطانية والأمريكية قرار ليبيا التخلي عن السعي لامتلاك أسلحة نووية؟ وما هي وجوه الاختلاف في مواقفها الأولية منه؟

١ - المنظار الليبي

اتضح من خلال مختلف التصريحات التي أدلى بها القذافي وابنه الأكبر وخلَفهُ المحتمل سيف الإسلام وبعض كبار المسؤولين الليبيين الآخرين أن الموقف الرسمي الليبي من مسألة أسلحة الدمار الشامل انطوى على عنصر محوري، هو: اعتقاد النظام الليبي أن المضي في السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل لا يخدم مصالحه الأمنية.

فقد أشار التصريح الرسمي الذي أعلنت طرابلس من خلاله قرارها الشهير إلى أن ليبيا «تؤمن بأن سباق التسلح لن يخدم أمنها ولا أمن المنطقة وأنه يتعارض مع تطلعها إلى عالم ينعم بالسلم والأمن»[١]. وعلى نحو مماثل، أكد التبليغ الرسمي الخطي الذي تلقاه مجلس الأمن الدولي من ليبيا بهذا الخصوص والذي كُشف النقاب عنه في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣ أكد أن ليبيا باتت على يقين بأن «سباق التسلح لن يضمن أمن ليبيا ولا المنطقة، ويتعارض مع رغبة ليبيا في عالم ينعم بالأمن والسلم»[٢].

وقد قال الزعيم الليبي في خطابه الموجه إلى الاتحاد الإفريقي في مارس ٢٠٠٤ «إن أمن ليبيا لا يأتي من خلال القنبلة النووية؛ لأن هذه القنبلة قد تسبب خطراً على البلد الذي يمتلكها»[٣]. كما أن سيف الإسلام سلط الضوء على أهمية العامل الأمني كأحد دوافع قرار

(١) "Libyan WMD: Tripoli's statement in full", BBC News Online.

(٢) "Security Council hails Libya's coop-eration with UN on weapons verifica-tion", UN News Service, 23 December 2003: http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/libya/libya-031223-unnews01.htm.

(٣) Gadhafi quoted by John Bolton, "The NPT: A Crisis of Non-Compliance",

ليبيا التخلي عن برنامجها النووي. ففي إحدى المقابلات التي أُجريت معه، أشار سيف الإسلام إلى أن ليبيا «أصبحت أكثر أمناً من دون هذه الأشياء»[٤]. وفي مناسبة أخرى، أشار سيف الإسلام إلى أن ليبيا كانت تطور أسلحة الدمار الشامل لاستخدامها في حال نشوب نزاع مسلح مع إسرائيل، لكن التقدم الذي حققته عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية «جعل هذا المخطط أمراً غير ضروري»[٥].

وعلى الرغم من أن العامل الأمني كان الدافع الرئيسي لقرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي وأسلحتها المحظورة دولياً، حرص النظام الليبي بوجه خاص على تصوير هذا القرار كمبادرة نابعة من إرادته الحرة. ويرجع ذلك إلى قلق ليبيا من أن يُنظر إليها وبخاصة في العالم العربي كدولة استسلمت كلياً للضغوط الخارجية وللتأثير القهري الذي أفرزته حرب العراق في أوائل عام ٢٠٠٣. لذا، سعى كبار المسؤولين الليبيين لتصوير قرار ليبيا التخلي عن السعي لتطوير أسلحة دمار شامل كجزء من عملية تغيير أشمل في المسار السياسي الليبي، وأن هذا التغيير جاء ليعكس التحول الذي طرأ على مجمل مناخ الأمن العالمي.

في إبريل ٢٠٠٤، أشار القذافي أثناء الزيارة التي قام بها لبروكسل والتقى خلالها بكبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى أن ليبيا قادت في الماضي حركة التحرر في العالم الثالث وإفريقيا، ولكنها «قررت الآن أن تقود حركة السلام العالمي» وأن «الخطوة الأولى لإثبات ذلك [قرار التخلي عن البرنامج النووي] قد تم اتخاذها طوعاً»[٦]. وفي فبراير ٢٠٠٤ قام وزير الخارجية الليبي عبد الرحمن شلقم بزيارة لندن، حيث كرر تأكيد مفهوم التغيير الواسع في سياسات ليبيا، قائلاً: «إن الأمور قد تغيرت، ونحن نمتلك الشجاعة الكافية لمراجعة سياساتنا وتوجهاتنا، والقافلة تسير...»[٧]. وقد أعرب عدد من أركان النظام الليبي، بمن فيهم القذافي نفسه، عن

Statement to the Third Session of the Preparatory Committee for the 2005 Review Conference of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, New York City, 27 April 2004: http://www.state.gov/t/us/rm/31848.htm.

(٤) "The New Gadhafi", *60 Minutes*, 10 March 2004, CBS News: http://www.cbsnews.com/stories/2004/03/09/60II/main604971.shtml

(٥) Kerr, "IAEA praises Libya for disarma-ment efforts".

(٦) Kathleen Knox, "EU–Libya: Ghaddafi visits Brussels in Tripoli's latest step coming in from the Cold", Radio Free Europe/Radio Liberty, 27 April 2004.

(٧) Patrick E. Tyler, "Blair may meet Qaddafi soon", *International Herald Tribune*, 11 February 2004, p. 3.

أملهم في أن تمثل «الخطوة الجريئة» التي قامت بها ليبيا «نموذجاً تحتذي به دول أخرى، وذلك بدءاً بدول منطقة الشرق الأوسط»[٨].

وفي إشارة خاصة إلى الحرب العراقية، ادعى شلقم أن ليبيا لم تتخذ قرارها بدافع الخوف من القوة التي استُخدمت ضد نظام صدام حسين، وأن «الصحافيين الحاقدين على ليبيا والعرب المعادين لها» هم الذين روّجوا لمثل هذه الأفكار التي تتناقض مع هذه الحقيقة[٩]. ثم أكد شلقم أن ليبيا انخرطت منذ عام ١٩٩٢ في محادثات دورية وموثقة على نحو جيد مع الولايات المتحدة حول مسألة التخلي عن برنامجها النووي. وتعزيزاً للحجة القائلة إن ليبيا تصرفت بمحض إرادتها، أكد شلقم أن تفعيل القرار الليبي سيكون موضع «التحقق» وليس «التفتيش» الدولي. وهذه محاولة واضحة من شلقم لإبراز الفرق بين موقف بلاده وسلوك العراق الذي تسبب بعمليات التفتيش الدولي عن أسلحته المحظورة قبل غزوه في عام ٢٠٠٣. كذلك الأمر، ادعى سيف الإسلام أن القرار الليبي لا علاقة له بالحرب على العراق. فقد قال في مقابلة أجرتها معه شبكة CNN الإخبارية: «إن المفاوضات بدأت قبل غزو العراق بوقت طويل، ولم نتخذ قرارنا لأننا كنا، مثلاً، خائفين أو تحت أي ضغط أو ابتزاز أمريكي»[١٠].

إضافة إلى تقديم المبررات الأمنية وادعاء أنهم تصرفوا بمحض إرادتهم، شدد كبار المسؤولين الليبيين في تصريحاتهم على إبراز دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار الليبي. فقد كرر عدد من رموز النظام الليبي الفكرة القائلة إن السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل كانت له آثار سيئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مشددين على أهمية تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا بالنسبة إلى مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

في الجلسة الختامية لقمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في مارس ٢٠٠٤، قال القذافي:

(٨) "Libyan WMD: Tripoli's statement in full", BBC News Online; "Security Council hails Libya's cooperation with UN on weapons verification", UN News Service.

(٩) Mary Dejevsky, "Libya decided 10 years ago against developing WMD without pressure, Foreign Minister says", *Independent*, 11 February 2004, p. 6; Anton La Guardia, "Blair talks with Gaddafi hinge on WPC progress", *Daily Telegraph*, 11 February 2004, p. 2.

(١٠) Dejevsky, "Libya decided 10 years ago against developing WMD without pressure, Foreign Minister says", p. 6; Laurie Kassman, "Libya Wrap (L O)", 20 December 2003, via GlobalSecurity.Org: http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/libya/libya-031220-3ee73869.htm; "Libya meets with UN nuclear inspectors", Reuters, 20 December 2003; "The New Gadhafi", *60 Minutes*.

«إن سباق التسلح النووي سياسة مجنونة تدمر الاقتصاد والحياة»[١١]. وقد قال شلقم لتلفزيون **الجزيرة** بُعيْد إعلان ليبيا قرارها التخلي عن برنامجها النووي إن ليبيا تخلت عن هذه الأنشطة من أجل «التركيز على مشاريع التنمية وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فبرامج التسلح النووي لم تجلب أي فائدة للشعب الليبي»[١٢]. وفي العاشر من مارس ٢٠٠٤، قال سيف الإسلام لصحيفة **الحياة** إن ليبيا اتخذت هذا القرار «بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية»، مشدداً على تعدد وتنوع العوامل التي ساهمت في اتخاذ ليبيا قرار التخلي عن السعي لتطوير أسلحة دمار شامل[١٣].

٢- المنظار البريطاني

شدد الموقف البريطاني الرسمي من قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي على دور الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات السرية في إقناع الليبيين باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة. ففي التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٣، قال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير: «يُظهر [هذا القرار الليبي] أنه من الممكن إن توافرت الإرادة الطيبة حل مشاكل انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر الحوار الجاد والبناء والمتابعة الفاعلة من قبل الوكالات الدولية المسؤولة. كما يبرهن [هذا القرار] على أن الدول قادرة على التخلي عن برامجها النووية طوعاً وبالوسائل السلمية». وينطوي هذا الموقف على إشارة غير مباشرة إلى حرب العراق التي ترى الحكومة البريطانية أنها شُنت بهدف نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وعلق بلير على ليبيا بقوله: «لقد أظهرت [الحالة الليبية] أننا نستطيع معالجة هذا التهديد بالوسائل غير العسكرية»[١٤]. وقد أشار وزير الخارجية البريطاني جاك سترو إلى أن بريطانيا بدأت الطريق الدبلوماسي مع ليبيا «قبل ست أو سبع سنوات»[١٥]. وقال سترو أيضاً: «ليس هناك ما يبرر الادعاء بوجود أي علاقة سببية مباشرة بين العمل العسكري الذي شهده العراق وهذه الخطوة الليبية»[١٦].

(١١) "Rid Africa of weapons of mass destruc-tion", *Pretoria News*, 1 March 2004, p. 2, via IndependentOnline: http://www.int.iol.co.za/index.php?set_id=1&click_id=68&art_id=vn20040301024056771C535508

(١٢) Kassman, "Libya Wrap".

(١٣) Kerr, "IAEA praises Libya for disarma-ment efforts".

(١٤) "Statement by the Prime Minister, Tony Blair", Durham, United Kingdom, 19 December 2003: http://www.number10.gov.uk/output/Page5077.asp.

(١٥) Kerr, "IAEA praises Libya for disarma-ment efforts".

(١٦) Dejevsky, "Libya decided 10 years ago against developing WMD without

٣- المنظار الأمريكي

في الوقت الذي اعترف الأمريكيون بأهمية الدبلوماسية ورغبة ليبيا الحقيقية في تطبيع علاقاتها مع الغرب، شددوا أيضاً على دور استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس بوش في إقناع الليبيين بالتخلي عن برنامجهم النووي، وخصوصاً المقاربة الأمريكية الحازمة لمسألة مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. فقد أعرب مسؤولون أمريكيون رفيعو المستوى عن اعتقادهم أن «تأثير» حرب العراق والمبادرة الأمنية لمنع انتشار الأسلحة النووية بقيادة الولايات المتحدة كانا من أهم العوامل التي ساهمت في تخلي ليبيا عن برنامجها النووي. فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من إشارة الرئيس بوش إلى أن «التفاهم مع ليبيا قد تحقق من خلال الدبلوماسية الهادئة»[١٧] ورد في رد الفعل الرسمي للبيت الأبيض على القرار الليبي ما يلي:

«لقد جاء القرار الذي أعلنته ليبيا اليوم كنتيجة طبيعية لاستراتيجية الرئيس التي تمنح الأنظمة [الحاكمة] فرصة تبني أحد خيارين، هما: إما السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل الذي ينطوي على مخاطر كبيرة وتكاليف باهظة وعزلة دولية؛ وإما التخلي عن هذه الأسلحة واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل العودة إلى المجتمع الدولي، والحصول على مساعدتنا لبناء مستقبل أفضل لمواطنيها».

واستطرد هذا الرد الرسمي ليشير إلى أن القرار الليبي كان نتيجة التصميم الأمريكي، خلال السنتين اللتين أعقبتا أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، على «العمل المشترك مع حلفائنا لمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل». ليس هذا وحسب، بل لقد لفتت الإدارة الأمريكية الانتباه إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي نصت على نزع أسلحة العراق المحظورة دولياً، والقضاء على نظام حركة طالبان في أفغانستان ومصادرة أجهزة حساسة في إطار المبادرة الأمنية لمنع انتشار الأسلحة النووية... إلخ. وفي الوقت الذي ادعت إدارة الرئيس بوش أن استراتيجيتها لمكافحة انتشار الأسلحة النووية نجحت في ليبيا، فهي سعت لتوجيه رسائل حازمة إلى دول أخرى تمتلك أسلحة دمار شامل أو تفكر في امتلاكها؛ فقد قال البيت الأبيض في هذا الصدد:

---

pres-sure, Foreign Minister says", p. 6.

(١٧) "President Bush: Libya Pledges to Dismantle WMD Programs", The White House, 19 December 2003: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/12/20031219-9.html.

«لقد وجهت هذه الإجراءات رسالة لا لبس فيها إلى الأنظمة التي تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، وهي أن هذه الأسلحة لا تجلب أي نفوذ أو مكانة وإنما تجلب العزلة وغيرها من العواقب الوخيمة. وعندما يتبنى القادة الخيار الحكيم والعقلاني المتمثل بنبذ العنف وأسلحة الدمار الشامل، فإنما يخدمون مصالح شعوبهم ويساهمون في ضمان أمن بلدانهم»[١٨].

أما مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لشؤون التحقق والامتثال بولا دي سوتر، فقد سلطت الضوء خلال شهادتها أمام الكونغرس في فبراير وسبتمبر ٢٠٠٤ على قضايا مماثلة لتلك التي شدد عليها البيت الأبيض. فقد أدلت في الثاني والعشرين من سبتمبر بما يلي:

«لقد كان واضحاً للقذافي أننا كنا مستعدين لاستخدام كل الأدوات التي نملكها لمنعه من الحصول على أي سلاح نووي. فالدبلوماسية الدولية المقرونة بالعقوبات الاقتصادية عزلت ليبيا وتركت أثراً عميقاً في اقتصادها ومكانتها الدولية. في الوقت نفسه، نجح تصميم إدارة الرئيس بوش على مكافحة السوق السوداء النووية في كشف برنامج ليبيا النووي السري وبرامج نووية سرية أخرى، وقلصت فرص نجاحها. ولا جدال في أن مثال العراق كان واضحاً كعين الشمس. كما أن توقيت حرب العراق كان مفيداً. ففي مارس ٢٠٠٣ حين كنا نستعد لغزو العراق كشفت ليبيا أول مرة عن بعض أنشطتها النووية، ولكن ذلك الكشف لم يرقَ إلى مستوى الاعتراف بامتلاكها برنامجاً للتسلح النووي. وفي أكتوبر، وبعد أن تمكنا وحلفاءنا في المبادرة الأمنية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من مصادرة الشحنة المحظورة التي كانت متجهة إلى طرابلس، سمح الليبيون لأول بعثة أمريكية متخصصة بالقدوم إلى بلدهم واعترفوا لها بامتلاك برنامج نووي، ثم قرروا في آخر المطاف إنهاء ذلك البرنامج»[١٩].

خلاصة القول هي أن واشنطن سعت لتصوير القرار الليبي كدليل على صحة استراتيجية إدارة الرئيس بوش لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك مع التشديد على صوابية قرار شن الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين لإبراز فاعلية الحرب الوقائية، التي

(١٨) "The President's National Security Strategy to Combat WMD: Libya's Announcement", Fact Sheet (Washington DC: The White House, 19 December 2003), via US State Department: http://www.state.gov/p/nea/rls/27462.htm.

(١٩) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, Committee on International Relations, US House of Representatives, 22 September 2004: http://wwwa.house.gov/interna-tional_relations/108/des092204.htm.

أصبحت في إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي. وجدير بالذكر أن أحد التقارير أكد أن دوغلاس فيث وكيل وزارة الدفاع الأمريكية في حينه أشار بصورة مباشرة إلى «تأثير الحرب الوقائية»، زاعماً أن سبب قرار القذافي يعود إلى «الدرس الذي تعلمه» من العمليات العسكرية، والتي قادتها الولايات المتحدة للقضاء على نظامي حركة طالبان وصدام حسين في أفغانستان والعراق على التوالي[٢٠].

استناداً إلى هذه الآراء الرسمية، يمكن تحديد عدد من القضايا التي بإمكانها إن بُحثت على نحو منهجي ومعمق تسليط مزيد من الضوء على قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي. وتتمثل أولى وأهم هذه القضايا في التغيير الذي طرأ على المسار السياسي الليبي منذ التسعينيات.

ثانياً: التغيير الذي شهده المسار السياسي الليبي

يعتقد أحد المراقبين المخضرمين المختصين في الشؤون الليبية أن قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي وأسلحتها المحظورة دولياً جاء في المقام الأول نتيجة «عملية طويلة ومنهجية» بدأتها ليبيا في أوائل التسعينيات بهدف إنعاش اقتصادها[٢١]. ويبدو أن هذه العملية قد بدأت قُبيل فرض عقوبات متعددة الأطراف على ليبيا في عام ١٩٩٢. وعلى مدى العقد التالي تقريباً، أدخل النظام الليبي تغييرات تدريجية أفضت في النهاية إلى تحول جذري في خطابه السياسي وعلاقاته الخارجية. وقد جاءت محصلة هذه التغييرات مغايرة تماماً لسياسة التحدي والعداء التي انتهجها النظام الليبي تجاه العالم الخارجي خلال الجزء الأكبر من العقدين السابقين. وأبرز ما تميز به التغيير الذي طرأ على المسار السياسي الليبي هو قرار النظام الليبي وقف دعمه للإرهاب العالمي، والتعاون التدريجي الذي تطور في النهاية ليتحول إلى تعاون كامل مع الحكومتين البريطانية والأمريكية من أجل حل قضية لوكربي، وإعادة توجيه علاقات ليبيا الخارجية نحو إفريقيا في إثر التخلي عن مفهوم الوحدة العربية. في آخر المطاف، خلق هذا المسار الجديد الإطار السياسي الذي اختارت ليبيا من خلاله التخلي عن السعي لامتلاك أسلحة نووية وكيميائية. إذاً، ما هي العوامل التي دفعت نظام القذافي إلى إحداث هذه التغييرات؟

(٢٠) Gertz, "Libyan sincerity on arms in doubt".

(٢١) St John, "Libya is Not Iraq: Preemptive Strikes, WMD and Diplomacy", *Middle East Journal*, vol. 58, no. 3, Summer 2004, p. 401.

١ – تنامي الضغوط الدولية

في النصف الأخير من عام ١٩٩١، وبعد أشهر من تصاعد الضغط الدولي على ليبيا لحملها على التعاون في تحقيقات حادثة لوكربي، وبعدما لاحت نُذر العقوبات الدولية في الأفق، بدأ خطاب نظام القذافي بالتغير. ففي ديسمبر، أعلن النظام الليبي قطع علاقاته مع المنظمات المتورطة في أعمال إرهابية، علماً أنه لم يُحسن مستوى تعاونه في قضية لوكربي[٢٢]. وهكذا، أصدر مجلس الأمن الدولي في يناير ١٩٩٢ قراره رقم ٧٣١ الذي دعا فيه طرابلس إلى تسليم المسؤولين الليبيين المتهمين بعملية التفجير وقبول تحمل مسؤولية أفعالهم، ودفع التعويضات المناسبة ونبذ الإرهاب وإثبات ذلك من خلال إجراءات ملموسة؛ فضلاً عن دعوة طرابلس إلى تقديم كل ما لديها من معلومات حول حادثة لوكربي، والتعاون الكامل مع التحقيق الفرنسي في حادثة سقوط طائرة تابعة لشركة UTA في عام ١٩٨٩، وذلك أثناء الرحلة رقم ٧٧٢.

ونتيجة غياب الاستجابة الليبية المناسبة، صدر القرار الأممي رقم ٧٤٨ في الحادي والثلاثين من مارس ١٩٩٢، والذي فرض حظراً على الرحلات الجوية من ليبيا وإليها حتى تاريخ تسليم المشتبه في ضلوعهما في حادثة لوكربي إلى السلطات البريطانية أو الأمريكية. وفي إثر استمرار فشل ليبيا في التعاون مع الشرعية الدولية، أصدر مجلس الأمن الدولي في الحادي عشر من نوفمبر ١٩٩٣ قراره رقم ٨٨٣ الذي نص على تشديد العقوبات المفروضة على ليبيا عبر حظر بيع المعدات والتجهيزات النفطية إليها وتجميد أصول ليبية في الخارج قُدّرت قيمتها ببضعة مليارات من الدولارات[٢٣]. وقد مُنع تزويد ليبيا «تجهيزات محددة تُستخدَم في نقل النفط والغاز الطبيعي»[٢٤]. كما نص القراران رقم ٧٤٨ و٨٨٣ على حرمان ليبيا استيراد أي تجهيزات أو مواد يمكنها استخدامها في تطوير أسلحة دمار شامل، أو في تعزيز قدراتها العسكرية التقليدية[٢٥].

---

(٢٢) Stephen D. Collins, "Dissuading State Support of Terrorism: Strikes or Sanctions? An Analysis of Dissuasion Measures Employed Against Libya", *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 27, no. 1, January–February 2004, p. 13.

(٢٣) See Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", p. 3; Ray Takeyh, "Qadhafi and the Challenge of Militant Islam", *The Washington Quarterly*, vol. 21, no. 3, Summer 1998, p. 163; Collins, "Dissuading State Support of Terrorism", p. 12.

(٢٤) James Wyllie, "Libya: regime stress", *Jane's Intelligence Review*, vol. 21, no. 7, December 1995, pp. 554–5.

(٢٥) Katzman, Congressional Research Service, "CRS Report for Congress: The Iran–Libya

لقد صُممت عقوبات الأمم المتحدة على نحو يجعل تأثيرها موجهاً ضد النظام الليبي مع الأخذ في الحسبان عدم «شل» اقتصاد ليبيا. وعلى الرغم من أن الحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا لم يكن بشمولية العقوبات الأمريكية أحادية الجانب، فإنه تسبب بمشكلة كبيرة لطرابلس، لأنه قلص قدرة النظام الليبي على تطوير علاقات تجارية مشروعة مع باقي دول العالم(٢٦). ومثل اعتماد ليبيا شبه الكامل على عائداتها النفطية أبرز نقطة ضعف اقتصادية لنظام القذافي. وبينما كانت عائدات النفط تمثل نحو ٩٩ في المئة من إجمالي صادرات ليبيا، كان قطاع النفط الليبي يستوعب نحو ١٠ في المئة من العمالة الوطنية فقط(٢٧).

ولأسباب تتعلق بالمصالح الاقتصادية الخاصة، عارض عدد من الحكومات الأوروبية فرض عقوبات أممية صارمة على ليبيا أو أي حظر شامل يمنع استيراد النفط الليبي. وبحسب بعض التقديرات، كانت نسبة ٩٥ في المئة من صادرات ليبيا النفطية تذهب إلى أوروبا، وكانت محطات تكرير النفط الألمانية والإيطالية تعتمد إلى حد كبير على الخام الليبي الخفيف(٢٨)، وهو ما يعني أن ليبيا كانت أهم دولة نفطية بالنسبة إلى ألمانيا وإيطاليا خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٤ (٢٩). أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي كان يستورد نحو ٨٥ في المئة من صادرات ليبيا النفطية خلال التسعينيات (في حين كانت ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا تستورد مجتمعة نحو ٨٠ في المئة من هذه الكمية)؛ وكانت ليبيا تستورد نحو ٧٥ في المئة من حاجاتها من أوروبا(٣٠).

عقب المعارضة الأوروبية الشديدة لفرض عقوبات أممية صارمة على ليبيا، سعت الولايات المتحدة لتشديد العقوبات الاقتصادية التي كانت تفرضها من جانب واحد على ليبيا، فصادق الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في أغسطس ١٩٩٦، على طلب الكونغرس تعديل نص قانون معاقبة إيران ليشمل ليبيا أيضاً؛ وبات يُعرَف بقانون العقوبات الإيرانية-الليبية لعام ١٩٩٦. ونص هذا القانون على منع الشركات الأجنبية تحت طائلة المسؤولية

Sanctions Act (ILSA)", (Washington DC: The Library of Congress, 31 July 2003), p. 2.

(٢٦) Collins, "Dissuading State Support of Terrorism", p. 11.

(٢٧) Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", pp. 5–7.

(٢٨) Ibid., pp. 3, 5–7.

(٢٩) *International Petroleum Monthly*, Energy Information Administration, US Department of Energy: http://www.eia.doe.gov/ipm/.

(٣٠) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 469.

القضائية من القيام باستثمارات تساهم مباشرة وفاعلٍ في تطوير موارد النفط أو الغاز الطبيعي في كل من إيران وليبيا[٣١]. ومع أن هذه الإجراءات أُعِدت أصلاً من أجل احتواء إيران، إلا أن الكونغرس برر تطبيقها على ليبيا بضرورة تصعيد الضغط المفروض على طرابلس لإرغامها على تسليم المشتبه في ضلوعهما في قضية لوكربي. وهكذا، التزمت الولايات المتحدة بمعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من أربعين مليون دولار خلال فترة اثني عشر شهراً في قطاع الطاقة الليبي. وبمجرد اعتبار الرئيس الأمريكي أن ليبيا قد استجابت لجميع مطالب مجلس الأمن الدولي، يصبح هذا القانون لاغياً بالنسبة إلى الجماهيرية الليبية[٣٢].

لقد كان من غير المفاجئ أن عارض الاتحاد الأوروبي قانون معاقبة إيران وليبيا نظراً إلى أنه كان يعد تطبيقاً لقانون أمريكي خارج أراضي الولايات المتحدة. ونتيجة الضغوط الأوروبية، وافقت إدارة الرئيس كلينتون على عدم معاقبة أول صفقة كانت تُعد انتهاكاً لأحكام هذا القانون، وهي عقد قُدّرت قيمته بملياري دولار أبرمته شركة توتال الفرنسية مع الحكومة الإيرانية لتطوير حقل بارس (Pars) للغاز الطبيعي بجنوب إيران[٣٣]. وفي وقت لاحق، رفعت الولايات المتحدة القيود الاستثمارية عن عدد من المؤسسات كالوكالة الإيطالية للطاقة (ENI) [٣٤]. وفي الحقيقة، نسفت المصالح التجارية الأوروبية مسعى الولايات المتحدة لفرض نظام شامل من العقوبات متعددة الأطراف على ليبيا[٣٥]. ومع ذلك، التزمت دول الاتحاد الأوروبي عموماً تنفيذ كل القرارات الأممية التي نصت على فرض عقوبات على ليبيا. وأهم مثال على ذلك هو

(٣١) "Report on United States Barriers to Trade And Investment 2004" (Brussels: European Commission, December 2004), p. 11: http://www.sice.oas.org/geograph/north/eureportonus.pdf.

(٣٢) وكان يجب فرض عقوبتين على الأقل من العقوبات التالية وفق الفصل السادس من قانون العقوبات الليبية الإيرانية: ١) منع القروض المصرفية والتسهيلات المالية وضمانات الائتمان الخاصة بالاستيراد والتصدير للصادرات الأمريكية عن الشركة الواقعة تحت العقوبات، ٢) حرمان الشركة الواقعة تحت العقوبات من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري والتقنية المفيدة عسكرياً. ٣) حرمان الشركة الواقعة تحت العقوبات من الحصول على قروض من المصارف الأمريكية بقيمة تتجاوز ١٠ مليون دولار أمريكي في عام واحد، ٤) إذا كانت الشركة الخاضعة للعقوبة مؤسسة مالية، يتم منع الشركة من توفير خدماتها كمتداول رئيسي في سندات الحكومة الأمريكية و/ أو منع خدمات هذه الشركة من الحصول على المساعدات للتمويلات الأمريكية، ٥) فرض حظر على شراء الحكومة الأمريكية من الشركة الخاضعة للعقوبات. ٦) فرض حظر على واردات الشركة الخاضعة للعقوبات بموجب قانون القوى الاقتصادية لحالات الطوارئ. انظر:
Katzman, "CRS Report for Congress: The Iran–Libya Sanctions Act (ILSA)", pp. 2–3.

(٣٣) Ibid., p. 4.

(٣٤) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 469.

(٣٥) Joffé, "Libya and Europe", pp. 75–92.

رفض السماح لليبيا بالمشاركة في عملية برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية، التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥ [٣٦].

٢- تأثير العقوبات

لقد كان للحظر الأمريكي أحادي الجانب والعقوبات الأممية متعددة الأطراف التي فُرضت على ليبيا عميق الأثر في الاقتصاد الليبي. وهذا ما ولّد بدوره مشاكل هددت بتقويض أمن نظام القذافي. فخلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، استغل النظام الليبي العائدات النفطية الهائلة نتيجة ارتفاع أسعار النفط كأداة لحشد التأييد الجماهيري بُغية ضمان بقائه في السلطة[٣٧]. وقد نجح النظام الليبي في ذلك عبر بناء وصيانة نظام فاعل للتعليم والرعاية الاجتماعية، إضافة إلى توفير المزيد من فرص العمل في القطاع العام. ليس هذا وحسب، بل كان كل مواطن ليبي ووافد مقيم بصورة شرعية يتمتع بحق الحصول مجاناً على المسكن والرعاية الصحية والغذاء والماء والكهرباء، فضلاً عن أن الحكومة الليبية وفرت لمواطنيها سيارات كانوا يسددون ثمنها بالتقسيط[٣٨]. غير أن انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات وتراجع صادرات ليبيا النفطية بسبب العقوبات الأممية المفروضة على وارداتها من المعدات والتجهيزات النفطية أديا إلى تناقص الموارد المالية للنظام الليبي[٣٩]. وقد تفاقم هذا الوضع المالي، لأن صناعة النفط في ليبيا كانت تعتمد كلياً على التقانة والمعدات الأمريكية. وبحسب ما أدلى به مدير الشركة الوطنية الليبية للنفط حمودة الأسود في مقابلة أُجرِيت معه في عام ١٩٩٩، فإن الولايات المتحدة قد وضعت كل قطعة غيار للمعدات النفطية على قائمة عام ١٩٨٦ للعقوبات أحادية الجانب التي فرضتها على ليبيا. وفي عام ١٩٩٢، كانت العقوبات متعددة الأطراف تعني أن ليبيا باتت غير قادرة على شراء المعدات النفطية بصورة قانونية من السوق العالمية[٤٠]. وأدى «الأثر الرادع» الذي تركه قانون العقوبات الإيرانية الليبية على الشركات غير الأمريكية المستثمرة والعاملة في ليبيا، أدى إلى الحد من مستوى إنتاج قطاع النفط الليبي.

(٣٦) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 469.

(٣٧) Ogunbadejo, "Qaddafi's North African Design", p. 155.

(٣٨) Alison Pargeter, "Libya: All change for no change", *The World Today*, August–September 2000, pp. 29–31.

(٣٩) See Collins, "Dissuading State Support of Terrorism", p. 11; Takeyh, "Qadhafi and the Challenge of Militant Islam", p. 163.

(٤٠) Viorst, "The Colonel in His Labyrinth", pp. 71–2.

ليس هذا وحسب، بل أدت العقوبات الأمريكية وما تلاها من عقوبات أممية فُرضت على ليبيا إلى تراجع أعمال التنقيب عن النفط في ليبيا، الأمر الذي حدّ من إمكان توسيع قطاع النفط الليبي[٤١]. فعلى سبيل المثال، كانت مستويات إنتاج النفط الليبي في السبعينيات ضعفي ما وصلت إليه في عام٢٠٠٣ [٤٢].

لقد أسهم ترافق التراجع الكبير في عائدات النفط مع عجز الحكومة الليبية عن زيادة الطاقة الإنتاجية بسبب الحظر التجاري أسهم في حدوث ضعف عام في الاقتصاد الليبي. وتفاقمت مشاكل الاقتصاد الليبي بسبب عدم فاعلية النظام الاشتراكي وآليات التخطيط والمراقبة المطبقة في القطاع العام المُتخم بالموظفين، إضافة إلى أن نظام القذافي منع الأجانب من التملك في ليبيا. وأظهر إجمالي الناتج المحلي أن ليبيا تحولت من بلد متكافئ مع دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٢ إلى دولة لم تحقق في عام ٢٠٠٣ سوى سُبع إجمالي الناتج المحلي الذي حققته الإمارات العربية المتحدة في السنة نفسها[٤٣]. وقد حدث هذا التراجع الملحوظ لأن ليبيا تمتلك موارد نفطية هائلة غير مستثمرة. وقد أفاد أحد التقارير أن ما تم استكشافه من النفط الليبي حتى الآن لا يتعدى ربع مخزون البلاد[٤٤].

أدى تراجع عائدات النفط الليبي إلى تقليص كبير في الإنفاق الليبي العام، لأن نسبة ٧٥ في المئة من الميزانية العامة كانت تأتي من عائدات نفط البلاد[٤٥] بقيت مستويات رواتب عمال وموظفي القطاع العام ثابتة عملياً خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٣. ويشير أحد التقارير إلى أن مجموع هذه الرواتب بلغ نحو ٦٠ في المئة من إجمالي الإنفاق العام، لأن أعداد موظفي القطاع

(٤١) See Neil Ford, "Libya Springs a Surprise", *The Middle East*, February 2004, pp. 32–5; "Libya", *Country Analysis Briefs*, Energy Information Administration, US Department of Energy, January 2004: http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/libya.html; "Beating Swords Into Oil Shares", *Economist*, 30 December 2003.

(٤٢) "Beating Swords into Oil Shares", *Economist*.

(٤٣) "Libya WMD Pledge: Result of Iraq War or 'Persistent Diplomacy'?", Issue Focus, US Department of State International Information Programes, Office of Research, 24 December 2003, via GlobalSecurity.Org: http://www.glo balsecurity.org/wmd/library/news/libya/wwwh31225.htm.

(٤٤) Binyon, "West beats path to forgive Libya its pariah status", *The Times*, 18 January 2005; "Beating Swords into Oil Shares", *Economist*.

(٤٥) "Libya", *Country Analysis Briefs*, US Department of Energy, July 2004; Ford, "Libya edges back into fold", *The Middle East*, October 2003, pp. 46–9.

العام شهدت ارتفاعاً متواصلاً خلال تلك الفترة[٤٦]. وبالتالي، أصبح القطاع العام الليبي عاجزاً عن استيعاب المزيد من العمال والموظفين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة؛ ففي عام ٢٠٠٣، بحسب الإحصائيات، بلغت نسبة البطالة في ليبيا نحو ٢٥ في المئة، بينما بلغ معدل نمو القوة العاملة في السنوات القليلة التي سبقت عام ٢٠٠٣ نحو ٤ في المئة سنوياً[٤٧].

في المحصلة، أسهم تدني مستوى المعيشة في تنامي مشاعر الاستياء الشعبي من أداء الحكومة الليبية التي أصبحت عاجزة عن توفير الحاجات والخدمات الأساسية لمواطنيها. كما أن نظام القذافي وجد نفسه أمام جيل من الشباب الذي يعاني البطالة والتهميش السياسي، ولا يتورع عن انتقاد توجهات الحكومة والنظام ويميل إلى تأييد أحزاب المعارضة[٤٨].

لطالما كانت حركة الإخوان المسلمين الليبية مصدر قلق عميق بالنسبة إلى نظام القذافي، لأنها زاوجت بين الشريعة الإسلامية والإصلاح الاقتصادي والسياسي. كما أن الضائقة الاقتصادية جعلت من أجندة الإخوان المسلمين خياراً جذاباً للكثير من العمال والتجار وصغار الموظفين الليبيين. وعلى وجه الخصوص، اجتذبت برامج الرعاية الاجتماعية التي تبنتها الحركة أغلبية فقراء المدن الليبية. أما الحزب المعارض الثاني فهو جبهة الإنقاذ الوطني. وتتمتع هذه الحركة بقاعدة شعبية عريضة نجحت في وضع برنامج سياسي يرضي معارضي نظام القذافي العلمانيين والإسلاميين على حد سواء[٤٩]. وفي أواسط التسعينيات، شهدت ليبيا موجة كبيرة من أعمال العنف التي قامت بها جماعات إسلامية مسلحة ضد الدولة والنظام الليبيين. وراوحت هذه الأعمال بين التصادم مع قوى الأمن الداخلي وبين محاولة اغتيال القذافي نفسه في أغسطس ١٩٩٥. لكن هذه الأحداث العنيفة عكست مدى تنامي استياء الشعب الليبي من نظام القذافي نتيجة سياساته القمعية وسوء إدارة الاقتصاد الوطني، وأثبتت أن حركة التمرد الإسلامي

(٤٦) Binyon, "West beats path to forgive Libya its pariah status"; "Libya", *Country Analysis Briefs*, US Department of Energy, January 2004.

(٤٧) Pargeter, "Libya: All change for no change", p. 30; "Beating Swords into Oil Shares", *Economist*. Beyond the general populous, the sanctions also undermined the capa-bilities and preparedness of Libya's armed forces, with the air force hit particularly hard by the aviation embargo. Collins, 'Dissuading State Support of Terrorism', p. 11.

(٤٨) Pargeter, "Libya: All change for no change", pp. 30–31; Binyon, "West beats path to forgive Libya its pariah status".

(٤٩) Takeyh, "Qadhafi and the Challenge of Militant Islam", pp. 167–8.

في ليبيا كانت قادرة على مواجهة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، وهو ما يعني أنها ربما كانت قادرة على تهديد أمن نظام القذافي نفسه. وكان حزب التحرير الإسلامي وحركة الاستشهاد الإسلامي من بين الجماعات الإسلامية الليبية المعارضة، التي أيدت استخدام السلاح ضد النظام الحاكم. وبينما ركز حزب التحرير الإسلامي على بناء روابط وثيقة مع الحركات الطلابية والجيش الليبي، استطاعت حركة الاستشهاد الإسلامي تجنيد المجاهدين الليبيين العائدين من حرب أفغانستان في صفوفها، لأنهم كانوا يعانون «ضيق ذات اليد»[٥٠]. وزُعِم أن هناك منظمة ليبية مرتبطة بتنظيم القاعدة، وهي: جيش المجاهدين الليبيين[٥١].

يُستخلص مما تقدم أن العقوبات الأممية والعزلة الدولية وفشل النظام الليبي في إدارة الاقتصاد الوطني كانت كلها عوامل رئيسية أدت إلى تنامي استياء الشعب الليبي من نظام القذافي واتساع القاعدة الجماهيرية المؤيدة لأحزاب المعارضة. وقد مثّل هذا الوضع مشكلة خطيرة بالنسبة إلى القذافي، الذي أدرك أن حلها كان يكمن في تعزيز الاقتصاد الوطني وإصلاح السياسات الداخلية. وهكذا، أُعطِيت الأولوية لتحديث وتوسيع قطاع النفط وإنعاش الاقتصاد الليبي المنهك وتشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا. وهذا ما حتم على نظام القذافي اتخاذ خطوات فاعلة لإنهاء الحظر التجاري الذي كانت تفرضه الأمم والولايات المتحدة على ليبيا، والعودة إلى تطبيع العلاقات مع الغرب عموماً والولايات المتحدة بوجه خاص. وفي الحقيقة، أُفيد أن النظام الليبي أنشأ في ربيع عام ١٩٩٢، أي في إثر العقوبات الأممية الأولى، «لجنة عليا» كُلفت تحديداً مهمة إعادة فتح قنوات التواصل مع واشنطن[٥٢].

٣- تراجع الدعم الليبي للإرهاب والتعاون في قضية لوكربي

قلصت ليبيا عقب فرض عقوبات متعددة الأطراف عليها، دعمها للمنظمات والأنشطة الإرهابية على نحو دراماتيكي. ومثّل هذا التغيير، حينذاك، التطور الأبرز في السياسة الخارجية للنظام الليبي. ففي عام ٢٠٠٢، قالت وزارة الخارجية الأمريكية: «لا توجد منذ عام ١٩٩٤ أي تقارير موثوق فيها تشير إلى تورط ليبيا في أعمال إرهابية»[٥٣]. وفي عام ٢٠٠٣، قالت وزارة

(٥٠) Ibid.

(٥١) St John, "Libyan Foreign Policy", pp. 473–4.

(٥٢) St John, "Libya is Not Iraq", p. 390.

(٥٣) Sharon Squassoni, Congressional Research Service, "CRS Report for Congress: Globalizing Cooperative Threat Reduction: A Survey of Options"(Washington DC: The Library

الخارجية الأمريكية أيضاً: «خلال العقد المنصرم، وجد المسؤولون الرسميون والمراقبون المستقلون المختصون بالشؤون الليبية صعوبات كبيرة في إيجاد أي دليل على تورط ليبيا في أعمال إرهابية»[٥٤]. وجاء خروج ليبيا الواضح من عالم الإرهاب خلال التسعينيات منسجماً تماماً مع المطالب الأممية التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٣١.

وفي أغسطس ١٩٩٨، وبعد فترة من الجمود في قضية لوكربي، قبل نظام القذافي اقتراحاً بريطانياً أمريكياً قضى بمحاكمة المتّهمين بتفجير لوكربي في هولندا وفق القانون الأسكتلندي. ورداً على هذا الموقف، أصدر مجلس الأمن القرار ١١٩٢ الذي دعا فيه إلى تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا فور تسليم المتّهمين؛ وهذا ما حدث بالفعل في إبريل١٩٩٩ [٥٥]. وقد رأى العديد من المسؤولين والمراقبين الغربيين أن هذه التطورات دليل واضح على إمكان نجاح سياسات العقوبات متعددة الأطراف وفرض العزلة الدولية في إقناع الأنظمة المتشددة بضرورة الاعتدال في سياساتها وتصرفاتها[٥٦]. وفي خصوص تأثير الضغط الاقتصادي، ادعت ليبيا أنها خسرت في الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠١ جراء العقوبات الدولية ما قيمته ٢٦,٥ مليار دولار أمريكي «على هيئة مدفوعات مباشرة وعائدات محتملة وأصول مجمدة»[٥٧]. وفي أواخر التسعينيات، نجح القذافي في احتواء المعارضة الداخلية، سواء كانت داخل الجيش أو في صفوف الطلاب أو تمثلت في المجموعات القبلية والحركات الإسلامية المسلحة وهذا ما سهل عليه تسليم المشتبه في ضلوعهما في حادثة لوكربي[٥٨].

مثّل قرار ليبيا التعاون في قضية لوكربي تحولاً جذرياً في علاقاتها الخارجية، لأنه أتاح لها إمكان استعادة روابطها الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي. وعلى الرغم من تعليق الحظر التجاري متعدد الأطراف، فقد ظلت العقوبات الأمريكية قائمة. في تلك الأثناء، ظل إلغاء جميع العقوبات الأممية المفروضة على ليبيا مرهوناً باستمرار تعاون النظام الليبي مع التحقيقات الخاصة بقضيتي لوكربي وطائرة شركة UTA. وفي الحقيقة، استمر تراجع

of Congress, 15 April 2004), pp. 8–9: http://fpc.state.gov/documents/organization/32006.pdf.

(٥٤) Alterman and Morrison, "Is it Time to Engage Libya?"

(٥٥) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 465.

(٥٦) See Neumann, Speech to the Middle East Institute, 30 November 1999: http://www.fas.org/news/libya/991130-libya-usia1.htm.

(٥٧) Joffé, "Libya and Europe", p. 87.

(٥٨) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 476.

الدعم الليبي للإرهاب. ففي عام ١٩٩٩، مثلاً، طرد القذافي منظمة أبو نضال وأعضاءها من ليبيا[٥٩]. كما أن القذافي نفسه شاطر دولاً أخرى في المنطقة قلقها من أعمال الجماعات الإسلامية المسلحة، وخصوصاً تلك المرتبطة بشبكة تنظيم القاعدة[٦٠]. وهكذا، بدأت ليبيا بالتعاون الجاد مع مصر والأردن واليمن في مجال مكافحة الإرهاب[٦١]. وعقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أدلى القذافي بتصريحات مناهضة للإرهاب وبدأ بتزويد الولايات المتحدة بمعلومات استخبارية حول تنظيم القاعدة.

بدأ القذافي في التسعينيات أيضاً، بالتوازي مع تراجعه عن دعمه للإرهاب، بالإعراب عن دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وعلى الرغم من استمرار خطابه المعادي لإسرائيل، بدأ النظام الليبي بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة وبوقف دعمه للمنظمات الفلسطينية المتطرفة، بما فيها منظمة أبو نضال وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية[٦٢].

٤ – الوحدة الإفريقية بدلاً من الوحدة العربية

تضمن التغيير في المسار السياسي الليبي عنصراً آخر تمثل بتطوير العلاقات الليبية مع مختلف الدول الإفريقية[٦٣]. وقد حدث هذا التحول بالتوازي مع إعلان ليبيا عزمها الانسحاب من جامعة الدول العربية وفك ارتباطها بالعالم العربي، علماً أن العالم العربي مثّل خلال ذروة القومية العربية في السبعينيات والثمانينيات نقطة محورية بالنسبة إلى نظام القذافي[٦٤]. وقد أعرب النظام الليبي عن استيائه من غياب الدعم العربي لجهوده الرامية إلى «كسر الحظر» المفروض على بلاده، الذي تضمن وقف الرحلات الجوية من ليبيا وإليها[٦٥].

(٥٩) تأسست منظمة أبو نضال في عام ١٩٧٤ جراء انشقاق أبو نضال عن منظمة التحرير الفلسطينية عقب تقديم ياسر عرفات اقتراح بقيام سلطة وطنية في قطاع غزة والضفة الغربية كخطوة نحو إنشاء الدولة الفلسطينية. انظر: "Abu Nidal Organization", Council on Foreign Relations, http://www.cfr.org/publication/9153/#6; Kenneth Katzman, CRS Report for Congress, "Terrorism: Near Eastern Groups and State Sponsors".

(٦٠) Neumann, Speech to the Middle East Institute, 30 November 1999.

(٦١) "Neumann's Senate Testimony on US Policy Toward Libya", 4 May 2000.

(٦٢) Neumann, Speech to the Middle East Institute, 30 November 1999.

(٦٣) Ford, "Libya edges back into fold", pp. 46–9.

(٦٤) "Qadhafi's helping hand", Editorial, *Middle East International*, no. 716, 8 January 2004.

(٦٥) Joffé, "Libya and Europe", p. 87. See also Collins, "Dissuading State Support of

عكس التغيير العلني الواضح في محور العلاقات الخارجية الليبية والجهود التي بذلتها ليبيا لتعزيز التعاون بين مختلف الدول الإفريقية، رغبة القذافي في العودة إلى الظهور كلاعب قوي على المسرح الدولي[٦٦]. في الوقت نفسه، تبين أن ليبيا سعت من خلال تطوير علاقات وثيقة مع دول إفريقية أخرى إلى بناء تحالف داعم لها في مسعاها لرفع جميع العقوبات الأممية التي كانت مفروضة عليها[٦٧]. وفي نهاية عام ١٩٩٧، بدأت تظهر خروقات متفرقة للحظر التجاري متعدد الأطراف الذي كان مفروضاً على ليبيا، وكان الزعماء الأفارقة في مقدمة معارضي ذلك الحظر[٦٨]. ولا شك في أن المساعدات المالية التي قدمتها ليبيا إلى العديد من الدول الإفريقية أدت دوراً جوهرياً في وقوف هذه الدول إلى جانب ليبيا. فعلى سبيل المثال، غطت ليبيا العجز في ميزانيات إحدى عشرة دولة بمنظمة الوحدة الإفريقية خلال السنة المالية ٢٠٠١ –٢٠٠٢ [٦٩]. وفي يونيو ١٩٩٨، هددت منظمة الوحدة الإفريقية بتجاهل العقوبات المفروضة على ليبيا إذا لم يتم حل قضية لوكربي خلال ثلاثة أشهر. وقد قيل إن هذا التهديد كان كافياً لدفع الحكومتين البريطانية والأمريكية للقبول بتسليم المشتبه فيهما إلى المحكمة الدولية بلاهاي، ومحاكمتهما هناك وفق القانون الأسكتلندي[٧٠].

في عام ١٩٩٩، وبعد تعليق العقوبات الأممية التي كانت مفروضة على بلاده، نشط القذافي بصورة لافتة للنظر في مجال تعزيز الوحدة الإفريقية. ففي أغسطس، اقترح القذافي بناء اتحاد للدول الإفريقية ومصرفاً مركزياً إفريقياً وركز في كلمته على قضايا التنمية في إفريقيا. كما اقترح القذافي في وقت لاحق إنشاء محكمة إفريقية وإقامة جيش ومجلس تشريعي إفريقيَيْن. وبعد استبدال منظمة الوحدة الإفريقية بالاتحاد الإفريقي في عام ٢٠٠٢، أصبحت ليبيا إحدى أكبر الدول المانحة بالاتحاد[٧١].

Terrorism", p. 12; St John, "Libyan Foreign Policy", pp. 465–6.

(٦٦) Collins, "Dissuading State Support of Terrorism", p. 12.

(٦٧) Alterman and Morrison, "Is it Time to Engage Libya?"

(٦٨) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 464.

(٦٩) Konstantinos Magliveras, "Quaddafi's Libya and the African Union", *Perihelion* Articles, (Larnaca: European Rim Policy and Investment Council, March 2003): http://www.erpic.org/perihelion/arti-cles2003/march/libya.htm.

(٧٠) Collins, "Dissuading State Support of Terrorism", p. 14.

(٧١) St John, "Libyan Foreign Policy", pp.465–8; Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", pp. 5–7.

٥- الإصلاحات الداخلية

إضافة إلى تغيير المسار على المستوى الدولي، بدأ القذافي في إثر تعليق العقوبات الأممية بإدخال إصلاحات محلية تضمنت قرار مارس ٢٠٠٠، الذي نص على حل وزارات الزراعة والتعليم والصحة والإسكان والثروة المعدنية والتخطيط والاتصالات والنقل، وإعادة إناطة المسؤولية في هذه المجالات إلى المجالس المحلية[٧٢]. ويبدو أن هذا القرار جاء لأن القذافي كان يرغب في أن تُلقى تبعات مشاكل ليبيا الاقتصادية والإدارية على الحكومة الليبية، وليس عليه شخصياً؛ ففي إثر تعليق العقوبات الأممية، لم يعدْ باستطاعة القذافي ادعاء أن العالم الخارجي هو سبب مشاكل البلاد[٧٣].

وفي الوقت الذي بدا أن هدف هذه الإصلاحات الأولية كان توجيه الانتقادات بعيداً من القذافي، أعلن النظام الليبي في يونيو ٢٠٠٣ أن تجربته الطويلة أثبتت فشل الاشتراكية والتخطيط المركزي، وأنه لا بد من خصخصة القطاع العام و»تحرير الاقتصاد»[٧٤]. وفي وقت لاحق، عُين وزير التجارة والاقتصاد السابق وخريج جامعة هارفرد شكري محمد غانم، رئيساً للوزراء وأُعطي توجيهات ببدء العمل على تطبيق الإصلاحات التي أعلنها النظام الليبي في يونيو. وفي أكتوبر ٢٠٠٣، أعلن غانم وهو من أنصار الخصخصة والاستثمار الأجنبي أنه سيُصار في عام ٢٠٠٤ إلى خصخصة قائمة طويلة تضمنت ٣٦١ شركة عامة كانت تعمل في مجالات الزراعة وصناعات الإسمنت والفولاذ والبتروكيميائيات وغيرها[٧٥]. وهكذا، بدأ النظام الليبي بالتخلي عن معارضته الطويلة لمبدأ تملك الأجانب أصولاً ليبية[٧٦].

من هنا، يتضح أن نظام القذافي أدخل في التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين إصلاحات تدريجية أحدثت في النهاية بفعل تأثيرها التراكمي تحولاً جوهرياً في علاقاته الخارجية. لذا، لا بد من مقاربة قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي في ضوء هذه الخلفية.

(٧٢) Pargeter, "Libya: All change for no change", p. 29; Mark, "CRS Issue Brief for Congress: Libya", pp. 5–7.

(٧٣) Gadhafi kept tight control in the fields of foreign affairs, defence, justice, finance and security. Pargeter, "Libya: All change for no change", p. 29.

(٧٤) James Badcock, "Coming in from the Cold", *Africa Today*, February 2004, pp. 10–11.

(٧٥) "Libya", *Country Analysis Briefs*, Energy Information Administration, US Department of Energy, January 2004.

(٧٦) Ford, "Libya edges back into fold", pp. 46–9.

ثالثاً: الدبلوماسية والمفاوضات السرية: نهاية اللعبة النووية

لقد نجحت ليبيا في الحصول على تعليق للعقوبات الدولية في عام ١٩٩٩، لكن إلغاء هذه العقوبات بصورة كاملة لم يحدث إلا بعد أربع سنوات من تعليقها. وقد تطلب هذا الأمر في النهاية امتثال ليبيا الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، التي صدرت في عام ١٩٩٢. وبعد اثني عشر شهراً من تحرر ليبيا من العقوبات الدولية متعددة الأطراف، رُفعت عنها العقوبات الأمريكية. وجاء ذلك عقب تحقق السلطات الأمريكية المختصة من تخلي النظام الليبي عن سعيه لامتلاك أسلحة نووية وكيميائية. لكن قرار ليبيا التخلي طوعاً عن السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل جاء بالأساس كجزء من النشاط الدبلوماسي الواسع الذي أطلقه نظام القذافي في أواخر التسعينيات. وهكذا، أثبتت الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات السرية التي شاركت فيها ليبيا وبريطانيا والولايات المتحدة، قدرتها على تأدية دور محوري في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أن ليبيا لم تُعلن قرارها الاستراتيجي إلا في ديسمبر ٢٠٠٣، فقد سبق لنظام القذافي في أوائل التسعينيات تحديداً أن برهن على استعداده للتخلي كلياً عن خيار امتلاك أسلحة دمار شامل مقابل تفادي العقوبات الأمريكية والأممية. وكجزء من المحاولات الليبية لإعادة فتح قنوات للتواصل مع الولايات المتحدة، سعى النظام الليبي في أوائل عام ١٩٩٢ إلى التحاور مع واشنطن لإيجاد حل دبلوماسي لمسألة البرنامج النووي الليبي(٧٧). غير أن إدارة الرئيس جورج بوش الأب رفضت التحاور مع ليبيا، وشددت على ضرورة امتثالها لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية لوكربي قبل الشروع في أي حوار معها(٧٨).

(٧٧) Dejevsky, "Libya decided 10 years ago against developing WMD without pres-sure, Foreign Minister says", p. 6.

(٧٨) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 464.

تتمثل أحد الأمثلة الواضحة على سعي ليبيا للتواصل مع الولايات المتحدة في ذلك الوقت في إشراك جاري هارت (Gary Hart)، العضو السابق في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية كولورادو والمرشح الديمقراطي للرئاسة، حيث أجريت اتصالات معه من خلال أحد الجواسيس الليبيين خلال رحلة عمل إلى اليونان في فبراير ١٩٩٢ وطلب منه توصيل رسالة الرئيس القذافي إلى إدارة بوش ولكن جاء رد أحد مسئولي وزارة الخارجية بأنه من غير الممكن إقامة مناقشات مع الأطراف الليبية تسليم المتهمين بتفجير طائرة بانام الأمريكية. وحسب ما ذكره السيناتور جون، فقد أبلغ جاري هارت عن قيام الليبيين بمحاولات مشابهة ولكن لم يتم التعامل مع أي منها بصورة جدية. وبالرغم من رد واشنطن، فقد سافر جاري هارت إلى ليبيا في مارس ١٩٩٢ حيث التقى بجلود، الذي كانت تربطه بالقذافي علاقة صداقة طويلة إلى جانب أنه كان زميله في الثورة، والتقى أيضاً بموسى كوسا، رئيس المخابرات الخارجية ومرافق القذافي الدائم. وأخبر جاري مضيفوه بأن أي محادثات تعقد لتسليم متهمي لوكيربي مقابل إقامة مفاوضات لتعليق العقوبات يجب أن تتناول وضع

١ – على هامش قضية لوكربي

يبدو أن المفاوضات السرية التي وضعت أسس التسوية النهائية لقضية لوكربي لم تبدأ بين وزارة الخارجية الأمريكية والنظام الليبي قبل ربيع عام ١٩٩٩. فخلال السنتين الأخيرتين لرئاسة كلينتون (١٩٩٩ ـ٢٠٠٠)، أبلغت الحكومة الأمريكية نظام القذافي على هامش مفاوضات لوكربي أنه يتعين على ليبيا تبديد المخاوف المتعلقة بطموحاتها النووية، وليس نبذ الإرهاب فقط، وذلك قبل أن تقبل الولايات المتحدة بعودة ليبيا إلى الحظيرة الدولية. واتخذت الحكومة البريطانية موقفاً مماثلاً، وهو ما يعني أن حل قضية لوكربي فقط كان غير كافٍ لتطبيع العلاقات الليبية –الأمريكية[٧٩].

أدت الحكومة البريطانية دوراً محورياً في تسهيل المفاوضات السرية التي أفضت إلى حل قضية لوكربي، ومن ثم حل مسألة برنامج ليبيا النووي[٨٠]. وتكمن أهمية الدور البريطاني في حقيقة أن بريطانيا كانت «قناة التواصل السري» حين كان الليبيون لا يستطيعون التحاور مع الأمريكيين بصورة مباشرة. وفي يوليو ١٩٩٩، استأنفت لندن علاقاتها الدبلوماسية مع طرابلس. وجاء ذلك بعد أن قبلت ليبيا تحمل مسؤولية مقتل الشرطية اللندنية إيفون فليتشير في عام ١٩٨٤، ووافقت على التعاون في التحقيقات الخاصة بتلك العملية[٨١]. وفي إثر استئناف العلاقات الرسمية بين طرابلس ولندن، سارعت الأخيرة إلى إرسال بعثة دبلوماسية إلى طرابلس في خطوة ثبت لاحقاً أنها ساهمت بفاعلية في فك العزلة الدولية التي كانت مفروضة على نظام القذافي.

يبدو أن أحد العوامل التي شجعت حكومة بلير على التعاون مع نظام القذافي بعد تعليق العقوبات متعددة الأطراف تمثل في إمكان مشاركة بريطانيا في إعادة إحياء الاقتصاد الليبي في

نهاية مؤكدة للأنشطة الإرهابية والإقلاع عن برنامج أسلحة الدمار الشامل. وجاء رد جلود «بطرح كافة الأمور على طاولة المفاوضات» (St John, «Libya is Not Iraq,» pp. 388–9) وفي يناير ١٩٩٢، تولى محمد بوخريس، ليبي أمريكي عرف بعلاقته الجيدة مع أبناء القذافي مهمة الترتيب للقاء يجمع بين ويليام روجرز (William Rogers)، مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية خلال إدارة فورد، والرئيس معمر القذافي في ليبيا. ووردت أنباء عن قيام روجرز بإبلاغ الرئيس الليبي بضرورة تسليم مشتبهي لوكربي وإظهار شجبه للإرهاب والتوقف عن التدخل في شئون الدول الإفريقية الأخرى وتقديم فحص كامل لمنشآت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. انظر:
Barbara Slavin, "Libya's Rehabilitation in the works since early 90s".

(٧٩) Frantz and Meyer, "The Deal to Disarm Kadafi", *Los Angeles Times*, 13 March 2005.

(٨٠) Joffé, "Libya: Who Blinked and Why", *Current History*, vol. 103, no. 673, May 2004, p. 221.

(٨١) St John, "Libyan Foreign Policy", p. 470.

مرحلة ما بعد إلغاء تلك العقوبات[٨٢]. ويُروى أن بريطانيا أبقت على «اتصالات غير رسمية» مع ليبيا خلال السنوات الخمس عشرة التي سبقت عام ١٩٩٩، على الرغم من قطع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع ليبيا في عام١٩٨٣ [٨٣]. وجدير بالذكر أنه بعد إعلان ليبيا قرارها التخلي عن برنامجها النووي في ديسمبر ٢٠٠٣، أعرب كبار المسؤولين الليبيين، بمن فيهم القذافي ونجله سيف الإسلام وغانم، عن شكرهم لبريطانيا وبلير على «بذل جهود جبارة لإخراج ليبيا من العزلة»[٨٤]. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية اضطلعت بالتأكيد بدور محوري في المفاوضات السرية لكونها حلقة الوصل بين الليبيين والأمريكيين فإن الولايات المتحدة وحدها هي التي كانت تمتلك القدرة على تحقيق ما كان ينشده الليبيون، ألا وهو إنهاء العقوبات الأمريكية وتطبيع العلاقات مع واشنطن[٨٥].

أ – الجولة الأولى من المفاوضات

تمثلت الجولة الأولى من المفاوضات السرية في المحادثات التي جرت في بريطانيا وسويسرا خلال الفترة من مايو ١٩٩٩ إلى أوائل عام ٢٠٠٠. وكان رئيس الاستخبارات الخارجية الليبية موسى كوسا من بين المفاوضين الليبيين، الأمر الذي أثبت بقاءه ضمن فريق المفاوضين الليبيين منذ مطلع التسعينيات[٨٦]. أما مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى في عهد الرئيس كلينتون مارتن إنديك، الذي بدأ الاتصالات السرية مع الليبيين كممثل للولايات المتحدة، فقد حذر الليبيين، مشدداً على أن استمرار المحادثات كان يتوقف على بقائها سرية وعلى وقف طرابلس جميع جهودها الأخرى الرامية إلى رفع العقوبات؛ وقد تبين لاحقاً أن الليبيين التزموا بهذين الشرطين[٨٧]. ومع أن تسليم المشتبه فيهما في قضية لوكربي

(٨٢) Joffé, "Libya and Europe", p. 87.

(٨٣) Viorst, "The Colonel in His Labyrinth", p. 73.

(٨٤) St John, "Libya is Not Iraq", p. 398.

(٨٥) Michele Dunne, "Libya: Security is Not Enough", *Policy Brief 32* (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, October 2004) pp. 1–7: http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=15921&prog=zgp&proj=zdrl.

(٨٦) Fidler, Huband and Roula Khalaf, "Return to the fold: how Gaddaffi was persuaded to give up his nuclear goals", *Financial Times*, 27 July 2004, p. 17.

(٨٧) Martin S. Indyk, "The Iraq War did not Force Gadaffi's Hand", *Financial Times*, 9 March 2004; Flynt L. Leverett, "Why Libya Gave Up on the Bomb", *New York Times*, 23 January 2004; St John, "Libya is Not Iraq", pp. 390–92; Kerr, "IAEA praises Libya for disarmament efforts"; Slavin, "Libya's rehabilitation in the works since early 90s".

أدى إلى ارتفاع الأصوات الدولية المطالبة بإلغاء جميع العقوبات متعددة الأطراف، إلا أن الأمريكيين أصروا على ضرورة حل جميع المسائل الليبية المعلقة قبل رفع العقوبات التي كانت تفرضها واشنطن على طرابلس[٨٨].

أثناء المحادثات السرية، ركزت إدارة الرئيس كلينتون على تسوية قضية لوكربي إضافة إلى مناقشة سبل التعاون الليبي في مكافحة تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإسلامية المتطرفة. وعلى هامش هذه المحادثات، أبدى الليبيون استعدادهم للتخلي عن السعي لامتلاك أو تطوير أسلحة كيميائية والانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، وفتح منشآتها للتفتيش والمشاركة في المحادثات متعددة الأطراف للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط. وبما أن البرنامج الكيميائي الليبي لم يكن يمثل تهديداً وشيكاً على أمن الولايات المتحدة، ونظراً إلى أن واشنطن لم تكن تعلم في ذلك الحين بمدى تقدم برنامج ليبيا النووي، أعطت واشنطن الأولوية لحل قضية لوكربي[٨٩]. ومع ذلك، أبلغت الإدارة الأمريكية نظام القذافي بأن رفع العقوبات الأمريكية وتطبيع العلاقات مع واشنطن سيظل مرهوناً بمعالجة مسألة الأسلحة الليبية غير التقليدية أيضاً. في عام ٢٠٠٠، عُلقت جولة المباحثات الأولى أثناء حملة الانتخابات الرئاسية بسبب مخاوف إدارة الرئيس كلينتون من احتمال حدوث تسريبات حول قضية سياسية حساسة كالتفاوض مع ليبيا[٩٠].

ب – الجولة الثانية

ظلت المفاوضات الأمريكية ـ الليبية معلقة إلى ما بعد انتخاب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة. وبحسب أحد التقارير، كانت إدارة الرئيس بوش قلقة من فكرة استئناف المحادثات السرية بسبب خشيتها من إغضاب ذوي ضحايا لوكربي، إذا اكتشفوا أن واشنطن كانت تتعامل سراً مع القذافي قبل تحقيق تسوية شاملة لهذه القضية[٩١]. وفي الحقيقة، أصدر

(٨٨) Indyk, "The Iraq War did not force Gaddafi's Hand"; See also Joffé, "Why Gaddafi gave up WMD", BBC News Online, 21 December 2003: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3338713.stm.

(٨٩) بدأ الاهتمام الاستخباري بتورطليبيا مع شبكة عبد القدير خان يظهر عام ٢٠٠٠.
"Report to the President of the United States", The Commission on the Intelligence Capabilities of the US Regarding WMD, p. 257.

(٩٠) Indyk, "The Iraq War did not Force Gadaffi's Hand"; Leverett, "Why Libya Gave Up on the Bomb"; St John, "Libya is Not Iraq", pp. 390–92; Kerr, "IAEA praises Libya for disarmament efforts"; Slavin, "Libya's rehabilitation in the works since early 90s".

(٩١) Slavin, "Libya's rehabilitation in the works since early '90s".

بوش وبلير في فبراير ٢٠٠١ بياناً مشتركاً دعوَا فيه طرابلس إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[٩٢].

وفي وقت لاحق، استُؤنفت المحادثات الأمريكية مع نظام القذافي. ويُعزى ذلك جزئياً إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وفي الفترة من أكتوبر ٢٠٠١ إلى ديسمبر ٢٠٠٣، أجرت إدارة الرئيس بوش ومساعد وزير خارجيتها لشؤون الشرق الأدنى ويليام بيرنز ستة اجتماعات على الأقل مع الليبيين[٩٣]. وبدأت الحكومات الأمريكية والبريطانية والليبية تبادل المعلومات الاستخبارية حول شبكة تنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة بها، مثل جيش المجاهدين الليبيين[٩٤]. وقال فلينت ليفريت، وهو أحد المختصين في سياسات الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي لإدارة الرئيس بوش قال: «خلال سنتين من المفاوضات الدبلوماسية التي بدأت في عام ٢٠٠٢»[٩٥]، أبلغت الحكومتان الأمريكية والبريطانية الليبيين بأنه سوف يتم رفع العقوبات متعددة الأطراف بصورة كاملة ودائمة إذا طبقوا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية لوكربي، بينما لن تُرفَع العقوبات الأمريكية إلاّ بعد معالجة مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية[٩٦]. ولكي تتمكن الولايات المتحدة من «انتهاج مسار أكثر إيجابية مع ليبيا»، بحسب ليفريت، تمت الموافقة على قرار إحراز تقدم في قضية لوكربي من قبل «لجنة غير رسمية» تكونت في حينه من مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول. وهكذا، ثبت أنه «عند اتخاذ القرارات الحاسمة»، تم تهميش المحافظين الجدد بوزارة الدفاع ومكتب الحد من التسلح بوزارة الخارجية، الذين كانوا يعارضون مبدأ تقديم الحوافز لإقناع الدول المثيرة للقلق بتحسين سلوكها[٩٧].

خلال الاجتماعات التي جرت في لندن في أكتوبر ٢٠٠١، ناقش مسؤولون أمريكيون مع فريق ليبي بقيادة كوسا فرص التعاون في مجال مكافحة الإرهاب[٩٨]. كما وُضع خلال

(٩٢) St John, “Libyan Foreign Policy”, pp. 472–3.

(٩٣) Slavin, “Libya’s rehabilitation in the works since early 90s”.

(٩٤) St John, “Libyan Foreign Policy”, pp. 473–4.

(٩٥) Kerr, “IAEA praises Libya for disarma-ment efforts”.

(٩٦) Leverett, “Why Libya Gave Up on the Bomb”.

(٩٧) Ibid.

(٩٨) Mark, “CRS Issue Brief for Congress: Libya”, p. 4.

استناداً إلى مقالة نشرت في الأوبزيرفر في ٧ أكتوبر ٢٠٠١، وصل موسى كوسا إلى لندن لإجراء محادثات مع

تلك اللقاءات الأساس العملي للتسوية النهائية لقضية لوكربي، ومُهدت الطريق لقرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي. وعطفاً على المسألة الأخيرة، فإن الحكومة الليبية وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في اليوم الأخير من الشهر الذي سبق مؤتمر إعلان «البدء بتطبيقها». وصرح مندوب طرابلس إلى المؤتمر بأن ليبيا «تعلق أهمية كبيرة على مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية»[٩٩]. بعد هذا التصريح بشهرين فقط أي في ديسمبر ٢٠٠١ أبلغ القذافي دبلوماسيين كانوا يعملون في لاهاي بأن ليبيا كانت مستعده لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية[١٠٠]. في نوفمبر ٢٠٠٢، ظهرت إشارة علنية أخرى تدل على تغيير ليبيا موقفها من مسألة امتلاك أسلحة دمار شامل. جاء ذلك تحديداً حين وقعت ليبيا مدونة السلوك الدولي ضد انتشار الصواريخ الباليستية[١٠١].

بدأت المفاوضات المفصلة حول قضية لوكربي تحت رعاية بريطانيا في عام ٢٠٠٢. وركزت تلك المفاوضات على جملة من القضايا المهمة، كالتعويضات وإقرار ليبيا بمسؤوليتها عن تفجير طائرة شركة بانام أثناء الرحلة رقم ١٠٣، إضافة إلى التحاور حول مجمل قضايا الإرهاب[١٠٢]. وضم الفريق الليبي المفاوض ثلاثة مفاوضين رئيسيين، هم محمد الزواي سفير ليبيا لدى بريطانيا، وعبد اللطيف العبيدي السفير الليبي لدى إيطاليا، وموسى كوسا[١٠٣]. وكان هؤلاء المفاوضون من أبرز المستشارين المقربين من الزعيم الليبي. من هنا، يتضح أن الاختراق مع ليبيا تحقق جزئياً بفضل «قناة التواصل السري» التي أسسها جهاز الاستخبارات البريطاني مع أحد كبار المسؤولين الليبيين ويُفترض أنه موسى كوسا[١٠٤]. علاوة على ذلك، جاء الاستئناف المبكر

أعضاء من الاستخبارات البريطانية والاستخبارات المركزية الأمريكية. انظر:
"Libyan linked to Lockerbie welcome in UK War on Terrorism", *Observer*, 7 October 2001.

(٩٩) Statement by Mr Abdulrahman M. Shalgham, secretary of the General People's Committee for Foreign Liaison and International Cooperation at the Conference on Facilitating the Entry into Force of the Comprehensive Test Ban Treaty, New York, 13 November 2001.

(١٠٠) St John, "Libya is Not Iraq", p. 394.

(١٠١) Squassoni and Andrew Feickert, Congressional Research Service, "CRS Report for Congress: Disarming Libya: Weapons of Mass Destruction" (Washington DC: The Library of Congress, 22 April 2004), p. 3: http://fpc.state.gov/documents/organization/32007.pdf.

(١٠٢) Joffé, "Libya: Who Blinked and Why", p. 223.

(١٠٣) Ibid.; Joffé, "Fear or Calculation?", *Middle East International*, 9 January 2004, pp. 9–10.

(١٠٤) Michael Smith, "Blair may take credit, but it was all down to an MI6 spy in a Bedouin tent", *Daily Telegraph*, 22 December 2003, p. 4.

للعلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وليبيا ليمهد الطريق أمام مايك أوبريان الذي، كان حينذاك وزير الخارجية البريطاني لشؤون شمال إفريقيا، لزيارة ليبيا في أغسطس ٢٠٠٢ [١٠٥]. وخلال تلك الزيارة، ناقش أوبراين مع القذافي مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية، إلى جانب عدد من القضايا الأخرى، وتلقى «تأكيدات إيجابية في شأن التعاون الليبي في مسألة الأسلحة»[١٠٦]. ويبدو أن هذا اللقاء أثبت لليبيين أن بريطانيا كانت القناة التي يمكن لطرابلس أيضاً أن تتعامل وتتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة حول موضوع أسلحة الدمار الشامل. وعقب زيارة أغسطس، وفي سبتمبر تحديداً، اتصل بلير شخصياً بالقذافي وطلب منه إنهاء برامج ليبيا لتطوير أسلحة دمار شامل[١٠٧]. وقد أُفيد بأن الرئيس بوش كان على علم مسبق بمسعى رئيس الوزراء البريطاني، وأن القذافي استجاب لطلب بلير عبر الإشارة إلى أنه أصدر تعليماته إلى وزير خارجيته بمناقشة «توقيع اتفاقيات» مع بريطانيا[١٠٨].

على أي حال، انتظرت ليبيا حتى منتصف مارس لتعاود اتصالها بجهاز الاستخبارات البريطاني للبدء بمحادثات تهدف تحديداً إلى تفكيك برنامجها النووي مقابل «رفع العقوبات وتطبيع العلاقات»[١٠٩] ومثّل الانخراط المباشر لسيف الإسلام الذي يعَد على نطاق واسع ممثلاً لوالده وخلفه المحتمل في هذا المسعى مؤشراً واضحاً على أن القذافي نفسه كان مستعداً للتفاوض في هذا الشأن. لكن سيف الإسلام نفسه بدا كعامل اعتدال في سلوك والده، وكان مصمماً على إخراج بلاده من العزلة والتقارب مع الغرب. وبإشراف سيف الإسلام، ساعدت مؤسسة القذافي الدولية للأعمال الخيرية على تنظيم دفع التعويضات لعائلات ضحايا لوكربي وطائرة شركة UTA. وفي تلك الأثناء، ادعى النظام الليبي أن مصدر تلك التعويضات لم يكن من خزينة الدولة. وقد أجرت مؤسسة القذافي الدولية للأعمال الخيرية مفاوضات لإطلاق سراح رهائن ورتبت دفع فديات لإطلاق سراح رهائن غربيين كانوا محتجزين لدى جماعات

(١٠٥) Dejevsky, "Libya decided 10 years ago against developing WMD without pres-sure, Foreign Minister says", p. 6.

(١٠٦) Joffé, "Fear or Calculation?", pp. 9–10; "Libya: Who Blinked and Why", p. 223.

(١٠٧) St John, "Libya is Not Iraq", p. 398.

(١٠٨) Fidler, Huband and Khalaf, "Return to the fold: how Gaddaffi was persuaded to give up his nuclear Goals".

(١٠٩) Michael Evans, "Libya knew game was up before Iraq war", *The Times*, 13 March 2004, p. 8; Frantz and Meyer, "The Deal to Disarm Kadafi"; Gertz, "Libyan sincerity on arms in doubt".

فيليبينية وجزائرية مسلحة، كما أرسلت مساعدات إغاثية إلى عدد من البلدان الإفريقية[١١٠]. ومن اللافت للنظر أن جهود سيف الإسلام ودوره في تلطيف السياسة الخارجية الليبية، انعكست في مقالة كتبها سيف الإسلام نفسه في ربيع عام ٢٠٠٣ حول «العلاقات الليبية الأمريكية». وفي الصفحة الأخيرة من المقالة، قال سيف الإسلام: «إن ليبيا مستعدة الآن لتحويل عقود من العداء المتبادل إلى عصر من الصداقة الحقيقية». لكن اللافت للنظر أيضاً هو أن المقالة أقرت بأن مسألة أسلحة الدمار الشامل كانت القضية الرئيسية الأخرى التي تعين على طرابلس معالجتها قبل تحقيق التطبيع الكامل للعلاقات الليبية – الأمريكية، حيث قال سيف الإسلام:

«دعوني أذكر مشكلة أخرى أثارت لدينا عميق القلق؛ فقرار الأمم المتحدة الذي مثّل أساس فرض عقوبات على ليبيا طلب منها التخلي عن كل أنشطتها الإرهابية في المستقبل. وكما سبق أن أوضحت، التزمت ليبيا بالتنفيذ الكامل لهذا الطلب. لكن بعد ذلك، رفعت الولايات المتحده سقف المطالب عبر إضافة شرط آخر لم ينص عليه القرار الأممي المذكور، مصرة على أن القرار الأممي يعني أيضاً أنه يجب على ليبيا التخلي عن امتلاك أسلحة دمار شامل أو السعي لذلك»[١١١].

ربما جاء انخراط سيف الإسلام في المفاوضات السرية ليُلقي الضوء على عامل آخر من العوامل التي دفعت ليبيا إلى اتخاذ قراري التخلي عن تطوير أسلحة دمار شامل وحل قضية لوكربي، وذلك سعياً لإنهاء العزلة الدولية التي كانت مفروضة عليها. ويتمثل هذا العامل برغبة القذافي في تسهيل عملية انتقال السلطة إلى خلفه المستقبلي المحتمل، الأمر الذي دفعه إلى العمل على تطبيع العلاقات مع الغرب ليتمكن في النهاية من تسليم خلفه بلداً قوياً ونظاماً مستقراً.

٢- أثر اجتياح العراق

لقد أثار اتصال ليبيا بالاستخبارات البريطانية عشية الحرب التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين عدة تكهنات حول مدى تأثير هذه الحرب في دائرة صنع القرار

(١١٠) "Saif Qadhafi", GlobalSecurity.Org: http://www.globalsecurity.org/military/world/libya/saif-qadhafi.htm; Golnaz Esfandiari, "Libya: Analysts Say Decision On WMD Inspired By Economics, Worries About Succession", Radio Free Europe, 22 December 2003; Brian Whitaker, "US tests the air in reformed Libya", *Guardian*, 26 January 2004, p. 13.

(١١١) Seif al-Islam Qadhafi, "Libyan–American Relations", *Middle East Policy*, vol. 10, no. 1, Spring 2003, pp. 43–44..

في طرابلس. ومع أن الاتصال الليبي البريطاني الأول جرى قبل بدء العمليات العسكرية في الخليج بوقت طويل، أُفيد بأن ضباطاً في الاستخبارات البريطانية اجتمعوا مع سيف الإسلام خلال المرحلة الأولى من عمليات قوات التحالف في العراق[١١٢]. لذا، فإنه من غير المفاجئ أن تظهر آراء تُرجح أن تكون «عبرة» حرب العراق المتمثلة بتغيير نظام سياسي بالقوة لنزع أسلحته المحظورة دولياً قد أثرت في سياسات القذافي. وفي الحقيقة، كانت إدارة الرئيس بوش أبرز مؤيدي هذا الرأي. فقد صور لنا العديد من مسؤوليها أن حسابات النظام الليبي قامت على أساس رغبته في تجنب المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة. لنتذكر، مثلاً، أنه بعد الإشارة الواضحة إلى أن قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي جاء بعد حرب العراق، قال الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في يناير ٢٠٠٤: «لكي تكون الدبلوماسية فعالة، يجب على الكلمات أن تتسم بالمصداقية. ولا أحد يستطيع الآن أن يُشكك في كلمة أمريكا»[١١٣].

لكن طرابلس بدأت محادثاتها مع لندن وواشنطن في عام ١٩٩٩، وكانت مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية من بين الموضوعات التي طرحت على مائدة الحوار. ليس هذا وحسب، بل إن نظام القذافي أبدى منذ عام ١٩٩٢ استعداده للتفاوض حول هذه المسألة والتعاون من أجل حلها. وجاء التحرك الليبي في هذا الاتجاه والذي من الواضح أنه بدأ قبل حرب العراق بسنوات، جاء في إطار محاولات نظام القذافي للعودة إلى الحظيرة الدولية عبر التخلص من العقوبات والعزلة في الساحة الدولية، وذلك مقابل التخلي عن برنامجه النووي. وفي عام ١٩٩٩، على أقرب تقدير، أوضحت واشنطن لطرابلس أنه يجب معالجة مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية بعد حل قضية لوكربي، إن كانت ليبيا جادة في تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة ورفع العقوبات الأمريكية. إذاً، وجهت واشنطن هذه الرسالة إلى طرابلس قبل الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وقبل الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان لإسقاط نظام حركة طالبان والقضاء على عناصر تنظيم القاعدة هناك، وقبل أن تعلن إدارة الرئيس بوش تبنيها للحرب الوقائية كجزء من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وقبل حرب العراق أيضاً. وبالتالي، لا يمكن عد حرب العراق كأحد الدوافع الرئيسية لقرار القذافي التخلي عن برنامج ليبيا النووي.

(١١٢) Evans, "Libya knew game was up before Iraq war", p. 8.

(١١٣) President George W. Bush, "State of the Union Address", 20 January 2004: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/01/20040120-7.html.

لقد سبقت الإشارة إلى أن القذافي ومسؤولين ليبيين آخرين بدأوا منذ أواخر عام ٢٠٠٣ بلفت الانتباه إلى قناعتهم بأن السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل لا يخدم مصالح ليبيا الأمنية. فقد قالوا إن هذه الأسلحة تجلب عدم الأمان إلى ليبيا وأن ليبيا ستكون أكثر أماناً من دونها، وأنها باتت تشكل عبئاً على البلاد بدلاً من أن تكون إحدى قدراتها الاستراتيجية. في المقابل، أُفيد بأن القذافي قال لرئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني في اتصال هاتفي أجراه معه بعد الإطاحة بنظام صدام حسين: «سأفعل كل ما يريده الأمريكيون، لأني رأيت ما حدث في العراق، وشعرت بالخوف»[١١٤]. ونظراً إلى التوقيت (مارس ٢٠٠٣) الذي بدأ فيه التعاون الليبي الحقيقي لحل مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية، فإنه من الصعوبة بمكان استبعاد وجود تأثير ما لحرب العراق في دائرة صنع القرار في ليبيا. ويبدو من المحتمل أن تكون هذه الحرب قد رسخت قناعة النظام الليبي بأن الحفاظ على مصالحه كان يستوجب منه التعاون الكامل لحل مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية، وربما تكون حرب العراق قد أسهمت في تسريع عملية اتخاذ قرار ليبيا التخلي عن أنشطتها وأسلحتها المحظورة دولياً. ومع ذلك، يبدو من شبه المؤكد أن ليبيا كانت ستتخذ هذا القرار في آخر المطاف بغض النظر عن حرب العراق، لأن طرابلس كانت تعلم في إثر حل قضية لوكربي أن تسوية مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية كانت الخطوة النهائية نحو ضمان رفع العقوبات الأمريكية عن ليبيا.

٣- تقدم المفاوضات

بعد كشف ليبيا عن جزء من أنشطتها المحظورة في مارس ٢٠٠٣، بدأ ضباط في الاستخبارات البريطانية بالاجتماع والتفاوض سراً مع كوسا وغيره من المسؤولين الليبيين في لندن ومدن أخرى. في بادئ الأمر، اقتصرت المفاوضات على بضعة مسؤولين ليبيين وبعض ضباط الاستخبارات البريطانية، ثم ما لبثت المشاركة البريطانية أن توسعت لتشمل مسؤولين في وزارة الخارجية ومكتب الكومنولث. أما الولايات المتحدة، فقد انضمت إلى المفاوضات السرية في وقت لاحق عبر وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية[١١٥]. وطوال فترة المفاوضات، أحيط التداول حول مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية بسرية تامة من جانب

(١١٤) Robin Gedye, "UN should fight for rights, says Berlusconi", *Daily Telegraph*, 4 September 2003; James Kirchich, "Democratic critics are delusional about implications of the Bush Doctrine", *Yale Daily News*, 16 January 2004.

(١١٥) Evans, "Libya knew game was up before Iraq war", p. 8.

الحكومات الثلاث، وكان عدد المسؤولين المشاركين في هذه المبادرة والمطلعين عليها محدوداً جداً. وتمثل سبب إبقاء هذه المحادثات طي الكتمان في حرص أطرافها الشديد على تجنب احتمال ظهور أي معارضة داخلية تنسفها، سواء في ليبيا أو الولايات المتحدة أو أي بلد آخر. وساهم الحفاظ على سرية المحادثات في بناء وتعزيز الثقة بين أطرافها الثلاثة. فعلى سبيل المثال، قيل إن بلير وسترو ووزير الدفاع البريطاني جيف هون كانوا أعضاء مجلس الوزراء البريطاني الوحيدين المطلعين على المفاوضات مع ليبيا(١١٦). أما بالنسبة إلى إدارة الرئيس بوش، فقد أُفيد بأنه «قبل الدخول في المفاوضات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الليبية، استُبعِد من دائرة صنع القرار كل من المحافظين الجدد بوزارة الدفاع ومكتب الحد من التسلح بوزارة الخارجية الأمريكية الذي كان جون بولتون مديره ووكيل وزارة الخارجية»(١١٧). ويُروى أيضاً أن مسؤولين بريطانيين «رفيعي المستوى» هم الذين أقنعوا البيت الأبيض باستثناء جون بولتون من المفاوضات مع ليبيا، وذلك بدعوى أنه كان سيعارض التوصل إلى أي تسوية سلمية تحول دون قيام إدارة الرئيس بوش بتغيير النظام الليبي بالقوة، وذلك من أجل التحقق من خلو ليبيا من أسلحة الدمار الشامل(١١٨).

وخلال المفاوضات السرية، أبلغت بريطانيا والولايات المتحدة الليبيين بأنه كان عليهم تقديم المزيد من التنازلات في شأن المسائل المتعلقة بقضية لوكربي قبل التمكن من إحراز أي تقدم في مسألة أسلحة الدمار الشامل(١١٩). وفي الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠٣، سجلت المفاوضات السرية اختراقاً كبيراً في قضية لوكربي، حيث بعثت الحكومة الليبية إلى مجلس الأمن رسالة خطية أعربت فيها عن استعدادها لحل المسائل المعلقة المتصلة بقضية لوكربي، إضافة إلى قبول تحمل مسؤولية تصرفات موظفيها والموافقة على دفع التعويضات لذوي ضحايا حادثة تفجير الطائرة التابعة لشركة بانام(١٢٠). وهكذا، وافقت ليبيا على دفع مبلغ عشرة ملايين دولار

(١١٦) Ibid.

(١١٧) Leverett, "Why Libya Gave Up on the Bomb".

(١١٨) Michael Hirsh, "Bolton's British Problem: Fresh complaints of bullying dog an embattled nominee", *Newsweek*, 2 May 2005.

(١١٩) Frantz and Meyer, "The Deal to Disarm Kadafi"; Gertz, "Libyan sincerity on arms in doubt".

(١٢٠) "US will not oppose ending of UN sanc-tions on Libya", Statement by the Press Secretary, 15 August 2003, The White House: http://www.globalsecurity.org/security/library/news/2003/08/sec-030815-usia04.htm.

أمريكي لكل واحدة من أُسر ضحايا لوكربي: أربعة ملايين عند رفع العقوبات الأممية؛ والباقي بعد رفع العقوبات الأمريكية. في وقت لاحق، أعدت بريطانيا مشروع قرار لرفع العقوبات الأممية أقره مجلس الأمن الدولي في الثاني عشر من سبتمبر[١٢١]. وفيما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار المذكور، سارعت إدارة الرئيس بوش إلى التأكيد أن أسلحة الدمار الشامل الليبية وغيرها من المسائل المهمة، كحقوق الإنسان، تبقى من المسائل التي تثير قلق واشنطن[١٢٢]. لكن الإدارة الأمريكية بدأت في سبتمبر ٢٠٠٣ ما وُصف بأنه «مراجعة شاملة» لعلاقات الولايات المتحدة مع ليبيا[١٢٣].

في إثر تسوية قضية لوكربي ورفع العقوبات الأممية التي كانت مفروضة على ليبيا كنتيجة مباشرة لقرار مدعوم من بريطانيا، تأكد لليبيا أنه كان في إمكانها الوثوق بأن شركاءها في المفاوضات سيلتزمون بوعودهم المتعلقة بمسألة أسلحة الدمار الشامل. وفي أوائل أغسطس، أعلن القذافي في مقابلة أجرتها معه شبكة *ABC* الإخبارية عن استعداده للسماح للمنظمات الدولية المختصة بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتفتيش جميع المنشآت الليبية التي يُمكن استخدامها في إنتاج أسلحة دمار شامل[١٢٤].

٤ – الرافعة الاستخبارية

من المنظارين الأمريكي والبريطاني، أُعطيت الأولوية لتحويل استعداد ليبيا للتخلي عن برامجها وأسلحتها المحظورة إلى اتفاق يسمح بالتحقق من تفكيك تلك البرامج ونزع تلك الأسلحة. وهكذا، بذلت الاستخبارات البريطانية والأمريكية جهوداً مكثفة لإقناع الليبيين بالكشف الكامل والمفصل عن جميع أنشطتهم المتعلقة بتطوير أسلحة دمار شامل[١٢٥]. لكن

(١٢١) "The UN Security Council has voted 13–0 to lift sanctions against Libya that were imposed in response to the 1988 bombing of PanAm Flight 103 over Lockerbie, Scotland", CNN, 12 September 2003.

(١٢٢) The White House, "US will not oppose ending of UN sanctions on Libya"; CNN, "The UN Security Council has voted 13–0 to lift sanctions against Libya that were imposed in response to the 1988 bombing of PanAm Flight 103 over Lockerbie, Scotland".

(١٢٣) St John, "Libya is Not Iraq", pp.396–7.

(١٢٤) See interview on *This Week with George Stephanopoulos*, ABC News (US), 4 August 2003; "Libya ready for inspections", *News 24* (South Africa), 4 August 2003.

(١٢٥) Evans, "Libya knew game was up before Iraq war", p. 8.

التقدم على هذا الصعيد بدأ يتسارع بصورة ملحوظة في أواخر سبتمبر ٢٠٠٣؛ وتمثل أحد أهم عناصر هذه العملية في كشف المسؤولين البريطانيين والأمريكيين لنظرائهم الليبيين عن معلومات استخبارية تثبت أنهم كانوا على علم بما كان يفعله النظام على صعيد تطوير صواريخ بعيدة المدى وأسلحة دمار شامل، وخصوصاً الأسلحة النووية.

وفي عام ٢٠٠٠، تم الكشف عن معلومات استخبارية متعلقة بشبكة عبد القدير خان وعلاقتها بليبيا[١٢٦]. فقد بدأت اللجنة الاستخبارية البريطانية ـ الأمريكية المشتركة بمراقبة شبكة عبد القدير خان في أوائل عام ٢٠٠٠، وسرعان ما حصلت على معطيات تُرجح أن ليبيا كانت تتلقى من هذه الشبكة أجهزة تُستخدَم في مجال تخصيب اليورانيوم. وفي صيف عام ٢٠٠٢، تأكدت اللجنة الاستخبارية البريطانية الأمريكية المشتركة من الدور المحوري لشبكة عبد القدير خان في «جميع جوانب» برنامج التسلح النووي الليبي[١٢٧]. وبخلاف الفشل الاستخباري المرتبط بأسلحة الدمار الشامل العراقية، مثل رصد هذا البرنامج النووي الليبي نجاحاً استخبارياً باهراً للحكومتين البريطانية والأمريكية.

وتمثل أشهر نجاح استخباري متصل بالبرنامج النووي الليبي في مصادرة مكونات أجهزة طرد مركزي في إثر اعتراض السفينة BBC China التي كانت ترفع العلم الألماني، بينما كانت في طريقها من دبي إلى ليبيا في مطلع أكتوبر٢٠٠٣ [١٢٨]. وذُكر أنه تم اعتراض هذه السفينة بناءً على معلومات استخبارية وردت في أغسطس ٢٠٠٣ حول شحنة مشبوهة من مصنع سكوبي الماليزي. لذا، تم تعقب الشحنة من ماليزيا إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث تم نقل صناديق كانت تحتوي على مكونات لأجهزة طرد مركزي إلى السفينة BBC China. وبعد أن أُمرت السفينة بالتحول إلى ميناء تارانتو الإيطالي في الرابع من أكتوبر، قام مسؤولون إيطاليون وأمريكيون بمصادرة شحنتها من مكونات أجهزة الطرد المركزي[١٢٩].

(١٢٦) "Report to the President of the United States", The Commission on the Intelligence Capabilities of the US Regarding WMD, p. 257.

(١٢٧) "Review of Intelligence on Weapons of Mass Destruction", Report of a Committee of Privy Counsellors, House of Commons (London: The Stationery Office, 14 July 2004), p. 18.

(١٢٨) Traynor, "Libya's black market deals shock nuclear inspectors", *Guardian*, 17 January 2004.

(١٢٩) Frantz and Meyer, "The Deal to Disarm Kadafi".

جاءت هذه العملية لتبرهن لطرابلس على أن شريكيها في المفاوضات كانا على معرفة جيدة بالشبكة السرية التي كانت تزوّدها بالتقانة النووية، كما أثبتت هذه العملية أيضاً وجود برنامج ليبي لتطوير أجهزة طرد مركزي غازية. وبمجرد مواجهة الليبيين بهذه الأدلة الدامغة، قلصت واشنطن ولندن من قدرة ليبيا على المناورة أثناء المفاوضات. وهكذا، مثلت المعلومات الاستخبارية «الرافعة الأساسية» للضغط على ليبيا خلال المحادثات الثلاثية التي امتدت من أكتوبر إلى نهاية ديسمبر ٢٠٠٣ من أجل حملها على الاعتراف بكل ما كان لديها من قدرات غير تقليدية(١٣٠). وساعد إطلاع الليبيين على هذه المعلومات على بناء الثقة بين أطراف التفاوض، لأنه برهن للطرف الليبي أن البريطانيين والأمريكيين قد منحوه ما يكفي من الثقة ليتشاطروا معه معلومات استخبارية حساسة جداً، وذلك نظراً إلى أن أعضاءً بشبكة عبد القدير خان كانوا لا يزالون يخضعون للتحقيق، وكان البريطانيون والأمريكيون ينتظرون بفارغ الصبر اعترافهم العلني بوجود شبكتهم وبأنشطتها غير المشروعة.

في إثر اعتراض السفينة BBC China، شهدت المحادثات تقدماً متسارعاً. ففي أكتوبر وديسمبر، تمكن مسؤولون بلجنة بالاستخبارات الأمريكية البريطانية المشتركة من دخول بعض المواقع الكيميائية والنووية الليبية ليقفوا بأنفسهم على طبيعة ونطاق أنشطة البلاد غير المشروعة(١٣١).

من هنا، يتضح أنه على الرغم من احتمال أن يكون اعتراض السفينة BBC China قد ساهم في تسريع العملية التفاوضية كما هي الحال بالنسبة إلى حرب العراق فإنه لا يمكن عده أحد العوامل الجوهرية التي دفعت ليبيا إلى اتخاذ قرار التخلي عن برنامجها النووي، وذلك لأن ليبيا كانت قد أعربت قبل وقوع هذا الحدث بعدة سنوات عن استعدادها لمقايضة أسلحتها المحظورة دولياً(١٣٢).

---

(١٣٠) "Report to the President of the United States", The Commission on the Intelligence Capabilities of the US Regarding WMD, p. 252.

(١٣١) Frantz and Meyer, "The Deal to Disarm Kadafi"; DeSutter, "US Government's Assistance to Libya in the Elimination of its Weapons of Mass Destruction (WMD)", Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, 26 February 2004: http://www.globalsecurity.org/wmd/library/congress/2004_h/DeSutterTestimony040226.pdf; Mahley, "Dismantling Libyan Weapons"; DeSutter, Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, 26 February 2004; Frantz and Meyer, "The Deal to Disarm Kadafi".

(١٣٢) Ibid.

٥- نهاية اللعبة النووية

في منتصف ديسمبر موعد الفصل الأخير من المفاوضات السرية، اجتمع مسؤولون دبلوماسيون واستخباريون بريطانيون وأمريكيون مع محاوريهم الليبيين. وفي هذا الاجتماع الذي انعقد في مدينة لندن، وافقت ليبيا على التخلي عن برامجها لتطوير أسلحة كيميائية ونووية مقابل إنهاء العقوبات الأمريكية. كما تم الاتفاق على أن يعلن وزير الخارجية الليبي أن ليبيا تملك برامج لتطوير أسلحة كيميائية ونووية، وأنها ستتخلى عنها؛ وأن يلي ذلك مصادقة القذافي المعلنة على هذا القرار. من هنا، يتبين أنه كانت هناك مخاوف من احتمال تخلي النظام الليبي عن أسلحة الدمار الشامل التي كانت لديه، لكن من دون الكشف عن طبيعة برامجه التسلحية السابقة والقائمة[١٣٣]. وفي النهاية، تأكد أن هذه المخاوف لم تستند إلى أي أساس.

في الحقيقة، تخلل المفاوضات السرية أمر محيرٌ آخر، وهو أن الاعتدال المتزايد في تصرفات ليبيا على المستوى الدولي تزامن مع استمرارها في شراء المزيد من التقانة النووية عبر شبكة عبد القدير خان. وقد أثارت هذه المسألة تكهنات مفادها أن نظام القذافي ربما كان يرى في برنامجه النووي «ورقة مساومة» في مفاوضاته مع الولايات المتحدة. لكنه تبين لاحقاً أن ليبيا لم تدخل في مفاوضات مع الأمريكيين لحل مسألة أسلحة الدمار الشامل، إلا بعدما أيقنت أنها كانت عاجزة عن تحقيق أي اختراق نووي، وذلك على الرغم من ملايين الدولارات التي أنفقتها في هذا المجال خلال أكثر من عشرين عاماً. فقد أشارت اللجنة الاستخبارية الأمريكية-البريطانية المشتركة في مارس ٢٠٠٥ إلى ما يلي: «يُعد فشل ليبيا في إحراز أي تقدم ملموس على صعيد برنامجها النووي أحد العوامل الرئيسية التي دفعت القذافي إلى الكشف عن برنامجه النووي والتخلي عنه»[١٣٤]. من جهة أخرى، يُمكن النظر إلى مقايضة «الورقة النووية» بالعودة إلى الحظيرة الدولية كوسيلة لحفظ ماء الوجه، وهذا ما قد يُستشف من التصريحات الرسمية الليبية التي أعقبت «نهاية اللعبة النووية».

في المقابل، اكتسب مفهوم «ورقة مساومة» بعض الأحقية على الأقل، حين حاول النظام الليبي استخدام احتياطي النفط الليبي كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، وعبر سماحه لشركات أواسيس غروب (Oasis Group) الأمريكية وهي: كونوكو فيليبس

(١٣٣) Ibid.

(١٣٤) "Report to the President of the United States", The Commission on the Intelligence Capabilities of the US Regarding WMD, p. 254.

(Conoco-Phillips) وماراثون أويل (Marathon Oil) وأميرادا هيس(Amirada Hess) [١٣٥] بالاحتفاظ بامتيازاتها النفطية في ليبيا على الرغم من الحظر الأمريكي (من خلال اتفاقيات «التوقف التام» التي حفظت لها حق العودة للعمل في ليبيا)، استطاع النظام الليبي منذ منتصف الثمانينيات تحريك المجموعات التجارية المستفيدة من هذه التسهيلات للضغط على الكونغرس والبيت الأبيض[١٣٦]، وحتى الإدارات الأمريكية المتتالية لرفع العقوبات عن ليبيا[١٣٧]. وفي عام ٢٠٠١، ازداد ضغط هذه الشركات الأمريكية عندما أبلغها نظام القذافي بوجوب الاستفادة من امتيازاتها النفطية، وإلا فإنها ستخاطر بخسارة تلك الامتيازات لمصلحة شركات أوروبية. وفي مارس ٢٠٠٢، سمحت وزارة الخارجية الأمريكية لشركة ماراثون أويل ببدء مفاوضاتها مع الليبيين قبل اكتمال رفع العقوبات الأمريكية التي كانت مفروضة على ليبيا[١٣٨].

خاتمة

جاء قرار تخلي ليبيا عن برامجها وأسلحتها المحظورة دولياً نتيجة للجهود التي بذلها نظام القذافي على مدى عقود من الزمن لإنهاء الحظرين الأممي والأمريكي، اللذين فُرِضا على النظام الليبي أصلاً بسبب ملف أنشطته الإرهابية. غير أن السمة الأبرز للحالة الليبية تمثلت في حقيقة أن أهم القرارات التي اتخذها النظام الليبي نبعت بالأساس من حرصه على ضمان مصالحه الخاصة.

لقد نجحت العقوبات التي فُرِضت على ليبيا، لأنها استهدفت الصناعة النفطية التي كان النظام الليبي يعتمد عليها لتمويل القطاع العام المزدحم بالموظفين، ولأنها منعت الشركات الأجنبية من مواصلة العمل أو الاستثمار في الاقتصاد الليبي، وخصوصاً قطاع النفط. ونتيجة لذلك، حدث انخفاض ملحوظ في موارد الدولة المالية، الأمر الذي تسبب بتقليص الإنفاق العام وتدهور الاقتصاد الليبي. وهذا ما وضع النظام الليبي أمام تحديات سياسية خطيرة

(١٣٥) Conoco-Phillips and Marathon each have 16.3% of the oil concessions. Amerada Hess has 8.2% while the remaining 59.2% is held by Libya's NOC. Greg Flakus, "US Oil Companies Re-Enter Libya", Voice of America News, 2 January 2006.

(١٣٦) Viorst, "The Colonel in His Labyrinth", p. 72.

(١٣٧) Joffé, "Libya: Who Blinked and Why", p. 224.

(١٣٨) "Libya", *Country Analysis Briefs*, Energy Information Administration, US Department of Energy, January 2004.

هددت بتقويض أمنه. في ظل هذه الظروف المعقدة، اتخذ النظام الليبي قرار التخلي عن برنامجه للتسلح النووي.

إن التحدي المتمثل بضرورة تحسين وضع الاقتصاد الليبي وتعزيز موقع النظام على صعيد السياسة الداخلية هو الذي جعل القذافي يعطي الأولوية القصوى لتحديث وتوسيع قطاع النفط وإخراج الاقتصاد من حالة الركود عبر تشجيع مزيد من الاستثمار الأجنبي. وهذا ما تطلب بدوره خطوات ليبية جريئة لإنهاء العقوبات الدولية والأمريكية لكي تتمكن ليبيا في النهاية من إعادة تطبيع علاقاتها الخارجية والأمريكية بوجه خاص. لذا، فرضت حاجة ليبيا إلى إنهاء العقوبات عدة تغييرات جوهرية في سياساتها الخارجية خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٣. ومن أبرز هذه التغييرات: التخلي عن دعم وممارسة الإرهاب وتسليم المشتبه فيهما في قضية لوكربي وحل جميع القضايا المعلقة المتصلة بتلك القضية، والانخراط في منظمة الوحدة الإفريقية بعد إعلان ليبيا نية الانسحاب من جامعة الدول العربية؛ وأخيراً، قرار التخلي عن برامج ليبيا لتطوير أسلحة نووية وكيميائية وصواريخ بعيدة المدى.

من المنظارين الأمريكي والبريطاني، يُعد قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي إحدى نتائج ما بذلاه في أواخر التسعينيات من جهود دبلوماسية سرية وحازمة مع نظام القذافي. فقد أوضحت الحكومتان الأمريكية والبريطانية لطرابلس أنه بعد تسوية قضية لوكربي ستظل ليبيا بحاجة إلى معالجة مسألة أسلحة الدمار الشامل قبل رفع العقوبات الأمريكية وإعادة دمجها بصورة كاملة في المجتمع الدولي. وقد أبلغت إدارة الرئيس كلينتون هذه الرسالة لليبيين أثناء المفاوضات التي جرت معهم في عام ١٩٩٩، أي قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بوقت طويل. وأبلغت إدارة الرئيس بوش الليبيين نفس الرسالة في إثر استئناف المحادثات مع طرابلس. لذا، فإن حرب العراق التي نشبت في عام ٢٠٠٣ واعتراض التقانة النووية، وهي في طريقها إلى ليبيا أواخر العام نفسه، لا يندرجان في قائمة العوامل الرئيسية التي دفعت ليبيا إلى اتخاذ قرار التخلي عن برنامجها. ومع ذلك، يبدو أن هذين العاملين ساهما في تنامي الضغط المفروض على نظام القذافي وعجلا في بلورة قرار كان قد تم اتخاذه منذ فترة. في المقابل، تبين أن الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات السرية التي سهلتها حكومة بلير وضباطٌ بالاستخبارات البريطانية، وكللها الدبلوماسيون بالنجاح أدت دوراً حاسماً في التقدم الذي تحقق على صعيد مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣.

الفصل الرابع

تفكيك البرامج العسكرية الليبية المحظورة

مقدمة

تركزت الجهود بعد إعلان ليبيا قرارها التخلي عن السعي لامتلاك السلاح النووي في ديسمبر ٢٠٠٣، على تفكيك وإزالة وتدمير العناصر الرئيسية لمختلف برامجها التسلحية، وخصوصاً برنامجها النووي. وتميزت عملية تفكيك برنامج ليبيا النووي بتعاون ليبيا ورغبتها في إشراك الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيها، لكي يتمكن المجتمع الدولي من التحقق من سلامة سيرها. وفيما جرى تفكيك البرنامج النووي الليبي «على مراحل»، ارتبطت المرحلة الأخيرة، بخلاف المرحلة الأولى، بالحوافز الإضافية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة إلى ليبيا، والتي تضمنت الرفع التدريجي للقيود والعقوبات الأمريكية التي كانت مفروضة على ليبيا.

بعد الانتهاء من تفكيك البرنامج النووي الليبي، بقيت هناك عدة مسائل معلقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، وأبرزها: الاطلاع على جميع تفاصيل أنشطة شبكة عبد القدير خان لتعزيز فاعلية مكافحتها في المستقبل، وإعادة تأهيل العلماء والفنيين النوويين الليبيين لتجنب انخرطهم في برامج التسلح النووي التي تمتلكها دول أخرى. وهكذا، أنشأت الحكومات الليبية والبريطانية والأمريكية لجنة ثلاثية للتوجيه والتعاون أوكلت إليها معالجة هذه القضايا، إلى جانب تسهيل استمرار طرابلس في تنفيذ التزماتها.

أولاً: التعاون بدلاً من المواجهة

خلال عملية تفكيك البرنامج النووي الليبي، تم التشديد على مساعدة ليبيا على تنفيذ قرارها وليس على معاقبة نظام القذافي على أنشطته السابقة المتعلقة بتطوير أسلحة دمار شامل؛

إضافة إلى التحقق من صدقية التزام ليبيا بنزع أسلحتها. وجاءت المصطلحات المستخدمة في هذا الشأن منسجمة مع التوجه التعاوني المعلن، كاستخدام مصطلح «التحقق» بدلاً من «التفتيش» على سبيل المثال. هذا التوجه التعاوني هو الذي خلق مناخاً سمح بتفكيك برامج الأسلحة الليبية بسلاسة، لأنه شجع ليبيا على تسهيل الدخول إلى منشآتها النووية ومقابلة أعضاء فريقها النووي. من هنا، تُعد الحالة الليبية بمنزلة النقيض للحالة العراقية التي دفعت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة إلى اللجوء لعمليات التفتيش، كوسيلة للتحقق من مدى امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي التي نصت على نزع أسلحته. بعبارة أخرى، كان التوجه الليبي أقرب إلى نهج «الثقة والتحقق» الذي اتسمت به المبادرات الأمريكية الروسية للحد من التسلح.

لقد وصف ماهلي عملية تفكيك برنامج ليبيا النووي بأنها «لم تكن حملة عقابية»، لأنها لم تنطوِ على «نزع الأشياء بالقوة أو أي احتجاج من جانب الحكومة الليبية». وشدد ماهلي على أهمية علم والتزام مستويات الحكومة الليبية جميعها بهذا القرار، لأنه منح فرق التحقق الأمريكية – البريطانية المشتركة كامل الحرية في الدخول إلى جميع المواقع والمباني والتجهيزات النووية الليبية. وقال ماهلي أيضاً: «في أغلب الحالات، مُنحت أذون الدخول بسرعة وبجهد استثنائي من جانب مضيّفينا الليبيين»[1]. وقد تميز هذا النهج التعاوني منذ بدايته بغياب أي شروط ليبية مسبقة وبعدم السعي لتحقيق أي شيء سوى «الالتزام المتبادل بالتصرف بحسن نية»[2]. غير أن إدارة الرئيس بوش ادعت أن النهج الحازم الذي اتبعته في مكافحة انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك «تأثير» حرب العراق هو الذي جعل من غير الضروري التأكد من حسن النية لدى ليبيا في إثر إعلانها قرارها «السماح بنزع أسلحتها»، لأن نظام القذافي حرص على عدم الظهور بمظهر الراضخ للضغوط الأمريكية.

ثانياً: عملية التحقق الدولي

هناك سمة بارزة أخرى لعملية تفكيك برامج التسلح الليبية، وهي رغبة ليبيا في انخراط المجتمع الدولي بسرعة في هذه العملية، وخصوصاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة

(١) Mahley, "Dismantling Libyan Weapons", p. 4.

(٢) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004.

الدولية لحظر انتشار الأسلحة الكيميائية في المجالين النووي والكيميائي على التوالي[٣]. وفيما كان واضحاً أن قرار نظام القذافي نبع من رغبته في تطبيع علاقاته مع الولايات المتحدة، إلا أنه أبدى حرصاً شديداً على ضرورة النظر إليه داخلياً وفي العالم العربي بأسره على أنه اتخذ قراره بملء إرادته، وليس مكرهاً. ليس هذا وحسب، بل إن النظام الليبي كان يرى أن التعامل مع المنظمات الدولية المختصة هو جزء لا يتجزأ من عودة ليبيا إلى الحظيرة الدولية.

في اليوم الذي تلا إعلان القرار الليبي، شهدت فيينا لقاءً ضم محمد البرادعي وفريقاً ليبياً كان يترأسه المعتوق، حيث طلب الليبيون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤكد من خلال عملية التحقق أن جميع أنشطة ليبيا النووية المستقبلية ستخضع لضمانات اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها ستكون لأغراض سلمية بحتة. وتم الاتفاق أيضاً على أن تبدأ ليبيا باتخاذ الخطوات اللازمة لتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يوسع الصلاحيات التفتيشية للوكالة الدولية للطاقة الذرية[٤]. ففي السابق، لم يكن يُسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا بزيارة مركز تاجوراء للأبحاث النووية، الأمر الذي ساهم جزئياً في عجز هذه الوكالة عن اكتشاف برنامج ليبيا السري للتسلح النووي، لأنه كان يجري في مواقع أخرى بعيدة عن مركز تاجوراء للأبحاث النووية. وفي مارس، وقعت ليبيا البروتوكول الإضافي[٥]. ولمزيد من تأكيد صدقها في انتهاج سياسة جديدة تجاه حظر انتشار الأسلحة النووية، وقعت ليبيا في يناير معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[٦]، لتقدم بذلك الدليل الرسمي على التزامها بالمعاهدة المذكورة. وفي وقت لاحق، انضمت ليبيا أيضاً إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية[٧]. وهكذا، أصبحت المنظمة الدولية لحظر انتشار

(٣) ساعدت الحكومتان البريطانية والأمريكية ليبيا على الانخراط في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأنها لم تكن عضواً فيها. ولم تكن هذه هي الحال بالطبع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(٤) "IAEA Director General to Visit Libya", IAEA Press Release 2003/14, 22 December 2003: http://www.iaea.org/NewsCenter/PressReleases/2003/prn200314.html.

(٥) "IAEA Verification of Libya's Nuclear Programme: Board Adopts Resolution, Libya Signs Additional Protocol", IAEA Staff Report, 10 March 2004: http://www.iaea.org/NewsCenter/News/2004/libya_ap1003.html.

(٦) "Libya ratifies the CTBT", Comprehensive Test Ban Treaty Organisation Press Release, 14 January 2004: http://www.ctbto.org/press_centre/press_release.dhtml?item=217; "Libya signs accord for enhanced inspections by UN nuclear watchdog agency", UN News Service, 10 March 2004: http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=10026&Cr=libya&Cr1=.

(٧) DeSutter, Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, 26 February 2004.

الأسلحة الكيميائية مسؤولة عن التحقق من نزع وتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية والمواد المتصلة بإنتاجها. ولم يخلُ انخراط الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحالة الليبية من بعض التعقيدات. فقد أثبت طبيعة برنامج ليبيا النووي فشل نظام الضمانات الدولية الذي تتبناه هذه الوكالة. ولم تكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية راضية عن استثنائها من المفاوضات السرية التي جرت قبل التاسع عشر من ديسمبر. لكن حرص الدول الثلاث المنخرطة في هذه المفاوضات على إبقائها طي الكتمان يجعل من الممكن تفهم مسألة عدم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بها، وخصوصاً أن لندن وواشنطن لم تكونا واثقتين تماماً من أن ليبيا كانت ستتخذ قرار التخلي عن برامجها لتطوير أسلحة دمار شامل، إلا عندما أعلنت ذلك القرار على الملأ. لكن سرعان ما نشب خلاف بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدارة الرئيس بوش حول طبيعة وحجم مشاركة هذه الوكالة في عملية تفكيك برنامج ليبيا النووي؛ وتمحور هذا الخلاف حول تحديد الجهة التي ستقود جهود تفكيك هذا البرنامج وحجم الدور الذي ستؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عمليات التحقق. وقد تفاقم هذا الخلاف في إثر التقييم الأولي للبرنامج النووي الليبي الذي أعلنته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي صوّر البرنامج على أنه كان في مراحله الأولى فقط ليتناقض بذلك مع مزاعم الإدارة الأمريكية التي قالت إن نظام القذافي كان قد قطع شوطاً كبيراً نحو تحقيق طموحاته النووية العسكرية[٨].

وبينما شددت إدارة الرئيس بوش على وجوب قيام مسؤولين أمريكيين وبريطانيين بقيادة أعمال التحقق، بدعوى أن قرار ليبيا التخلي عن برنامجها النووي جاء نتيجة صفقة أمريكية – بريطانية مع نظام القذافي؛ أصرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن التجهيزات والمواد النووية الموجودة في ليبيا كانت تمثل جزءاً من «قاعدة الأدلة»، وأنه يجب أن «تُحفظ لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تبقى بعهدتها القانونية، وذلك إلى أن يتم التحقق من صحة واكتمال البيانات النووية التي قدمتها ليبيا إلى الوكالة»[٩]. لكن إصرار نظام القذافي على إسناد قيادة عملية التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية عزز من موقفها. وجدير بالذكر أنه

(٨) See Patrick E. Tyler, "Libya's Atom Bid in Early Phases", *New York Times*, 30 December, 2003; Louis Charbonneau, "Libya never got nuclear plans off ground-Diplomats", Reuters, 15 January 2004; "Libya meets with UN nuclear inspectors", *Reuters*, 20 December 2003; "Nuke Teams Set To Disarm Libya", CBS News, 20 January 2004.

(٩) Jack Boureston and Yana Feldman, "Verifying Libya's Nuclear Disarmament", *Verification Yearbook* 2004 (London: VERTIC 2003),pp.90–92: http://www.vertic.org/assets/YB04/Boureston-Feldman%209.pdf.

في حال عدم توافر الدليل الذي يُثبت صحة واكتمال البيانات الليبية وغياب إمكان الدخول إلى منشآت ليبيا النووية، وهو ما كان سيجعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عاجزة عن تحديد طبيعة الانتهاكات الليبية لضمانات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو الدور الذي أدته شبكة عبد القدير خان في برنامج ليبيا النووي. ففي فبراير ٢٠٠٤، مثلاً، أشار البرادعي عقب محادثات أجراها مع مسؤولين ليبيين، إلى أنهم كانوا «متعاونين جداً» وقدموا إليه «معلومات مهمة» عن أنشطة ليبيا المتعلقة بشراء أجهزة ومواد نووية من شبكة عبد القدير خان[١٠].

في النهاية، تم حل الخلاف بين واشنطن والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاجتماع الذي انعقد في فيينا في التاسع عشر من يناير، حيث اجتمع البرادعي مع عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين، وأدى البريطانيون دور الوسيط. وقد تمخض الاجتماع عن اتفاق قضى بأن تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة التحقق من تفكيك البرنامج النووي الليبي بصورة صحيحة، في حين تتولى الولايات المتحدة وبريطانيا تنفيذ عمليات التفكيك الفعلي وإزالة وتدمير القدرات النووية الليبية. وتم الاتفاق أيضاً على ترتيب زيارات مستقلة إلى ليبيا يقوم بها مسؤولون بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن عمليات التحقق التي أجرتها الوكالة لم تترافق عدة في حالات مع عمل الفرق المشتركة للخبراء الأمريكيين والبريطانيين، وبخاصة عندما قامت هذه الفرق بتصنيف المواد الحساسة وإخراجها من البلاد[١١]. في تلك الأثناء، تركز عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ليبيا على عدة مسائل جوهرية، أبرزها: تحديد حجم واردات ليبيا من اليورانيا (الكعك الأصفر) وغيرها من مركبات اليورانيوم، واستكشاف تجاربها في مجال تحويل اليورانيوم وخططها لشراء تجهيزات لبناء منشأة لتحويل اليورانيوم وبرنامجها لتطوير أجهزة الطرد المركزي والطرائق التي اتبعها الليبيون لاستنفاد اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، إضافة إلى وضع ختم الوكالة على تصاميم الأسلحة النووية قبل تسلمها من الليبيين للاحتفاظ بها في فيينا، واستكشاف طبيعة أنشطة شبكة عبد القدير خان ومعرفة بعض التفاصيل عن دورها في برنامج ليبيا النووي، وذلك بهدف تعزيز فاعلية جهود مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المستقبل[١٢].

(١٠) "ElBaradei: Libya helping with nuclear black market "puzzle"" *USA Today*, 24 February 2004.

(١١) DeSutter, Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, 26 February 2004.

(١٢) Boureston and Feldman, "Verifying Libya's Nuclear Disarmament", pp. 90–92.

ثالثاً: التفكيك التدريجي وعودة العلاقات الليبية – الأمريكية

في يناير ٢٠٠٤، وافق ممثلون عن الحكومات الليبية والأمريكية والبريطانية على مجموعة من الأولويات وخطط العمل لتنفيذ عمليتي التفكيك والتحقق في مجالات التسلح النووي والكيميائي والصاروخي. ولأسباب لوجستية، تم تبني عملية نزع الأسلحة الليبية على ثلاث مرحل، الأمر الذي مهد السبيل أمام زيارة المواقع الليبية من قبل فرق مشتركة من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين ليتحدثوا إلى المسؤولين الليبيين المختصين والوقوف على طبيعة برامج التسلح الليبية وتحديد كيفية تفكيكها[١٣]. وفي بادئ الأمر، ارتبطت المشاكل اللوجستية الرئيسية التي واجهتها الولايات المتحدة بعدم وجود أي تمثيل دبلوماسي لها في ليبيا. وهذا ما جعل دور السفارة البريطانية في طرابلس محورياً بالنسبة إلى جهود التفكيك الأولى من ناحية القضايا اللوجستية وتسهيل العملية بوجه عام. ولم يكن مسموحاً في البداية باستخدام جوازات السفر الأمريكية للسفر إلى ليبيا، ومر بعض الوقت حتى أمكن تغيير هذا الأمر وإعلام شركات الطيران بالقرار الجديد. وتُعزى هاتان المشكلتان جزئياً إلى السرية التي أُحيطت بها المفاوضات حول مسألة أسلحة الدمار الشامل الليبية، ومعرفة حفنة صغيرة فقط من المسؤولين الأمريكيين بهذه المفاوضات حتى التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٣، وهو اليوم الذي بدأت الإدارة الأمريكية بعده بوضع كامل ثقلها لمساعدة ليبيا على تنفيذ قرارها التخلي عن أسلحتها وبرامجها العسكرية المحظورة دولياً.

ومع انتهاء كل مرحلة، كانت إدارة الرئيس بوش تتخذ خطوات تحفيزية جديدة لتحسين علاقاتها مع ليبيا. ومن بين تلك الخطوات: إزالة القيود ورفع العقوبات تدريجاً. ومع تقدم عملية تفكيك برامج التسلح الليبية، بدأت تتحسن العلاقات الدبلوماسية على الرغم من عدم ربط هذين الأمرين على نحو مسبق. وفي الحقيقة، بدأ مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية بالبحث عن معايير لتقييم مدى تقدم عملية نزع السلاح الليبي كوسيلة لتحديد الزيادة التدريجية في «المكافآت» التي يجب تقديمها إلى طرابلس. وقد تم اعتماد هذه الطريقة التدريجية في الانفتاح على ليبيا على الرغم من اصطدامها بمعارضة بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية الذين ادعوا أنهم يؤمنون بمبدأ «عدم مكافأة التصرفات السيئة»[١٤]، وذلك بغض النظر عن الطبيعة أحادية الجانب للقرار الليبي والتزام نظام القذافي الواضح بتنفيذه بالكامل.

(١٣) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004.

(١٤) "Madmen, Rogues & Nukes", MSNBC News, 11 October 2004.

١ - المرحلة الأولى

ركزت المرحلة الأولى على إزالة أهم المواد والأجهزة المستخدمة في إنتاج السلاح النووي، بما في ذلك تصاميم الأسلحة النووية وسادس فلوريد اليورانيوم وأجهزة الطرد المركزي من طراز L-2 والتجهيزات والوثائق المتعلقة بها ووحدات التحويل وأنظمة توجيه صواريخ سكود سي المستوردة من كوريا الشمالية. وفي أواخر يناير، كان قد تم نقل كل هذه المواد جواً لتخزينها بأمان في مختبرات أوك ريدج (Oak Ridge) الأمريكية[١٥].

وفي ما يتعلق بالتحقق الدولي، وضع مسؤولان بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ينتمي كل منهما إلى دولة نووية، ختم الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تصاميم الأسلحة النووية قبل إخراجها من ليبيا. كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية انضمت إلى فرق العمل الأمريكية-البريطانية المشتركة أثناء بعض عمليات تصنيف وترتيب ونقل المواد النووية من ليبيا، حيث وضعت ختم الوكالة على بعض أجهزة الطرد المركزي والوثائق الخاصة بها قبل نقلها إلى الولايات المتحدة، وذلك لتخزينها في أماكن خُصصت لها هناك[١٦].

أما في خصوص عودة الانفتاح الأمريكي على ليبيا، فقد رفعت إدارة الرئيس بوش القيود التي كانت مفروضة على السفر إلى ليبيا في فبراير ٢٠٠٤، وأجازت تغطية نفقات سفر المسؤولين الأمريكيين إلى ليبيا وسمحت للشركات التي كانت تمتلك استثمارات ومشاريع قبل فرض العقوبات، بالتفاوض مع الليبيين لإبرام عقود جديدة تتيح عودتها إلى العمل في ليبيا[١٧]. وفتحت الإدارة الأمريكية مكتباً لرعاية المصالح الأمريكية في طرابلس، ودعت الليبيين إلى أن يحذوا حذوها في واشنطن[١٨]. وفي يناير ٢٠٠٤، قام وفد أمريكي بزيارة ليبيا

(١٥) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004; DeSutter, "Weapons of Mass Destruction, Terrorism, Human Rights and the Future of US–Libyan Relations", Testimony before the House International Relations Committee, 10 March 2004, http://www.state.gov/t/vc/rls/rm/2004/30347.htm; Director General, IAEA, *Implementation of the NPT Safeguards Agreement*, 28 May 2004, pp.4–5.

(١٦) DeSutter, Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, 26 February 2004.

(١٧) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004.

(١٨) Dunne, "Libya: Security is Not Enough", pp.1–7.

ضم النائبين توم لانتوس وكيرت ويلدون، وهو ما يُثبت حرص الكونغرس على المضي قدماً في عملية إعادة تطبيع العلاقات مع ليبيا. وفي مارس، زار ويلدون ليبيا مرة أخرى وسافر إليها السيناتور جو بايدن في نفس الشهر أيضاً[١٩]. وقد مثّل تعامل الكونغرس مع ليبيا نقطة تحول مهمة في العلاقات الأمريكية – الليبية، لأن الكونغرس هو الذي اقترح أواسط التسعينيات تعديل قانون معاقبة إيران لينسحب على ليبيا أيضاً، وذلك من أجل تصعيد الضغط الاقتصادي والسياسي الأمريكي الذي كان مفروضاً عليها[٢٠].

٢- المرحلة الثانية

بدأت المرحلة الثانية في منتصف شهر فبراير وركزت على تفكيك وإزالة العناصر المتبقية من البرنامج النووي الليبي، حيث تمت خلالها إزالة كميات من التجهيزات والمواد النووية فاقت كثيراً تلك التي أُزيلت خلال المرحلة الأولى. ونتيجة لذلك، تنامى التحدي اللوجستي خلال هذه المرحلة، لأنها شهدت نقل نحو ألف طن من التجهيزات الليبية إلى الولايات المتحدة[٢١]. وشهدت المرحلة الثانية أيضاً استمرار عملية تفكيك برنامج الطرد المركزي وتوقيع عقد بين ليبيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة وبين الأخيرة وروسيا من جهة أخرى، وذلك لنقل ستة عشر كيلوغراماً من اليورانيوم عالي التخصيب الذي كان يُستخدَم كوقود لمفاعل الأبحاث الروسي الصنع من طراز IRT-1 ، الذي كان الاتحاد السوفياتي السابق قد زوّد مركز تاجوراء للأبحاث النووية به ليتم تحويلها إلى يورانيوم منخفض التخصيب في روسيا. وقد تكفلت وزارة الطاقة الأمريكية بتغطية تكاليف هذه الشحنة في إطار المبادرة الثلاثية، وهي عبارة عن برنامج تعاوني يضم الولايات المتحدة وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية ومعالجة القضايا الأمنية المترتبة عليها. ويقضي هذا البرنامج من بين أمور أخرى بإعادة الوقود المستنفد والجديد من المفاعلات روسية الصنع الموجودة في الخارج إلى روسيا. وفي هذه المرحلة أيضاً، بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بالاهتمام بمسألة إعادة توجيه الفريق النووي الليبي، وذلك تفادياً لانخراط أي من أعضائه في برامج نووية سرية تمتلكها بلدان أخرى[٢٢].

(١٩) Squassoni and Feickert, "CRS Report for Congress: Disarming Libya", p. 3.

(٢٠) Joffé, "Libya: Who Blinked and Why", p. 225.

(٢١) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004.

(٢٢) "Removal of High-Enriched Uranium in Libyan Arab Jamahiriya", IAEA Staff

وواصلت إدارة الرئيس بوش تحسين علاقاتها مع ليبيا بوتيرة لافتة للنظر. ففي أواخر إبريل ٢٠٠٤، رفعت واشنطن معظم العقوبات المفروضة بموجب قانون معاقبة إيران وليبيا، علماً أن وزارة الخارجية الأمريكية استمرت بتصنيف ليبيا كدولة راعية للإرهاب، الأمر الذي كان يعني أن أصولاً تابعة للنظام الليبي بقيت مجمدة، إضافة إلى استمرار حظر تصدير الأسلحة الأمريكية إلى ليبيا[٢٣]. وفي أواخر المرحلة الثانية، أصدرت الولايات المتحدة ترخيصاً عاماً للتجارة والاستثمار في ليبيا[٢٤]. كما استأنفت واشنطن رسمياً علاقاتها الدبلوماسية المباشرة مع طرابلس في أواخر يونيو ٢٠٠٤، إذ فتحت سفارتها في العاصمة الليبية[٢٥].

أما الحكومة البريطانية، فقد كافأت من جهتها ليبيا في أواخر مارس ٢٠٠٤، بزيارة قام بها بلير للاجتماع مع القذافي في العاصمة الليبية طرابلس. وقد كانت تلك الزيارة هي الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء بريطاني لليبيا منذ الإطاحة بالملك إدريس في عام ١٩٦٩ [٢٦]. وفي أواخر إبريل، أعلن رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي أنه سيُطلَب من ليبيا الانضمام إلى عملية برشلونة بوصفها البلد المتوسطي الوحيد الذي لا يزال خارج عملية الشراكة الأورو- متوسطية[٢٧].

٣- المرحلة الثالثة

ركزت المرحلة الثالثة بالدرجة الأولى على عملية التحقق التي شملت مقابلة الليبيين الذين عملوا في مختلف برامج التسلح أو في مجال استيراد الأجهزة والمواد المستخدمة فيها، وذلك بغية التوصل إلى فهم كامل لمختلف جوانب هذه الأنشطة السرية. وفي أواخر سبتمبر ٢٠٠٤، تم الإعلان عن إنجاز «الخطوات الأساسية» لعملية التحقق[٢٨].

Report, 8 March 2004: http://www.iaea.org/NewsCenter/News/2004/libya_uranium0803.html; DeSutter, Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, 26 February 2004; "Libya Sends Tajura HEU to Russia, Prepares to Convert Reactor to LEU", *NuclearFuel*, vol. 29, no. 6, 15 March 2004, p. 4.

(٢٣) "US Eases Economic Embargo Against Libya", The White House, Office of the Press Secretary, 23 April 2004: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/20040423-9.html.

(٢٤) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004.

(٢٥) Salah Sarrar, "US Resumes Diplomatic Ties With Libya", *Reuters*, 28 June 2004.

(٢٦) "Blair Visits Libya, Continuing a Thaw", *Associated Press*, 25 March 2004.

(٢٧) "Libyan Leader Embraces West", BBC News Online, 27 April 2004 .

(٢٨) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism,

أما على صعيد العلاقات الأمريكية، فقد خول الرئيس بوش في العاشر من سبتمبر ٢٠٠٤ مصرف الاستيراد والتصدير الأمريكي العمل على دعم واردات ليبيا من المنتوجات الأمريكية؛ مبرراً ذلك بأن النظام الليبي تعهد بعدم السعي لامتلاك أو تطوير أسلحة نووية أو مساعدة أي دولة أخرى على القيام بذلك[٢٩]، ومنوهاً بأن ليبيا أكدت في مايو ٢٠٠٤ تخليها عن أسلحة الدمار الشامل والتزمت أيضاً بوقف التعاون العسكري مع الدول التي ترى أن أنشطتها النووية مثيرة للقلق[٣٠]. ومع أن الليبيين لم يعلنوا أسماء الدول التي شملها هذا الالتزام، فقد ساد اعتقاد أن ذلك شمل كوريا الشمالية وإيران وسوريا فقط؛ بمعنى أن أحداً لم يُشر إلى باكستان في هذا السياق[٣١]. وفي العشرين من سبتمبر ٢٠٠٤، أنهت إدارة الرئيس بوش حالة الطوارئ العامة المتعلقة بليبيا، والتي كانت قد أُعلنت في عام ١٩٨٦. فجاء هذا القرار التنفيذي ليلغي ما تبقى من القيود الاقتصادية التي كانت مفروضة على الرحلات الجوية من ليبيا وإليها، ألأمر الذي سمح للخطوط الجوية الأمريكية بالقيام برحلات منتظمة إلى طرابلس، وأدى إلى الإفراج عن نحو ١,٣ مليار دولار على هيئة أصول تابعة لمنظمات ليبية وغير ليبية كان قد أُمر بتجميدها في إطار العقوبات الأمريكية. لكن وزارة الخارجية الأمريكية استمرت في تصنيف ليبيا كدولة راعية للإرهاب، وظلت هذه المسألة مثار استهجان في العلاقات الأمريكية – الليبية[٣٢]. وفي الرابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٤، التقى باول بشلقم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك «في أول لقاء لمسؤولين رفيعي المستوى من هذين البلَدين منذ أكثر من ربع قرن». وقد أشار باول في معرض ترحيبه بإنجاز المرحلة الثالثة، إلى أن الإدارة الأمريكية قررت تبني نفس سياسة التدرج بنظام الخطوات المتتالية تجاه ليبيا عند التعاطي مع مسألتي الإرهاب وحقوق الإنسان[٣٣].

Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004.

(٢٩) "Memorandum for the Secretary of State", Presidential Determination No. 2004-44, 10 September 2004, The White House: http://www.whitehouse.gov.edgesuite.net/news/releases/2004/09/20040910-12.html.

(٣٠) Kerr, "Libya Pledges Military Trade Curbs, but Details Are Fuzzy", Arms Control Today, June 2004: http://www.armscon-trol.org/act/2004_06/Libya.asp.

(٣١) Bolton, "Libya Ending Military Trade with States of Serious Weapons of Mass Destruction Proliferation Concern", Daily Press Briefing, 13 May 2004: http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/32491.htm; Kerr, "Libya Pledges Military Trade Curbs, but Details Are Fuzzy".

(٣٢) "State Department Highlights Positive Developments in Libya", 21 September 2004, Office of the Spokesman, US State Department: http://usinfo.state.gov/xar-chives/display.html?p=washfile-english&y=2004&m=September&x=20040921190033ndyblehs0.3046381.

(٣٣) Judy Aita, "Powell Meets with Libyan Foreign Minister", *Washington File*, US State

ولمكافأة ليبيا على الوفاء بالتزامها بالتخلي كلياً عن أسلحة الدمار الشامل، أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي رسمياً في أكتوبر ٢٠٠٤ رفع جميع العقوبات التي كانت تفرضها أوروبا على ليبيا. وتضمن هذا الإجراء تخفيف الحظر الذي كان مفروضاً على تصدير الأسلحة الأوروبية إلى ليبيا. لكن إيطاليا أولت اهتماماً خاصاً لرفع القيود الأوروبية عن ليبيا من أجل كسب تعاونها في وقف الهجرة غير المشروعة من إفريقيا إلى جنوب أوروبا[٣٤]. وإلى جانب التقدم الذي أُحرز في مسألة أسلحة الدمار الشامل، هناك خطوة ليبية أخرى ساهمت أيضاً في إعادة تطبيع عَلاقات ليبيا مع الاتحاد الأوروبي، وتتمثل بأن طرابلس وافقت في أغسطس ٢٠٠٤ على دفع مبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار أمريكي لتعويض ضحايا التفجير الذي استهدف ملهى ليلياً في مدينة برلين.

رابعاً: مواصلة العمل

تم إنشاء اللجنة الثلاثية للتوجيه والتعاون بهدف معالجة القضايا المعلقة ومراقبة مدى التزام ليبيا بتعهداتها المتعلقة بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل[٣٥]. وتُمثل هذه اللجنة منتدى لمجموعة من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين والليبيين الذين التزموا بالحفاظ على استمرار الحوار السري حول قضايا أسلحة الدمار الشامل، وحل المشاكل المستقبلية المحتملة من دون اللجوء إلى المنظمات الدولية. ومن الواضح أن لفظة «التعاون» التي تشتمل عليها تسمية هذه اللجنة تكتسي بالغ الأهمية بالنسبة إلى نظام القذافي الذي أصر على إضافتها إلى اسم اللجنة الثلاثية. وربما عكس هذا الأمر رغبة القذافي في التحاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا كشريك مكافئ، ولو من الناحية الاسمية على الأقل. وأشرفت اللجنة الثلاثية للتوجيه والتعاون على إنشاء فرق من الخبراء الذين أُوكلت إليهم مهمة معالجة أهم المسائل الكيميائية والنووية والصاروخية الليبية. وفيما تم حل معظم القضايا النووية في خريف عام ٢٠٠٤، ظلت هناك مسألة نووية حساسة، وهي تحويل وقود المفاعل IRT-1 إلى يورانيوم منخفض

Department, 24 September 2004.

(٣٤) Binyon, "West beats path to forgive Libya its pariah status"; Michael Knipe, "Libya set for European embrace", *The Times*, 18 January 2005; "Gaddafi's son being groomed to take over", *The Straits Times* (Singapore), 15 October 2004; Ahto Lobjakas, "EU: Arms Embargo on Libya Lifted, But Decision On China Delayed", Radio Free Europe/Radio Liberty, 12 October 2004.

(٣٥) DeSutter, Hearing before the Subcommittee on International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights, 22 September 2004.

التخصيب[٣٦]. وفي أواخر ديسمبر ٢٠٠٥، أعلنت الوكالة الروسية للطاقة الذرية أنها أعادت أربعة عشر كيلوغراماً من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى مركز تاجوراء للأبحاث النووية بموجب الاتفاقية ذات الصلة[٣٧].

وتمثلت إحدى الأولويات الدائمة بالنسبة إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمثلت في الحقيقة بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن شبكة عبد القدير خان التي أدت دوراً محورياً في تطوير برنامج ليبيا النووي؛ وذلك بهدف الارتقاء بفاعلية وسائل مكافحة هذه الأنشطة الدولية. ويبدو أن نظام القذافي لم يتسلم بعض المواد التي طلبها من شبكة عبد القدير خان بما فيها مكونات العديد من أجهزة الطرد المركزي، الأمر الذي أثار القلق بسبب احتمال ألاّ تكون هذه المكونات قد أُعيدت إلى مصدرها الأصلي، وإنما قد أرسلت بالفعل إلى طرف ثالث مجهول[٣٨]. فعلى سبيل المثال، أشار أحد التقارير إلى أن «فريقاً بريطانياً أمريكياً من المفتشين النوويين حصل أثناء عمله في ليبيا على أدلة تُثبت حدوث تبادل للتقانة النووية والصاروخية» بين ليبيا ومصر في أواخر عام ٢٠٠٣ [٣٩].

لقد أثبتت الحالة الليبية أن شبكة عبد القدير خان تعمل بسرية تامة وتنتشر في شتى أنحاء العالم، ألأمر الذي يجعل من شبه المستحيل اكتشاف جميع أعضائها والورش الفنية المتعاونة معها في كل من آسيا وأوروبا وإفريقيا. وبالتالي، سيكون من المرجح أن تفشل الجهود الرامية للقضاء على جميع أنشطتها العابرة للحدود.

وعلى الرغم من ندرة الخبراء النوويين الليبيين، فقد تمثلت إحدى الأولويات منذ بداية عام ٢٠٠٤ بتجنب انخراط هؤلاء الخبراء في برامج نووية سرية تمتلكها دول أخرى. ومن أجل تفادي «استنزاف العقول» الليبية، تم استكشاف سُبل إعادة توجيه الخبراء النويين الليبيين نحو النشاط النووي السلمي؛ الأمر الذي تطلب أيضاً التعامل مع أشخاص يعانون الإحباط

(٣٦) Outstanding issues in the chemical arena included the destruction of chemical agents and precursors. Libya was given five years to convert its Scud-B ballis-tic missiles to fall within the param-eters of the MTCR (300km range, 500kg payload).

(٣٧) "Russia Delivers Low-Enriched Uranium To Libya", Radio Free Europe/Radio Liberty, 23 December 2005..

(٣٨) Kerr, "IAEA: Questions Remain About Libya".

(٣٩) "Report: Libya, Egypt Swapped Nukes", *United Press International*, 31 March 2004.

بسبب فقدانهم وظائفهم وانتهاء طموحاتهم المهنية، وذلك جراء قرار ليبيا التخلي عن برامجها لتطوير أسلحة دمار شامل. وهكذا، تم التركيز على البحث داخل ليبيا عن «وظائف مفيدة ومرضية لهؤلاء الخبراء النوويين»[٤٠]. وقد كان النظام الليبي من جهته متحمساً لاستمرار هؤلاء الخبراء في العمل بمختلف المشاريع النووية المدنية، آملاً أن يستفيد أيضاً من خبراتهم مستقبلاً في تشغيل محطة نووية لتحلية مياه البحر.

وفي فبراير ٢٠٠٤، أعلن الرئيس بوش أن إدارته تنوي المساهمة في تدريب وإعادة توجيه العلماء الليبيين الذين عملوا في برامج أسلحة الدمار الشامل الليبية[٤١]. وهكذا، تم عد ليبيا نموذجاً للطريقة التي أرادت إدارة الرئيس بوش اتباعها لتوسيع مبادرة «إعادة توجيه العلماء» لتشمل دولاً تقع خارج حدود الاتحاد السوفياتي السابق كجزء من «البرنامج التعاوني [الأمريكي] لتقليص التهديد النووي»[٤٢]. وفي فبراير ٢٠٠٤، أيضاً، صرح سترو بأن بريطانيا كانت قد عرضت المساهمة في برنامج إعادة تأهيل وتوظيف العلماء النوويين السابقين في ليبيا. ومن اللافت للنظر أن سترو أشار في التصريح نفسه إلى أن بريطانيا كانت تفضل بناء شراكة عالمية لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل... شراكة تسمو فوق الحدود الجغرافية الضيقة لتكتسي طابعاً عالمياً حقيقياً[٤٣].

خاتمة

لقد تبين أن عملية تفكيك البنية الأساسية النووية في ليبيا كانت سهلة نسبياً، لأن نظام القذافي اتخذ بمفرده القرار الاستراتيجي بالتخلي عن السعي لامتلاك الأسلحة النووية. وهذا ما مهد السبيل أمام تفكيك هذه البنية التحتية على أساس التعاون وليس المواجهة، وذلك في

(٤٠) Mahley, "Dismantling Libyan Weapons", p. 7. See also Khalaf and Fidler, "Safe jobs sought for Libya's weapons scientists", *Financial Times*, 30 April 2004, p. 8.

(٤١) "President Announces New Measures to Counter the Threat of WMD", Remarks by President G. W. Bush, National Defense University, 11 February 2004: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/02/20040211-4.html.

(٤٢) Squassoni and Feickert, "CRS Report for Congress: Disarming Libya", p. 6.

(٤٣) "Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction", Written Ministerial Statement by Straw, UK Foreign and Commonwealth Office, 25 February 2004: http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1007029391629&a=KArticle&aid=1077043155337.

عملية هي أقرب إلى نهج «الثقة والتحقق» الذي شهدته المعاهدات الأمريكية – الروسية للحد من التسلح منه إلى النموذج التصادمي مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والذي أدى إلى فرض عمليات التفتيش الدولي على العراق. ومع أن التحديات اللوجستية فرضت إزالة الكميات الضخمة من التجهيزات والمواد النووية الليبية على ثلاث مراحل، فإن تقديم إدارة الرئيس بوش حوافز إضافية جديدة إلى ليبيا مع كل تقدم ملموس في عملية تفكيك برامجها العسكرية المحظورة، سهل جهود تفكيك هذه البرامج على الرغم من أن هذا الرابط لم يكن قائماً عند بداية عملية التفكيك، وذلك على الرغم من المعارضة الأولية التي أبداها بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية لفكرة «مكافأة» ليبيا.

وعلى الرغم من أن تهميش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بادئ الأمر تسبب ببعض المشاكل في التخطيط لعملية التفكيك، فإن الدور الذي لعبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عمليات التحقق كان جوهرياً في إقناع المجتمع الدولي بأن ليبيا قد أوفت بالتزامها بالتخلي عن السعي لامتلاك أسلحة نووية. واكتست أهمية مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعداً آخر، لأنها أعطتها فرصة التحقيق مع مسؤولين وعلماء ليبيين، وذلك لتحديد طبيعة انتهاكات ليبيا لضمانات اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية. ليس هذا وحسب، بل لقد عدّت طرابلس مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملية تفكيك برنامجها النووي جزءاً لا يتجزأ من عودتها إلى رحاب المجتمع الدولي.

الخاتمة

بعد أكثر من ثلاثين عاماً من المساعي لامتلاك أسلحة نووية، قرر نظام القذافي التخلي عن طموحاته النووية العسكرية إيماناً منه بأن هذه الخطوة هي خير وسيلة للحفاظ على مصالحه الحيوية. فخلال السنوات العشر التي سبقت هذا القرار، تغيرت معالم صورة ليبيا الاقتصادية والأمنية على نحو دراماتيكي، ألأمر الذي جعل النظام الليبي يعد السعي لامتلاك أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل نقطة ضعف وليس رادعاً استراتيجياً محتملاً.

وعلى الرغم من أن الحالة الليبية تطورت ضمن إطار خاص ومحدد، فقد أُطلقت تكهنات حول مدى صلاحيتها «كنموذج» لمواجهة التحديات التي تفرضها الدول الأخرى الساعية لامتلاك أسلحة دمار شامل. وفي الحقيقة، دعا القذافي نفسه جميع الدول التي تمتلك برامج لتطوير أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إلى التخلي عن تلك البرامج، قائلاً: «لقد أصبحت ليبيا نموذجاً يُحتذى به»[1].

لا شك في أن الحالة الليبية قدمت مثالاً معاصراً على الأبعاد المادية لقرار استراتيجي قضى بالتخلي عن السعي لامتلاك السلاح النووي. فقد تأكدت شفافية القطاع النووي الليبي لدى المراقبين الأجانب عبر استجابة ليبيا لطلب المفتشين بولوج جميع منشآتها بحرية تامة،

(١) وضع القذافي ملاحظاته خلال زيارته للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤. انظر:
Michael Thurnston, "Kadhafi Urges World to Follow his Lead, Give Up Weapons of Mass Destruction," *Agence France-Presse*, 27 April 2004.

وتقديمها المعلومات الكاملة والمفصلة حول خططها وأنشطتها النووية السابقة. ومع مرور الوقت، عززت هذه الشفافية ثقة المجتمع الدولي بنيات ليبيا السلمية.

لقد أثبتت الحالة الليبية أيضاً أن باستطاعة المجتمع الدولي جعل محاولات امتلاك الأسلحة النووية عملية باهظة التكاليف الاقتصادية والسياسية، وذلك عبر إقران العقوبات الاقتصادية الموجهة بالعزلة السياسية والدبلوماسية وتشديد الرقابة على الصادرات، وتبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالشحنات والأنشطة النووية. كما برهنت أيضاً على أن وضع هذه العقوبات والإجراءات في إطارهما الصحيح وتطبيقهما بدقة، قد يدفعان إلى اتخاذ قرار منفرد بالتخلي عن السعي لامتلاك أسلحة نووية. وتظهر التجربة الليبية بجلاء أن الإطار السياسي الاستراتيجي السائد في البلد الذي تُفرض عليه العقوبات يؤدي دوراً حاسماً في مدى فاعلية الإجراءات المُتخذة ضده. لذا، فإن تكرار مثل هذه التجربة في «بيئة غير ليبية» يبدو عملية صعبة جداً، إن لم تكن مستحيلة.

لقد أبرزت التجربة الليبية أهمية سياسة الترغيب والترهيب في إقناع الدول الساعية لامتلاك الأسلحة النووية بالتخلي عن سعيها لتطوير أو امتلاك هذه الأسلحة. كما تُظهر الحالة الليبية بوضوح مدى أهمية استمرار التواصل مع الدول الساعية لامتلاك السلاح النووي في مرحلة ما بعد فرض العقوبات عليها، من جراء عدم تخليها عن حيازة مثل هذه الأسلحة أو السعي لحيازتها؛ فضلاً عن أنها تؤكد جدوى العقوبات المدروسة والموجهة بعناية. هذا، وتبرز التجربة الليبية أيضاً أهمية تقديم الحوافز إلى الدول الساعية لامتلاك أسلحة نووية والتحاور معها بهدوء حول تلك الحوافز عبر قنوات ومفاوضات سرية.

يبدو أن هناك بالفعل بعض العوامل المشتركة بين الحالتين الليبية والكورية الشمالية. ويتمثل أهم هذه العوامل بهيمنة شخص واحد على النظام السياسي القائم في كلا البلدين. لكن هذا الأمر لا ينطبق على إيران التي يتسم نظامها السياسي بقدر من التعددية النسبية. وخلافاً لإيران، فإن زعيمي النظامين الليبي والكوري الشمالي يتحكمان في مصير بلديهما، لأنهما يستأثران بعمليتي صنع وتنفيذ القرارات. يُضاف إلى ذلك أن علاقات هذين البلدين مع الولايات المتحدة ساءت لسنوات طويلة سادها شعور نظاميهما بانعدام الأمن وقابلية تعرضهما للأذى. لذلك، ربما يختار كيم يونغ إيل اتخاذ قرار استراتيجي من جانب واحد يقضي بتخلي كوريا الشمالية عن

برنامجها النووي مقابل الحصول تدريجاً على مجموعة من الحوافز التي تتضمن بالدرجة الأولى ضمانات أمنية تقدمها الولايات المتحدة وربما دول أخرى كالصين بوجه خاص، وذلك على غرار الضمانات الأمنية التي تم تقديمها للقذافي. ومن شبه المؤكد أن زعيم كوريا الشمالية قادر على اتخاذ مثل هذا القرار. ولكنه يحتاج أولاً إلى الاقتناع بأن امتلاك أسلحة الدمار الشامل لا يخدم مصالحه العليا، وهذا ما حدث للقذافي بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣.

لقد أثبتت التجربة الليبية أيضاً أن الحصول على المواد الانشطارية يبقى التحدي الأكبر في عملية تطوير الأسلحة النووية. وينطبق هذا بصورة خاصة على البلدان التي فشلت في إنشاء بنية أساسية صناعية متطورة قادرة على دعم الأنشطة الضرورية لإنتاج اليورانيوم أو البلوتونيوم الصالحين لتصنيع هذه الأسلحة. فحتى في حال وجود شبكة غير مشروعة قادرة على سد بعض الحاجات التقانية من خلال تزويد دولة متأخرة تقانة ببعض التجهيزات والمواد الأولية فإن هذا التحدي سيبقى قائماً. في المقابل، إذا كانت الدولة الساعية لامتلاك السلاح النووي قد نجحت في تطوير بنية أساسية صناعية متقدمة نسبياً وخبرات وكفاءات محلية معقولة كما هي الحال مع إيران، فسيكون من المحتمل أن تؤدي التقانة النووية المستوردة عن طريق الشبكات غير المشروعة دوراً أكبر في تحقيق الطموحات النووية.

لقد أدى الكشف عن دور شبكة عبد القدير خان في برنامج ليبيا النووي إلى تكوين فكرة عن طبيعة السوق النووية السوداء وحجمها، الأمر الذي أثار عميق القلق في شأن النظام الحالي لمكافحة انتشار الأسلحة النووية الذي أثبت فشله في منع الأنشطة النووية غير المشروعة أو تقليصها. ويبدو أن جذور محدودية فاعلية نظام مكافحة انتشار الأسلحة النووية تكمن في تركيز الجهات المعنية فقط على مراقبة الأنشطة النووية للدول، إضافة إلى مراقبة عمليات انتقال التقانة والمواد النووية من دولة إلى أخرى؛ في حين تبين أن شبكة عبد القدير خان كانت منتشرة في عدة قارات وأن نظام عملها وُصف بالمعقد والمتشابك، لأنه ضم لاعبين رسميين وغير رسميين ناشطين على نطاق العالم بأسره تقريباً، وليس داخل حدود بلد بعينه.

لقد اتضح أنه من شبه المستحيل القضاء على شبكة عبد القدير خان، ولكنه لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه الشبكة ستغير معالم ظاهرة انتشار الأسلحة النووية في المستقبل.

نبذة عن المؤلف

الدكتور بوون هو أستاذ الأمن العالمي ومدير الأبحاث في قسم الدراسات العسكرية في كلية كينغ بجامعة لندن القائمة في قيادة الخدمات المشتركة والأركان في الأكاديمية العسكرية للتحليل الأمني. له العديد من الكتب والدراسات حول انتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا أخرى تتعلق بالأمن وتتناول السياسة الأمريكية حول منع انتشار الصواريخ وسياسة أمريكا الأمنية بعد الحرب الباردة.

في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ شارك بوون في العديد من مهمات التفتيش بالعراق في فريق الأمم المتحدة. وقبل التحاقه بكلية كينغ بجامعة لندن عام ١٩٩٧ كان بوون باحثاً مشاركاً في مركز دراسات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل التابع لمعهد مونتري للدراسات الدولية بكاليفورنيا.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر:

مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN: 9948 424 89 1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN: 9948 424 44 1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN: 9948 400 22 4
فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN: 9948 400 14 3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN: 9948 400 10 0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN: 9948 400 04 6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN: 9948 400 07 0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948 400 16 X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN: 9948 400 00 3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN: 9948 400 08 9
التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 77 0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 91 3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 58 1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 85 9

سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN: 9948 432 41 X
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 25 0
التوازن العسكري ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 35 8
المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية	تيم نيبلوك	ISBN: 9948 434 20 X
النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق	لاري دايَموند	ISBN: 9948 432 79 7

إصدار ونشر:

سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN: 9948 400 21 6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 20 8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 400 66 6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 20 7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 91 7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 25 9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN: 9948 432 61 4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 51 7
النظام الاقليمي الخليجي	عبدالخالق عبدالله	ISBN: 9948 432 71 1
دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لِجان مكافحة الإرهاب – مجلس الامن	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 75 4
تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 434 65 0
قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي	أشرف سعد العيسوي	ISBN: 9948 434 54 4

سلسلة سياسات عامة:

أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 424 79 4
قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 06 9
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون: الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN: 9948 424 24 7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 04 2
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 400 23 2

سلسلة أوراق بحثية:

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948 432 00 2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 424 93 X
العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN: 9948 424 56 5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN: 9948 400 43 7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN: 9948 400 29 1
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN: 9948 400 67 4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN: 9948 400 63 1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN: 9948 400 33 X

مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 61 1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN: 9948 432 49 5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 50 6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN: 9948 432 30 4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948 434 08 0
الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب ـ الواقع وآفاق المستقبل ـ	ميسر إبراهيم أحمد	ISBN: 9948 432 34 7
الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة	جاكومو لوشياني فيلكس نيوجارت	ISBN: 9948 432 26 6
نحو مشروع أوروبي ـ خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي	ناجي أبي عاد	ISBN: 9948 432 06 1
الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق	إبراهيم خليل العلاف	ISBN: 9948 432 33 9
آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق	محمود أحمد عزت	ISBN: 9948 432 32 0
تغير المناخ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسات الاستجابة	أسماء علي أباحسين	ISBN: 9948 434 37 4

سلسلة أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار «برنامج الدراسات الخليجية» منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN: 9948 424 48 4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948 400 75 5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN: 9948 424 17 4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948 432 59 2

سلسلة دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 400 41 0
الاحتلال والمقاومة في العراق – دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN: 9948 424 32 8
التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN: 9948 424 42 5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN: 9948 424 59 X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN: 9948 432 08 8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 432 14 2

سلسلة دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 68 2

سلسلة ترجمات خليجية:

يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 53 0
الامـتـثـال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 34 4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 08 5
ترجمات خليجية (العدد الرابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 82 4
ترجمات خليجية (العدد الخامس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 81 6

ترجمات خليجية (العددالسادس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 45 2
ترجمات خليجية (العدد السابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 46 0
ترجمات خليجية (العدد الثامن)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 47 9
ترجمات خليجية (العدد التاسع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 48 7

مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

نموذج طلب شراء إصدار

اسم الكتاب	ISBN	الكمية
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....

على العنوان التالي:

الاسم : .....

المؤسسة : .....

القسم : .....

العنوان : .....

المدينة/الدولة : .....

ص.ب/الرمز البريدي : .....

الهاتف : .....

أرسل طلبك على العنوان التالي

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١ – ٣٠٣ شارع الشيخ راشد ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي،

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

البريد الالكتروني: nada@grc.ae

اطلب عبر الإنترنت: www.grc.ae

طريقة الدفع:

١. تحويل مصرفي

اسم الحساب : مركز الخليج للأبحاث

العنوان : ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي، الإمارات العربية المتحدة

رقم حساب : ٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠١٠ (بالدولار)

٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠٠١ (بالدرهم)

البنك : بنك الإمارات الدولي

العنوان : المكتب الرئيسي ـ دبي، الإمارات العربية المتحدة

رمز التحويل السريع : EBILAEAD

٢. بطاقة إئتمان

نوع البطاقة: ☐ Visa ☐ Master card

القيمة : .....

تاريخ الانتهاء : .....

رقم البطاقة : .....

رقم الهاتف : .....

التوقيع : .....

☐ يرجى إرسال فاتورة مبدئية

ليبيا و إنتشار الأسلحة النووية
الإبتعاد من حافة الهاوية

لم يقتصر السعي لامتلاك أسلحة نووية على بلد بعينه في العالم العربي والإسلامي. فالتحديات والمخاطر التي خلفها قيام دولة اسرائيل في المنطقة، وبخاصة بعد امتلاك هذه الدولة سلاحاً نووياً، دفعت بعدد من البلدان العربية، وبخاصة تلك التي كانت تضع نفسها في دائرة المواجهة التاريخية مع المشروع الصهيوني في المنطقة، إلى السعي لامتلاك قدرات موازية.

وقد سعت ليبيا طوال ما يزيد على ثلاثة عقود للحصول على أسلحة نووية. وبعد فشل محاولاتها الحصول على أسلحة نووية جاهزة خلال سبعينيات القرن العشرين، نجحت في أواخر عام ٢٠٠٣ في الحصول على الجزء الأكبر من التقنيات اللازمة لتصنيع هذه الأسلحة. ولكن بعد حصار طويل تعرضت له ليبيا، وعقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، دخلت الحكومة الليبية بمفاوضات سرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، قرر العقيد معمر القذافي بعدها التخلي عن سعيه للحصول على أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، عاكساً هذا القرار التغير الجذري في الرؤى الأمنية لدى ليبيا خلال تسعينيات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

تتناول هذه الدراسة بالرصد والتحليل، من وجهة نظر باحث غربي، الدوافع وراء سعي ليبيا للحصول على قدرات نووية منذ تولي القذافي مقاليد الحكم في عام ١٩٦٩ وحتى أواخر عام ٢٠٠٣، كما تقيّم وسائل وقنوات التهريب التي اتبعها النظام الليبـي، كما تسعى الورقة لدراسة وتحليل القرار بوقف السعي للحصول على الأسلحة النووية، مع التركيز على العوامل التي أثرت في حسابات النظام، ولاسيما إدراك خطورة الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي بصورة عامة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. كما تتطرق الدراسة إلى عملية تفكيك البرنامج النووي، وتحاول الإجابة عن السؤال المتعلق بما إذا كانت ليبيا تمثل "نموذجاً" للتعامل مع التحديات التي تمثلها الدول الأخرى التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

ISBN 9948-432-90-8
9 789948 432906

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني: info@grc.ae
www.grc.ae